

جامعة حسيبة بن بوعلبي - الشلف -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص مالية ومحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في علوم التسيير بعنوان:

**ازعكاسات العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية
- دراسة قياسية -**

إشراف الأستاذ الدكتور:
بن علي بلعزوز

إعداد الطالبة:
هودة عبو

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة حسيبة بن بوعلبي - الشلف -	أستاذ	أ.د/ زيدان محمد
مقررا	جامعة حسيبة بن بوعلبي - الشلف -	أستاذ	أ.د/ بلعزوز بن علي
مناقشا	جامعة حسيبة بن بوعلبي - الشلف -	أستاذ	أ.د/ البشير عبد الكريم
مناقشا	جامعة الجزائر 03	أستاذ	أ.د/ دريس رشيد
مناقشا	المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة -	أستاذ محاضر قسم أ	د/ سحنون جمال الدين
مناقشا	جامعة الجيلالي بونعامة المدعو سي امحمد - خميس مليانة -	أستاذ محاضر قسم أ	د/ بن عناية جلول

السنة الجامعية 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقتنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور بلعزوز بن علي الذي كان له الفضل في انهاء هذا العمل، كما أقدم امتناني الكبير مسبقاً إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على منحهم ايانا جزء من وقتهم الثمين في مناقشة هذه الأطروحة واثرائها بملاحظتهم القيمة.

كما أشكر كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة الأستاذ ترقو محمد، متناوحي محمد.

ولا يفوتني شكر كل من عمال إدارة ومكتبة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل فجزاهم الله خير الجزاء.

إهداء

فما أثقل قلبي في يدي وما أثقل قلبي في صدري حين أكتب أهدائي إلى اللذان لا
تكفيهما كل كلمات التقدير والعرفان إلى القليين النابضين حيا وحنانا إلى اللذان زيننا حياتي
بأزهار الحنان والعطف والحب إلى أسمى كلمتين نطقته بهما شفقتي أمي وأبي حفظهما الله
ورعاهما وأطال في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي وخاصة ابني محمد أبو بكر



**قائمة الجداول
والأشكال والمخططات**

قائمة الجداول والأشكال و المخططات

أولا- قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-1)	مؤشرات المديونية الخارجية للبلاد النامية (%)	13
(2-1)	مجالات العوالة المالية	19
(3-1)	الآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية للعوالة الاقتصادية	31
(4-1)	نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1997-1975	40
(5-1)	تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية	53
(1-2)	العوامل المشككة لمناخ الاستثمار	73
(2-2)	بعض الخطط الاستثمارية طويلة المدى المعلنة في عدد من الدول العربية بالمليار دولار	90
(1-3)	حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2014)	112
(2-3)	توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة والمضيفة لها لسنة 2012	120
(3-3)	الاستثمارات العربية البينية المباشرة حسب الدول المضيفة خلال سنة 2012	122
(4-3)	توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة والمضيفة لها لسنة 2014	123
(5-3)	الاستثمارات العربية البينية المباشرة حسب الدول المضيفة خلال سنة 2014	124
(6-3)	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية الواردة خلال سنة 2011	127
(7-3)	المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009	129
(8-3)	دليل المؤشر المركب	130
(9-3)	تصنيف الدول العربية وفق المؤشر المركب خلال الفترة 2000-2010	131
(10-3)	تقسيمات المؤشر للدول حسب درجة المخاطر	132
(11-3)	تصنيف الدول العربية حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية لسنتي 2009 - 2010.	133
(12-3)	تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري لسنتي 2009 - 2010.	134
(13-3)	تصنيف الدول العربية حسب مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية لسنتي 2009 - 2010.	135
(14-3)	تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية لسنتي 2009 - 2010.	136
(1-4)	نتائج اختبارات الاستقرار عند المستوى	176
(2-4)	نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة الانفتاح المالي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	177

178	اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للأفراد (الدول)	(3-4)
179	اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للزمن (للسنوات)	(4-4)
180	اختبار وجود أو عدم وجود أثر عشوائي للأفراد (للدول)	(5-4)
181	اختبار وجود أو عدم وجود أثر عشوائي للزمن (السنوات)	(6-4)

ثانياً- قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
122	توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة لسنة 2012	(1-3)
125	توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة لسنة 2014	(2-3)
126	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية المباشرة لسنة 2011	(3-3)
126	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية المباشرة لسنة 2014	(4-3)

ثالثاً- قائمة المخططات

الصفحة	اسم المخطط	رقم المخطط
29	العوامل المؤدية لعوالة الانتاج	(1-1)
30	العوامل المؤدية للعوالة المالية	(2-1)

قائمة الاختصاصات

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة	
	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
UNCTAD	<i>United Nations Conférence on Trade And Développement</i>	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
OCDE	<i>Organisation de coopération et de Développement Economiques</i>	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
IDE	<i>Investissement Direct Etranger</i>	الاستثمار الأجنبي المباشر
IIDE	<i>Investissement Indirect Etranger</i>	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
OF	<i>Ouverture Financière</i>	الانفتاح المالي
IIA	<i>Investissements Inter Arabes</i>	الاستثمارات العربية البينية
ADF	<i>Augmented Dickey Fuller</i>	اختبار ديكي فولر المطور



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	كلمة الشكر
	الاهـداء
	فهرس المحتويات
-	قائمة الجـداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة المخططات
-	قائمة الاختصارات
أ - ز	مقدمة
الفصل الأول: العولمة المالية - دراسة نظرية وتحليلية -	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد
03	المطلب الأول: ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد
03	أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد
05	ثانياً: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد
11	ثالثاً: انعكاسات ملامح النظام العالمي الجديد على الدول النامية
14	المطلب الثاني: العولمة في ظل النظام العالمي الجديد
14	أولاً: ماهية العولمة
19	ثانياً: مجالات العولمة
20	ثالثاً: المؤسسات الداعمة للعولمة
24	رابعاً: التحولات في وظائف مؤسسات العولمة
25	المطلب الثالث: ماهية العولمة الاقتصادية
25	أولاً: تعريف العولمة الاقتصادية
27	ثانياً: أنواع العولمة الاقتصادية
31	ثالثاً: الآثار الاقتصادية للعولمة
32	المبحث الثاني: مفهوم العولمة المالية، مظاهرها ومؤشرات قياسها

32	المطلب الأول: مفاهيم العولمة المالية وخصائص النظام المالي العالمي
32	أولا: مفاهيم العولمة المالية
35	ثانيا: خصائص النظام المالي العالمي
36	المطلب الثاني: مراحل تطور العولمة المالية
36	أولا: مرحلة تدويل التمويل غير المباشر
37	ثانيا: مرحلة التحرير المالي
38	ثالثا: مرحلة تعميم وضم الأسواق المالية الناشئة
38	المطلب الثالث: أسس العولمة المالية ومؤشرات قياسها
38	أولا: أسس العولمة المالية
39	ثانيا: مؤشرات قياس العولمة المالية
41	المبحث الثالث: علاقة العولمة المالية بتحرير حساب رأس المال
41	المطلب الأول: عوامل تسارع وتيرة العولمة المالية
41	أولا: تنامي الرأسمالية المالية
42	ثانيا: عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية
42	ثالثا: ظهور المشتقات المالية
43	رابعا: التقدم التكنولوجي
44	خامسا: التحرير المالي المحلي والدولي
44	سادسا: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية
45	سابعا: الخصوصية
46	المطلب الثاني: العولمة المالية وتحرير حساب رأس المال
46	أولا: مفهوم التحرير المالي، أهدافه ومستوياته
49	ثانيا: تحرير حساب رأس المال
50	ثالثا: المزايا والمخاطر المنتظرة من تحرير حساب رأس المال
51	المطلب الثالث: أنواع التدفقات الرأسمالية وأسبابها
51	أولا: أنواع التدفقات الرأسمالية
53	ثانيا: أسباب التدفقات الرأسمالية

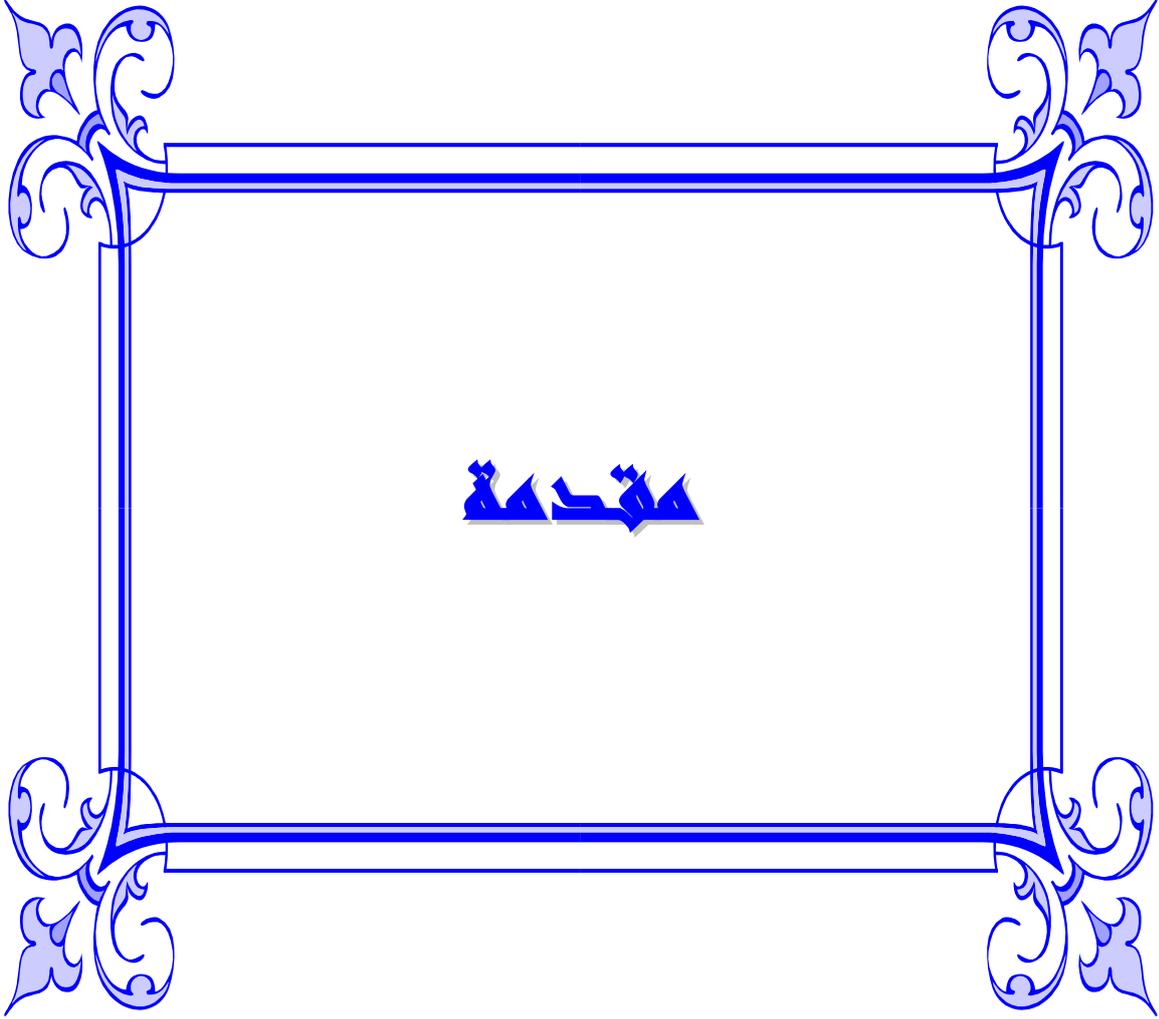
55	المطلب الرابع: مزايا ومخاطر العوامة المالية
55	أولاً: مزايا العوامة المالية
56	ثانياً: مخاطر العوامة المالية
60	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمار العربية البينية المباشرة	
63	تمهيد
64	المبحث الأول: أساسيات حول مناخ الاستثمار
64	المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار والعوامل المشكلة له
64	أولاً: تعريف الاستثمار، خصائصه وتصنيفه
70	ثانياً: العوامل الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري
71	ثالثاً: تعريف ومكونات مناخ الاستثمار
74	المطلب الثاني: متطلبات مناخ الاستثمار
74	أولاً: الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي
75	ثانياً: وفرة الموارد وتوافر الهياكل القاعدية
76	ثالثاً: الإطار القانوني والتنظيمي المناسب
77	رابعاً: الحماية الجمركية والحوافز الجبائية والمالية
79	خامساً: مناخ الاستثمار والعوامة
81	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار العربية البينية المباشرة
81	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار العربية البينية، أهميتها ومحدداتها
81	أولاً: مفهوم الاستثمار العربية البينية
82	ثانياً: أهمية الاستثمار العربية البينية
83	ثالثاً: مقومات الاستثمار العربية البينية
83	رابعاً: محددات الاستثمار العربية البينية
84	المطلب الثاني: جهود ومبررات تشجيع الاستثمار العربي البيني
85	أولاً: مبررات تشجيع الاستثمار العربي البيني
86	ثانياً: جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار

94	ثالثا: الآفاق المستقبلية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية
96	المبحث الثالث: المشروعات العربية المشتركة كنواة أساسية للاستثمارات العربية البينية
96	المطلب الأول: مفهوم وأهداف المشروعات العربية المشتركة
96	أولا: تعريف المشروعات العربية المشتركة
97	ثانيا: التطور التاريخي للمشروعات العربية المشتركة
99	ثالثا: أهداف المشروعات العربية المشتركة
100	المطلب الثاني: أشكال المشروعات العربية المشتركة
100	أولا: مراحل المشروعات العربية المشتركة
101	ثانيا: أنواع المشروعات العربية المشتركة
103	المطلب الثالث: مشاكل المشروعات العربية المشتركة
103	أولا: أثناء مرحلة إعداد المشروع
104	ثانيا: أثناء مرحلة التشغيل الفعلي للمشروع
105	ثالثا: معوقات أخرى
109	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية	
111	تمهيد
112	المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة
112	المطلب الأول: أسباب تطور الاستثمارات العربية البينية
112	أولا: تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2000-2014
114	ثانيا: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية
117	ثالثا: أسباب ضعف الاستثمارات العربية البينية
120	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات العربية البينية
120	أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية
125	ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
128	المبحث الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية
128	المطلب الأول: المؤشر المركب لتقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية

129	أولاً: حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية
130	ثانياً: تصنيف الدول العربية وفق المؤشر المركب
132	المطلب الثاني: مكانة الدول العربية وفق المؤشرات الدولية والاقليمية
132	أولاً: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية
137	ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية
138	المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الاستثمارات العربية البينية
138	المطلب الأول: معوقات الاستثمارات العربية البينية
138	أولاً: المعوقات الاقتصادية والمالية
140	ثانياً: المعوقات الادارية والتنظيمية
142	ثالثاً: المعوقات السياسية، التشريعية والقانونية
143	المطلب الثاني: السياسات المقترحة للحد من معوقات الاستثمارات العربية
143	أولاً: هيكلة البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية
144	ثانياً: سياسات تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الاقليمي والدولي
144	ثالثاً: دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي
145	رابعاً: تحسين النظام الضريبي
146	خامساً: تحسين كفاءة النظام المالي والمصرفي
147	سادساً: تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار
147	المطلب الثالث: متطلبات تشجيع الاستثمارات العربية البينية وآفاقها المستقبلية
147	أولاً: سبل تشجيع الاستثمارات العربية البينية
151	ثانياً: الآفاق المستقبلية للتدفقات الاستثمارية في المنطقة العربية
154	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دراسة قياسية لتدفق الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية	
156	تمهيد
157	المبحث الأول: مدخل لنماذج بانيل
157	المطلب الأول: تحليل التباين ونماذج بانيل
157	أولاً: نموذج تحليل التباين

158	ثانيا: نموذج التباين الأحادي والانحدار البسيط
158	المطلب الثاني: نماذج بانيل الشائعة الاستعمال
159	أولا: نموذج بانيل ذو أثر ثابت
160	ثانيا: نموذج بانيل ذو الأثر العشوائي
160	ثالثا: نموذج بانيل الديناميكي
161	المطلب الثالث: نماذج بانيل الحديثة
161	أولا: نماذج بروبيت ونماذج لوجيت ذات الأثر الثابت
161	ثانيا: نماذج بروبيت ونماذج لوجيت ذات الأثر العشوائي
162	المبحث الثاني: نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي
162	المطلب الأول: نماذج بانيل ذات الأثر الثابت
187	أولا: تقدير نموذج ذو الأثر الثابت
164	ثانيا: تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن والأثر الفردي
165	المطلب الثاني: نماذج بانيل ذات الأثر العشوائي
165	أولا: طريقة التقدير
168	ثانيا: اختبار التحديد
169	ثالثا: اختبار هوسمان
169	المطلب الثالث: نماذج بانيل ومصنوفة التباين والتباين المشترك
170	أولا: اختبار التحديد
171	ثانيا: تقدير النموذج ذو التباين غير المتجانس
171	ثالثا: ارتباط الأخطاء
174	المبحث الثالث: أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البيئية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية
174	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
174	أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة
175	ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
176	ثالثا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

177	المطلب الثاني: تقدير نماذج الأثر الثابت
177	أولاً: نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول)
178	ثانياً: اختبار وجود الأثر الثابت الفردي
178	ثالثاً: نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)
179	رابعاً: اختبار وجود الأثر الثابت للسنوات
179	المطلب الثالث: تقدير نماذج الأثر العشوائي
179	أولاً: نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الدول)
180	ثانياً: اختبار وجود الأثر العشوائي للأفراد (الدول)
180	ثالثاً: نموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات)
181	رابعاً: اختبار وجود الأثر العشوائي للزمن للسنوات
181	المطلب الرابع: تقدير النموذج التجميعي
183	خلاصة الفصل
185	خاتمة
190	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق



مقدمة

مقدمة

أدت العديد من الأحداث الاقتصادية المتلاحقة التي شهدها العالم إلى المطالبة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي تجسد في ظاهرة العولمة والتي ترتب عنها تحرير التجارة وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، وفي هذا الإطار ظهرت عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة، المال والتجارة نتجت عن قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات.

وأمام هذه الظروف أصبحت الدول العربية تواجه موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا، وأنماطا مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والخسائر التي تتكبدها تلك الدول.

فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية، واقتراب المناخات بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات، والأهم من ذلك توفر الثروات الاقتصادية وتكاملها، يجعلها تحوي كيانا طبيعيا لتحقيق التبادل والتكامل فيما بينها، ولكن نقص التنظيم الجيد والتخطيط المنسق آل دون تحقيق ذلك.

فعلى الصعيد الرسمي لا ننكر جهود الدول العربية في محاولة إقامة ببيان تشريعي ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك الذي لا يجوز الاستهانة به.

لذلك فإن موضوع حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال واستثمارها قد حظي باهتمام كبير من قبل منظمات العمل المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، لا سيما بعد تأسيس المجلس الاقتصادي العربي منذ 1950، حيث أقر في أول اجتماع عقد عام 1953 اتفاقية تسديد مدفوعات العمليات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ومن ثم أقرت في عام 1957 اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي جعلت من بين أهم أهدافها تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وقد وضعت في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثلاث اتفاقيات أخرى تتمحور أولاها والتي أقرت في عام 1970 حول استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين البلدان العربية، وكانت الاتفاقية الثانية التي أقرت أيضا في نفس السنة هي اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي كانت تهدف إلى تأمين المستثمر العربي وتعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية أو ما يسمى بالمخاطر السياسية التي تتعرض لها أصول المستثمر المادية بشكل مباشر، أما الاتفاقية الثالثة والتي أقرت في عام 1974، فهي اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات والمستثمرين العرب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين.

لكن وجود اتفاقية لتشجيع الاستثمار وحركة رؤوس الأموال لا تكفي في حد ذاتها لانسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم في هذا الانسياب. إذ أن العملية

مقدمة

الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التي تحد من حركة التدفقات العربية للاستثمار في هذه الدول.

إن الانزلاقات الخطيرة التي ميّزت الاقتصاديات العربية والتي استدعت تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك التحولات غير المسبوقة التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية هي في حقيقتها شكلت عوامل أساسية دفعت بها إلى ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي تجنباً للتهميش في إطار استراتيجية فعالة تمكّنها من بناء اقتصاديات قوية تتمكن من التعامل بكفاءة و إيجابية مع كل التحديات التي تميز الاقتصاد العالمي و الحرص على إعطاء المزيد من الحرية لتجارها الخارجية و إفساح المجال أكثر للقطاع الخاص، و كذلك الإقرار الفعلي لسياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار المباشر الذي يعتبر بمثابة الوجه البارز من بين أوجه الانفتاح.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية ؟

الأسئلة الفرعية:

وقد ترتب عن السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أين تتجه الاستثمارات العربية البينية وما هو المناخ المناسب لها؟
- ما هو واقع الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية؟ وما هي الاستراتيجيات المعتمدة في ذلك؟
- هل تؤثر العولمة المالية إيجابياً أم سلبياً على تدفق الاستثمارات العربية - العربية ؟

الفرضيات: لمعالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يمكن للعولمة المالية أن تؤثر إيجابياً على تدفقات الاستثمارات العربية البينية من خلال مؤشرين هما الانفتاح المالي وتحرير حساب رأس المال؛
- تؤثر العولمة المالية سلبياً على تدفقات الاستثمارات بين الدول العربية من خلال مؤشر الاستثمار الأجنبي غير المباشر؛
- يختلف تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية- العربية من دولة لأخرى، ومن سنة لأخرى باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (معطيات بانيل).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية العولمة المالية التي تعد أحد الأنواع الرئيسية للعولمة الاقتصادية، فهي تعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، أي إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ليصبح العالم بمثابة قرية مالية كونية أو سوق نقدي واحد. بالإضافة إلى ذلك يعد الاستثمار العربي البيئي متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً هاماً في مسار النظام الاقتصادي، وفي تحقيق المصالح المشتركة بين الدول العربية ومن ثم تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

أهداف الدراسة:

- معرفة معوقات الاستثمار العربي البيئي، وأهم السياسات المتبعة لعلاج هذه المعوقات؛
- معرفة أهم الإصلاحات التي اتبعتها الدول العربية لمواكبة التطورات الراهنة من جهة ولتشجيع الاستثمارات البنينة وزيادة تدفقها مقارنة بالسنوات السابقة.
- التعرف على واقع وآفاق الاستثمارات العربية البنينة في ظل العولمة المالية من خلال بناء نموذج رياضي يسمح بقياس درجة تأثرهما.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

بناء على التساؤلات والفرضيات التي تم صياغتها فإننا سنتبع في دراستنا هذه كلاً من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، فاعتمدنا على المنهج الاستنباطي من خلال أدواته الوصف والتحليل حيث استخدمناه في الفصل الأول، الثاني والثالث من خلال عرض المفاهيم، المظاهر و المزايا والعيوب بالنسبة لكل من العولمة المالية ، والاستثمارات العربية البنينة أما المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأدوات القياسية في الفصل الرابع لاختبار تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البنينة في بعض الدول العربية (الجزائر، المغرب، تونس، البحرين، الامارات العربية المتحدة، السعودية ومصر).

مبررات اختيار الموضوع: من بين دوافع اختيار الموضوع :

- أهمية الموضوع على الساحة الدولية, فقد أصبح حديث الملتقيات و الندوات في الوقت الحاضر.
- الاهتمام المتزايد الذي حظي ومازال يحظى به حالياً من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم وخاصة الدول العربية في ظل مرحلة راهنة يميزها توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- قلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية على المستوى العربي التي عاجلت هذا الموضوع وخاصة من الجانب القياسي لتأثير العولمة المالية على الاستثمارات العربية البنينة.

مقدمة

- الرغبة الملحة في اطلاعنا أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه، وإزالة الكثير من الغموض بشأنه، كخطوة للتخصص فيه أكثر في المستقبل.
- تمهيد للمزيد أكثر من الرغبة والاهتمام بهذا الموضوع الشائك والواسع النطاق لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلا.

حدود الدراسة:

تم التركيز في دراستنا هذه على المقاربة التي تمس آثار وانعكاسات العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة دون التطرق إلى الاستثمار في الأسواق المالية العربية أي ما يعرف باسم الاستثمار العربي البيني غير المباشر وذلك لعدم توفر المعطيات والاحصائيات اللازمة.

أما بالنسبة للحدود الجغرافية فالدراسة تمس مجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، تونس، البحرين، الامارات، السعودية ومصر) بناء على ما تم توفره من إحصائيات حول الاستثمارات البينية لها وكذا المؤشرات المعبرة عن العولمة المالية .

وتقتصر الدراسة على فترة زمنية (1985-2014) حتى تتمكن من معرفة مدى تطور حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يسمح بقياس درجة تأثر الاستثمارات البينية العولمة المالية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت أحد جوانب الموضوع غير الجانب القياسي لتأثير العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية ونذكر من بينها الدراسات التالية:

الدراسة الأولى: للباحث مزبود ابراهيم، أطروحة دكتوراه بعنوان: انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية - واقع وتحديات - حالة بعض البلدان العربية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010. تمثل هدف الدراسة في إبراز أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي والمالي العربي في ظل العولمة المالية ، ومن ثم تحديد الآليات والميكانيزمات التي من خلالها يمكن للقطاع المالي مواجهة انعكاسات هذه الظاهرة. وقد تم التوصل إلى أن القطاع المالي العربي خاصة المصرفي منه بعيدا عن مواكبة التغيرات المالية والمصرفية العالمية خاصة فيما تعلق بظاهرة تكوين كيانات مصرفية عملاقة أو التوجه إلى البنوك الشاملة. كما أن الأزمات المالية التي تنتجها العولمة المالية أصبحت واقعا للاقتصاد المعاصر يفرض البحث عن الآليات والأساليب للتخفيف من آثارها.

الدراسة الثانية: للباحثة عبو هودة، مذكرة ماجستير بعنوان آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2006)، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008. الهدف من الدراسة هو التعرف على واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في

مقدمة

الجزائر في ظل العولمة المالية وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يبين درجة التأثير بين المتغيرين خلال الفترة المذكورة.

وقد تم التوصل إلى أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات العولمة المالية، كما أن معظمها موافقة للنظريات الاقتصادية في نوع العلاقة ما عدا مؤشر الانفتاح المالي، وأن السلاسل متكاملة ومتزامنة في المدى الطويل.

الدراسة الثالثة: للباحث صالح مفتاح، مقالة منشورة بعنوان العولمة المالية مجلة العلوم الانسانية، العدد 09 / جوان 2002، جامعة بسكرة، الهدف منها هو التعرف على مفهوم العولمة المالية وعوامل ظهورها، بالإضافة إلى آثارها على الدول النامية. وقد تم التوصل إلى أنه لكي تتقاسم الدول منافع العولمة يجب أن ترفع درجة التعاون والتنسيق فيما بينها، والعمل على إقامة تكتلات اقتصادية بين الدول النامية كأداة لجذب الاستثمارات نظرا لأهمية الأسواق الكبيرة والمنظمة لذلك.

الدراسة الرابعة: للباحث فيصل أكرم نصوري وآخرون، دراسة بعنوان اتجاهات الاستثمارات العربية البينية للفترة 2000-2005، جامعة بغداد، 2012، الهدف من الدراسة هو التعرف على مفهوم الاستثمارات البينية، مبينا مشكلة عدم كفاية الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي لجوء البلدان العربية إلى الاستثمارات البينية. وقد تم التوصل إلى أن البلدان العربية تعاني من انخفاض نسبة الاستثمار العربي البيني قياسا بالاستثمار العربي الدولي، وأن هذا الانخفاض في الاستثمارات البينية يعود إلى نقض وتحلف البنى التحتية الملائمة، وعدم الاستقرار السياسي وغياب الثقة بالمناخ الاستثماري السائد في البلدان العربية بالإضافة إلى النقص الكبير في كفاءة الإجراءات الادارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية.

الدراسة الخامسة: للباحث بوخاري عبد الحميد، مقالة منشورة بعنوان الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مجلة الباحث، العدد 2009/07، جامعة ورقلة، الهدف منها التعرف على مفهوم وتطور الاستثمارات العربية البينية وعلاقتها بالاقتصاد العربي بالإضافة إلى توزيع تلك الاستثمارات وفقا للأقطار العربية المصدر والمضيف لها. وتم التوصل إلى أن عملية التحسين لمناخ الاستثمار في الوطن العربي تحتاج إلى إرادة سياسية لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لذا يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل لجذب الاستثمار في الوطن العربي (كالأستقرار السياسي والاقتصادي، توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية، وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الدول العربية.

الدراسة السادسة: للباحث بلال لوعيل، مقالة منشورة، بعنوان تأثير الصادرات النفطية على الاستثمارات العربية البينية في الجزائر خلال الفترة (1995-2012)، مجلة الباحث العدد 15 / 2015، جامعة ورقلة، تمثل هدف الدراسة في بناء نموذج قياسي لتوضيح مدى تأثير أسعار النفط على الاستثمارات العربية الجزائرية. وقد تم التوصل إلى أن ارتفاع أسعار النفط وعوائده، وتنامي الخلاف بين الدول العربية والغربية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية كما أن هذه الأخيرة تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام في الجزائر، البنية التحتية، المستوى التعليمي ويعر الصرف في الجزائر، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم في الجزائر.

الدراسة السابعة: للباحث يجاوي سمير، دراسة بعنوان الاستثمار العربي البيني والآفاق المستقبلية، دراسات اقتصادية، العدد 18، بدون سنة النشر، تمثل الهدف منها في تحديد الآفاق المستقبلية للاستثمار العربي البيني مقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه بالرغم من سعي الدول العربية والعمل على تعزيز وتنمية الاستثمارات العربية البينية وإبرام العديد من الاتفاقيات، إلا أنها لم تتمكن من رفع حجم هذه التدفقات إلى المستويات التي كانت تأمل الوصول إليها. بالإضافة إلى أنها تركزت في المجال الخدمي بعيدا عن النشاطات الانتاجية سواء في المجال الصناعي أو الزراعي.

تناول البعض من الدراسات السابقة جانب العولمة المالية، والبعض الآخر الاستثمارات العربية البينية، أما دراستنا فتناولت الجمع بين الجانبين مع تبيان أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية من الجانب القياسي وبالتركيز على بعض الدول العربية.

صعوبات الدراسة: تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة وذات الصلة بالموضوع؛
- صعوبة الحصول على الاحصائيات خاصة الحديثة منها، والتباين الموجود من مرجع لآخر مما يزيد من التشكيك في صحتها.

مقدمة

تقسيمات الدراسة : تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول منها ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول جاء بعنوان **العولمة المالية- دراسة نظرية وتحليلية-** ، عاجناه من خلال ثلاثة مباحث بالتطرق أولاً التعريف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وملاحظه خلال كل مرحلة من مراحل تطوره ثم مفهوم العولمة في ظل النظام العالمي، بالإضافة إلى العولمة الاقتصادية مفهومها وآثارها الايجابية والسلبية، لنتقل بعدها إلى مفهوم العولمة المالية ومؤشرات قياسها وأهم عوامل تسارعها، وعلاقتها بتحرير حساب رأس المال، وعرض لأهم الآثار الايجابية والسلبية المترتبة عنها.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان: **مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة** حاولنا من خلاله التعرف على الاستثمار ومناخ الاستثمار بشكل عام وتحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري بالإضافة إلى مناخ الاستثمار والعولمة ليتم بعدها التعريف بالاستثمارات العربية البينية المباشرة وأهميتها، وفي الأخير التعريف بالمشروعات العربية المشتركة كأهم أنواع الاستثمارات العربية البينية.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان **واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية** عاجناه من خلال ثلاثة مباحث، فالأول تم فيه تحليل تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة للفترة 2010- 2014، ليتم في المبحث الثاني التعرف على مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية ، وفي المبحث الأخير تم عرض متطلبات تفعيل الاستثمارات العربية البينية.

أما الفصل الرابع تمحور حول دراسة قياسية لتدفق الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية بدءاً بدراسة أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية في كل من الجزائر، المغرب وتونس، ثم دراسة أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية في كل من البحرين، الامارات، السعودية ومصر، ليتم في الأخير دراسة أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel).

الفصل الأول:

العولمة المالية - دراسة

نظرية وتحليلية -

أصبحت ظاهرة العولمة من أبرز مظاهر التطور العالمي على جميع المستويات، فهي مرتبطة بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة خاصة مع نهاية المعسكر الاشتراكي والانفراد الأمريكي بقيادة العالم وما أدى إليه ذلك التحول في أغلب دول العالم إلى اتباع نظام السوق وما ترتب عنه من تحرير التجارة وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

ولعل الانتشار الواسع والكبير لرؤوس الأموال عبر العالم يعتبر من أهم سمات العولمة الحالية ما يصطلح عليه بالعولمة المالية.

ويعد موضوع العولمة المالية من المواضيع المعاصرة التي حظيت اهتمام الاقتصاديين لاسيما في مفهومها، وعوامل ظهورها وآثارها، وهو ما سنحاول عرضه من خلال هذا الفصل واعتمادا على المباحث التالية:

المبحث الأول: العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

المبحث الثاني: مفهوم العولمة المالية، مظاهرها ومؤشرات قياسها

المبحث الثالث: علاقة العولمة المالية بتحرير حساب رأس المال

المبحث الأول: العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن التغيرات و التحولات التي تبلورت منذ بداية التسعينات تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل و تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه و سماته وفي ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية وسيادة آلية السوق و ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية. كل هذه العوامل وما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. سنحاول من خلال هذا المبحث عرض لملامح النظام العالمي الجديد، وسمات العولمة في ظل هذا النظام.

المطلب الأول: ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد

منذ بداية التسعينات ظهرت مجموعة من التحولات أبرزها تفكك الاتحاد السوفياتي وإنهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية فكلها معطيات أفسحت المجال لتدعيم دور الولايات المتحدة العالمي، وعليه أصبحت صاحبة الدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد. فما هي أهم سمات وملامح هذا النظام؟

أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن تحديد مفهوم النظام الاقتصادي العالمي في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن يضفي عليه صفة "الجديد" منذ أن بدأ هذا النظام يتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1944.

- يمكن تعريف النظام الاقتصادي العالمي على أنه ذلك الترتيب المنظم للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين وحدات النظام العالمي بما يحقق مصلحة القوى المسيطرة على هذا النظام أساساً. فقد تكون الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي مجموعة الدول أو المنظمة الاقتصادية الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات، أو قد تكون المنظمات الإقليمية والتي تعمل من خلال نظم معينة نقدية، مالية وتجارية تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي العالمي¹.

¹-أنظر : أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1992، ص ص 13 - 20.

- هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص 223 - 224.

- محمد حمد الفطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 20.

الفصل الأول: العولمة المالية - دراسة نظرية وتحليلية -

- يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، حيث أن هذا النظام الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية كان عبارة عن " ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين" هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من هذا المفهوم يتم التفرقة بين ثلاثة مفاهيم وهي المجتمع العالمي، التنظيم العالمي والنظام العالمي¹.

- فالمجتمع العالمي: يمثل الإطار الذي يشكل ببيان النظام العالمي؛

- والتنظيم العالمي: هو التعبير المؤسسي والقانوني للنظام العالمي؛

- أما النظام العالمي: فهو مجموعة الحقائق والمكونات التي تحكم علاقات المجتمع العالمي وتنظم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال آليات مؤسسية.

ومن جهة أخرى يجب التفرقة بين الاقتصاد الدولي، النظام الدولي والنظام الاقتصادي العالمي²:

- فالإقتصاد الدولي: يعبر عن العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين إلى تنظيم العلاقات الدولية، فظهر ما يعرف بالنظام الدولي.

- أما النظام الدولي: يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل، ووفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويعود ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ بداية إنشاء الأمم المتحدة.

- بينما النظام العالمي: هو النظام الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات وتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينات التي شملت المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العالمية.

¹ - أنظر: أحمد شرف، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-29.

- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010، ص ص 24-25.

² - أنظر: سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق شرق أوسطية، القاهرة، مصر، 1993، ص 80.

- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد آفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، نفس المرجع، ص ص 25-28.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

وبالتالي فإن اصطلاح " عالمي " يكون أكثر تعبيراً عما يحدث في المرحلة الحالية من تطور ذلك النظام على مستوى العالم. حيث يشير هذا المصطلح إلى الصفة الرئيسية التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي صفة العولمة ، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات. وعليه يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الدولي جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي.

- يعرف النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أنه النظام الذي بدأت ملامحه تظهر وتحدد مع بداية التسعينيات هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالمرحلة السابقة، حيث أنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تماشياً مع التغيرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت¹.

ثانياً: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن النظام العالمي الذي ينطوي على مجموعة من القوى والعوامل الدافعة التي تجعله يتحدد ويتغير من جديد ليطلق عليه اسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع والعلاقات الاقتصادية في العالم بين الدول والمنظمات الدولية في كل مرحلة من مراحلها المختلفة، وفيما يلي عرض لمختلف المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1- المرحلة الأولى: من الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973 شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه و مكوناته، فمن القطبية انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية، و من ناحية الأنظمة أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه، أما من ناحية المكونات فقد ظهر الاتجاه إلى قيام نظام اقتصادي عالمي يتكون من ثلاثة مكونات* وهي النظام النقدي الدولي، وأنشئ له صندوق النقد الدولي عام 1944، والثاني هو النظام المالي الدولي وأنشئ له البنك الدولي عام 1944، أما الثالث فهو النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة، واقتصر فقط على انشاء سكرتارية الجات عام 1947².

¹ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص 241.

* - سيتم التطرق إلى هذه المكونات بنوع من التفصيل في المطلب الموالي.

² - عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ومن جهة أخرى فإن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استحوذت على نصيب الأسد في حصص كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حين حصلت الدول النامية على النصيب الأقل حيث أن الدول المتقدمة ولمدة طويلة ترفض بإصرار إعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء في كل من البنك والصندوق¹. هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تصدع أساس هذا النظام في بداية السبعينات ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي²:

- الأزمة النقدية العالمية: تمثلت هذه الأزمة في انهيار نظام بريتون وودز في مطلع السبعينات، حيث توقفت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وهذا خوفا من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ضوء استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وقد أثر هذا على الآلية النقدية لنظام النقدي الدولي، وبذلك فقدت المنظومة الرأسمالية أهم آلية عالمية كانت مسؤولة على نجاحها.

- تعاضم ظاهرة التدويل: عرفت هذه الظاهرة تطورا وعمقا ملحوظين خلال السبعينات حيث قامت الشركات المتعددة الجنسيات بالتوغل في جميع أوجه النشاط، ونتيجة تعاضم نشاط هذه الشركات تعمقت درجة تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فزادت ظاهرة التدويل مما أدى إلى انتشار تأثير الأزمات عندما تقع في بلد ما على كل باقي البلدان.

- تعميق علاقة التبادل اللامتكافئ: تعد هذه العلاقة من العوامل المهمة التي عجلت بانفجار أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. لقد انطوت علاقات الاستغلال و التبادل اللامتكافئ هذه باتساع الفروق بين الدول الصناعية والدول النامية، ومن ثم لم تفلح جهود هذه البلدان في تحقيق تطلعاتها في التنمية ورفع مستوى المعيشة بحيث بقيت تمثل الحلقة الضعيفة في المنظومة رغم مشاركتها في المؤتمرات والمحافل الدولية.

__ انتهاء تراجع أسعار المواد الطاقوية: ظهرت في السبعينات ما يسمى بأزمة الطاقة وتجلت هذه الأزمة في قرارات منظمة الأوبك في مؤتمريها 1973-1974 و 1979-1980 التي أدت بارتفاع أسعار البترول من 07 دولار للبرميل سنة 1973 إلى 35 دولار للبرميل سنة 1980. لكن الصراع العنيف الذي دار بين بلدان الأوبك والبلدان المستوردة للنفط في الثمانينات بسبب الأهمية التي أصبح يحتلها النفط في

¹ - جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 241-242. نقلا عن عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² - محمد عبد الشفيق، قضية الصنع في إطار النظام العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1981 ص 226، على الموقع <http://blastak.blogspot.com> تاريخ الاطلاع: 01-01-2012

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

عملية الانتاج وإعادة الانتاج، انتهى بنجاح هذه الأخيرة في السيطرة على السوق العالمية للنفط وتحويله من سوق يتحكم فيه البائعون إلى سوق تحت سيطرة المشترون، ونتيجة هذه السيطرة كان سقوط اسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات بدرجات قياسية.

2- المرحلة الثانية : من 1974 إلى 1990: لعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وخاصة التفاوت الذي كانت تتسع هويته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها. ومن ناحية أخرى تزايد ادراك ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام 1973 وبعد حرب أكتوبر العظيمة واكتشافها أن لديها من الامكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها، حيث أن قرار الأوبك قد نقل لأول مرة السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث.

وقد جاء في الاعلان بشأن اقامة نظام اقتصادي جديد : "تعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون ابطاء من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة....."¹.

وفي دورتها العادية التي انعقدت في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 1974. اسفرت أعمال هذه الدورة عن اصدار قرار الجمعية الخاص بإقرار ميثاق حقوق الدول وواجبها الاقتصادية، كما يحدد الهدف الرئيسي من الميثاق وهو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على معاملة كل الدول معاملة المتساويين. وتمثل أهم الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول طبقا لهذا الميثاق كالاتي²:

- حق كل دولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في بلادها.
- حق كل دولة في تأمين الممتلكات الأجنبية أو نقل ملكيتها بتعويض مناسب.
- حق كل دولة في المشاركة في التجارة الدولية طبقا للترتيبات التي تراها مناسبة.
- مسؤولية كل دولة عن تحقيق التقدم لشعبها، وحققها في اختيار أهداف ووسائل ذلك.

¹ - أنظر: - اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.
- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي، القاهرة، مصر، 1985، ص 245.
² - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 24.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- حق الدول في المساواة التامة والفعالية في اتخاذ القرارات بخصوص المشاكل الاقتصادية الدولية.
- حق كل دولة في الاستفادة من التقدم العلمي والحصول على التكنولوجيا .
- التزام كل الدول بالسعي لتحقيق نزع السلاح.
- حق الدولة النامية في الحصول على معاملة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة.

ثم جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975، ويعرف أيضا بمؤتمر الأغنياء والفقراء الذي عقد بباريس حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشؤون المالية والديون، ثم عقد مؤتمر الأمم المتحدة (انكتاد الرابع) الذي عقد في نيروبي بكينيا في ماي 1975، وطرحت في جدول أعماله قضيتان متصلتان، هما قضية المواد الأولية وقضية المديونية الخارجية للدول النامية، وفيما يتعلق بقضية المواد الأولية تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل لأسعار المواد الأولية، يتلخص في انشاء صندوق خاص للمحافظة على أسعار 17 مادة خام، تمثل فيما بينها ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية (فيما عدا البترول) على أن يخصص له حوالي ثلاثة مليارات دولار¹.

ولعل من الملاحظ أن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج ومتغيرات جديدة تمثلت في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية من خلال مبدأ المشروطة الدولية المتبادلة بين المنظمتين².

ومن ناحية أخرى فعند وصول جورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي سابقا 1985 وإعلانه عن البروسترويكا (اعادة البناء) والجلاسونست (الشفافية) طالب بإقامة نظام دولي جديد يقوم على أسس جديدة بعيدا عن صراع الإيديولوجيا وبهدف الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي، والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية لبناء مجتمع دولي أفضل³.

¹ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 254.

² - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 36، 37.

³ - حسين توفيق ابراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995، ص 50.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

3- المرحلة الثالثة : من 1991 إلى القرن الحادي والعشرون: بدأت هذه المرحلة منذ اعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في مارس 1991، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد، ومع نهاية المرحلة السابقة وبالتحديد عام 1985 جاءت الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية وفي اطار الانفراد بالقمة من قبل العالم الرأسمالي الذي يرى ضرورة سيادة آليات السوق والحرية الاقتصادية والديمقراطية وهكذا كان الجديد في هذه المرحلة أنه بعد أن كانت دول الجنوب (النامية) هي التي تطالب بنظام اقتصادي عالمي جديد فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى لإرساء هذا النظام وقواعده¹.

وهكذا بدأت تظهر في تلك المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي، وقد تتحدد معالمه وآلياته حيث يلاحظ:

-التحول نحو الخصخصة **Privatization** ، والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص.

-الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد **Globalization**: على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد، متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

- إنشاء منظمة التجارة العالمية: في أول جانفي 1995 لتحل محل سكرتارية الجات، مع انتهاء جولة الأورجواي عام 1994، والتوقيع عليها من 117 دولة في مراكش لتتركز وظيفتها في تسيير النظام التجاري الدولي أو العالمي وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

4- المرحلة الرابعة: من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها: ظهرت في تلك المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل عملية الانتقال الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية. حيث يمكن تلخيص أهم هذه التغيرات كما يلي:-

- فشل مؤتمر سياتل* الخاص بمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في الفترة من 1999/11/30 إلى 1999/12/3، وقد فشل مؤتمر سياتل لأسباب كثيرة، حيث أن السبب الرئيسي هو تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية، حيث كانت

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

*- مؤتمر سياتل: هو المؤتمر الوزاري الثالث منذ نشأة منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995، حيث تم عقد المؤتمر الأول في سنغافورة في الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996، والمؤتمر الثاني في جنيف في الفترة من 18 إلى 20 ماي 1998.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في القطاع الزراعي بينما رفض الاتحاد الأوروبي تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية لأعضائه، ومن ناحية أخرى كان لهذه القضية شق آخر يتعلق بالدول النامية، حيث أوضحت أنه إذا كانت جولة الأورجواي لم تقر إلا تحريرا جزئيا لتجارة السلع الزراعية فإنه حتى هذا التحرير الجزئي لم يكن محل التزام من الدول المتقدمة التي استمرت في وضع العراقيل أمام الصادرات الزراعية من الدول النامية.

– **تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة**، تلك المظاهرات التي نادى بأن تكون العولمة – التي تعتبر الناتج الرئيسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد- أكثر وضوحا وأكثر عدالة، والأهم أن المظاهرات المناهضة للعولمة انطلقت من سياتل، المدينة التي تصدر ما يربو على 42 مليار دولار، والتي تقع في قلب الولايات المتحدة الأمريكية، لتشير إلى أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحتا بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا وفي الدول المتقدمة رمزا لعدم العدالة في توزيع الدخل وسببا للبطالة والتعدي على حقوق الانسان.

– **أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001**، التي أثرت سلبا بقوة على الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الأمريكي بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران فارتفعت تكاليف النقل والتأمين عبر العالم، وانخفضت أسعار النفط بقوة خلال الربع الأخير من عام 2001. وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لم يتجاوز 1% في عام 2001 وبلغ نحو 7% في عام 2002، وهو يمثل أسوأ أداء منذ الركود الأخير في 1991 ليدخل مرحلة جديدة من التباطؤ والانخفاض في النمو الاقتصادي بعد أن ظل يعيش أطول دورة انتعاش منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أن الاقتصاد الأمريكي كان يحقق معدلات تزيد على 4% سنويا خلال السنوات الثلاثة 1997، 1998، 1999، ارتفعت إلى نحو يقدر في المتوسط بمقدار 5% خلال عام 2000، ولم يحقق الاقتصاد الأمريكي نمو بهذه السرعة منذ عام 1984¹.

5- المرحلة الخامسة: دخول الاقتصاد العالمي في الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من 15 سبتمبر 2008: إن تفجر أزمة الرهن العقاري الأمريكية وتحولها إلى أزمة مالية مصرفية عالمية في 15 سبتمبر 2008 مع افلاس أكبر رابع بنك استثماري في الولايات المتحدة "ليمان برازرز" وما تلاه من إفلاس العديد من البنوك

¹ – عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ثم انتقال الأزمة لتتحول إلى أزمة مالية مصرفية عالمية عندما تأثرت البورصات العالمية وبورصات الدول النامية وافلاس العديد من البنوك في الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها، ثم تحول هذه الأزمة بدورها إلى أزمة اقتصادية عالمية.

ثالثاً: انعكاسات ملامح النظام العالمي الجديد على الدول النامية

لعل أهم انعكاسات أزمة الاقتصاد الرأسمالي خلال السبعينات و الثمانينات تجلت في تعزيز علاقة تبعية – هيمنة بين البلاد النامية و المتقدمة على جميع المستويات، التجارية، التكنولوجية و المالية.

1- التبعية التجارية

أ- على مستوى السوق: لقد ترتب عن أزمة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية منذ 1973 اتساع نطاق البطالة، ارتفاع تكاليف الإنتاج و ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية. في ظل ذلك تولدت نزعة الحماية، و هي النزعة الرامية إلى الحد من دخول المنتجات الصناعية للعالم الثالث إلى أسواق البلاد الصناعية الرأسمالية، استناداً إلى أن هذه المنتجات تستطيع بانخفاض أثمانها النسبية أن تهدد المركز التنافسي للصناعات المحلية للبلاد المتقدمة.

و فيما يلي أبرز الأدلة على انتهاك مبادئ ومعايير التجارة الدولية من الدول الرأسمالية¹:

- اللجوء إلى حماية المواد الزراعية عن طريق الدعم الزراعي حيث اتفقت أوروبا و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية على ما يزيد عن 71 مليار دولار على برامج الدعم الزراعي.

- التخلي عن المعاملة الممايزة للبلدان النامية، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة أن 50% من صادرات أمريكا اللاتينية تعاني نوعاً من القيود من البلدان الرأسمالية الصناعية.

- تزايد سيطرة الشركات الاحتكارية على القنوات التجارية ، تشير الإحصائيات إلى أن 40% من التجارة العالمية تتم بين الشركات العالمية الكبرى و الفروع التابعة لها و الموجودة خارج البلد الأم. لقد زادت القوة التسويقية لهذه الشركات من سيطرتها و هيمنتها على التجارة الدولية، وذلك على حساب تجارة الدول النامية التي تعاني من الممارسات العنصرية و التمييزية التي تضعها هذه الشركات في وجه صادرات البلاد النامية.

¹ _ المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 21 و 22، بغداد ، العراق، 1989، ص 111.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- استخدام التجارة الدولية كأداة للضغط السياسي. بحيث يجب التنبيه إلى أخطر التغيرات التي طرأت على السياسة التجارية الدولية في النصف الثاني من عقد الثمانينات و هي ربط تجارة السلع للبلدان النامية بسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- **على مستوى الأسعار:** إن عدم تحكم الدول النامية في تحديد أسعار صادراتها، و في التقلبات التي تطرأ عليها من حين لآخر، كان في صالح الدول المتقدمة التي تمكنت من فرض سيطرتها و التحكم في تحديد كميات و أسعار التدفقات التجارية الدولية. وأدت التبعية السعرية للدول النامية إلى انخفاض معدلاتها التجارية مع انخفاض حجم صادراتها في الثمانينات.

و قد أدى التدهور في معدل التبادل للدول النامية إلى انخفاض أسعار النفط، حيث انتقل من 5.8% خلال الفترة 1976_1980 إلى -19.5% سنة 1986 ثم ارتفع إلى -1.7% سنة 1988¹.

2- **التبعية التكنولوجية:** من بين عناصر السيطرة التبعية في مجالي العرض و الطلب، فإن السيطرة - التبعية التكنولوجية- تحتل مركزا حاسما في شبكة العلاقات الإنتاجية غير المتكافئة ضمن النظام الرأسمالي العالمي. فالصناعات المقامة بمقتضى هذه العلاقات هي في الجوهر صناعات تابعة تكنولوجيا. إنها صناعات لا تستند إلى قاعدة تكنولوجية محلية، و إنما تنقل هذه الصناعات و معها التكنولوجية الصناعية و منتجات التكنولوجية². وفي هذا الصدد تقدر مصادر اليونيدوا أن تكلفة استيراد التكنولوجيا بالبلاد النامية بلغتليون دولار عام 1975 وارتفعت إلى 6 بلايين دولار سنة 1985. علما أن هذا التقدير لا يضم التكاليف الملحقه و غير المباشرة والمستترة و التي تتراوح ما بين 6 و 12 بليون سنويا و هو ما يعادل ما بين 2% من الدخل الوطني للبلاد النامية³.

3- **تطور المديونية و التبعية المالية:** تعود الجذور الحقيقية لأزمة المديونية لأواخر الخمسينات حينما انتهت فترة الازدهار بعد إعادة بناء العالم الأوروبي الذي حطمته الحرب العالمية الثانية وما جاء من بعدها من تراخ في الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية، وارتفاع أسعار وارداتها وتدهور شروط تبادلها التجاري. الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في موازين مدفوعاتها.

¹ _ الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حالة الاقتصاد العالمي، نيويورك، 1988، ص 124.

² _ محمد عبد الشفيق، العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص243.

³ _ محمد عبد الشفيق، نفس المرجع، ص 266.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ومهما يكن، فإن هذه الدول استطاعت أن تتحكم في تسيير مديونيتها خلال عقدي الخمسينات و الستينات، بحيث لم تكن أعباء خدماتها (الفوائد + الأقساط) تسبب حرجا شديدا لها، و لم تكن تتجاوز هذه الديون 75 مليون دولار في الستينات. ويعود ذلك أولا إلى الاستقرار النسبي للنظام الاقتصادي العالمي و ثانيا إلى استطاعة هذه البلدان على مواجهة خدمة الديون و إدارة عجز موازين مدفوعاتها من خلال التحكم في الرقابة على الصرف و في قطاع التجارة الخارجية¹.

والمؤشرات الواردة في الجدول الموالي للمديونية الخارجية للبلدان النامية تبين مدى تأثير هذا الوضع على عملية التنمية بهذه البلاد.

الجدول رقم (1-1): مؤشرات المديونية الخارجية للبلاد النامية (%)

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
35.4	35.8	30.0	3.4	26.3	22.4	20.6	المديونية/الإنتاج الوطني الخام
144.5	143.7	121.2	134.08	117.6	98.0	90.0	المديونية / الصادرات
22.3	21.4	19.5	19.4	20.6	17.5	16	معدل خدمة الدين
5.5	5.3	4.9	4.5	4.6	4.0	3.7	م.خ.د / أ.و.خ*
10.7	10.8	10.3	10.1	10.4	8.3	6.9	الفوائد/ الصادرات
753.4	727.7	673.2	631.5	551.1	490.8	\$428.6	المستحقات العامة للمديونية\$
63.5	63.9	65.7	65.8	65.0	64.5	63.6	الدين العام / المديونية العامة

SOURCE : M . Beaud, economie mondiale dans les années 80, PUF, 1998 , P 225.

يظهر من خلال هذه المؤشرات ما يلي:

- ارتفاع نسبة المديونية إلى الإنتاج الوطني الخام من 20% سنة 1980 إلى 35.4% سنة 1986.
- ارتفاع نسبة الفوائد إلى الصادرات من 6.9% سنة 1980 إلى 10.8% سنة 1985 و بلغت 10.7% سنة 1986.

¹ — رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة العالم العربي، الكويت، 1987، ص 307.

* — م.خ.د تمثل معدل خدمة الدين، أ.و.خ تمثل الإنتاج الوطني الخام.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

و قد ترتب عن هذا الارتفاع في مؤشرات المديونية للدول النامية تحويل جزءا كبيرا من فائضها الاقتصادي للخارج مع تخصيص كل موارد صادراتها المالية تقريبا إلى خدمة أعباء الديون عوض استعمالها في خدمة تنميتها من 90% سنة 1980. إلى 144.5% سنة 1986، الأمر الذي يضعف من القدرة الذاتية لهذه البلاد على تلبية احتياجاتها الاستيرادية من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية.

فعدم حل مشكلة الديون بطريقة تراعي مصلحة كل الأطراف المعنية (الدائنة والمدينة) يبقى من أهم العقبات التي تعيق نمو التجارة الدولية بين الدول المتقدمة و الدول النامية، بحيث أصبح الجزء الكبير من عائدات الدول النامية من العملات النقدية الأجنبية يخصص لأعباء الديون.

المطلب الثاني: العولمة في ظل النظام العالمي الجديد

أصبحت ظاهرة العولمة من أبرز مظاهر التطور العالمي على جميع المستويات، فهي مرتبطة بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة. ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب أن نتطرق إلى نشأة العولمة، مفهومها ومؤسسات إدارتها.

أولا : ماهية العولمة: يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما إذا نظرنا للمجتمعات التي عرفها التاريخ قديما، أما فيما يخص العولمة بشكلها الحديث فقد اختلف المؤرخون حول التحديد الدقيق لميلادها بالرغم من اتفاقهم الجماعي على مكان انطلاقها وبداية تطورها الذي كان في أوروبا كنتيجة حتمية للثورة الصناعية التي شهدتها .

1- النشأة التاريخية للعولمة: يرجع بعض المؤرخين نشوء ظاهرة العولمة إلى حوالي خمسة قرون على الأقل، وكان لها ارتباط وثيق بالتقدم التكنولوجي والإعلامي والتجاري، وذلك منذ اختراع البوصلة إلى اختراع الأقمار الصناعية¹.

أما الفكر الغربي فيرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الرأسمالية وهذا باختيار النظام الاشتراكي المتمثل في الاتحاد السوفياتي².

¹ - محمد أمين، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، العدد 629، 1999، ص11.

² - محسن أحمد الخضيرى، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000، ص 39.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

كما يرى البعض الآخر أن تطور العولمة مر بمراحل خمسة هي:¹

- المرحلة الجنينية: التي تمتد بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.
 - مرحلة النشوء: وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده.
 - مرحلة الانطلاق: والتي استمرت من عام 1870 إلى العشرينيات من القرن العشرين.
 - مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: وتمتد ما بين العشرينيات حتى منتصف الستينات.
 - مرحلة عدم اليقين: والتي بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات و أزمات في التسعينات.
- ولكل من هذه المراحل سمات مميزة تبدأ من ظهور المجتمعات القومية إلى تبلور مفاهيم العلاقات الدولية وحدثت الحرب العالمية الأولى، ونشأة عصبة الأمم، وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، ومن ثم هبوط الإنسان على القمر ونهاية الحرب الباردة².

كما يمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة³.

¹ - أنظر:

- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 8.
- محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 71.
- ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم ، الظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 21.
- عمرو عبد الكريم، قضايا العولمة: إشكالية قرن قادم، دار سيما للنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص 36.
- السيد يسن، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 30-31.
- العزى غسان، جدور العولمة واشكالياتها، منبر الحوار، العدد 37، بيروت، لبنان، 1999، ص 46.

² - أنظر:

- حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 30.
- عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، بيروت، لبنان، جانفي 2002، ص 61، نقلا عن: سهيل حسين الفتلاوي، العولمة و آثارها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 25.

³ - أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 29.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

كما يرى البعض أن جذور العولمة ظهرت بظهور المدرسة الكنزوية، إذ جاءت هذه المدرسة للتعبير عن الطابع القومي للاقتصاد الرأسمالي التي صبغت فيه ملامح الاقتصادي بالطابع الكوني¹. والواقع أن النظرية الكنزوية تدعو إلى حرية التجارة العالمية، غير أنها لم تلق الرواج في العلاقات الدولية، ذلك أن هذه الحرية لا تقوم على أساس أن تؤمن دولة معينة بأنها تعمل من أجل حرية التجارة العالمية، بل لا بد من أن توافق كل دول العالم على هذه الحرية وبالتالي تشق حرية التجارة العالمية طريقها للعالم ككل.

2- مفهوم العولمة: لقد تعددت واختلفت مفاهيم العولمة، ولم تتفق الآراء والأفكار على تعريف واحد شامل وجامع لها، وقبل عرض لأهم هذه التعاريف، ينبغي تعريف العولمة لغة واصطلاحاً: فالعولمة مشتقة من "عالم" وهو ترجمة لكلمة "GLOBALISATION" الإنجليزية و المشتقة من كلمة "GLOB" ² بمعنى الكرة والتي يقصد بها الكرة الأرضية.

ويشتق من فعل "كوكب" الذي يعني جمع أحجار ووضعت بعضها على البعض الآخر في شكل محدد، وبذلك ووفقاً لهذا الرأي يصبح الاصطلاح الأكثر قبولاً في وصف الظاهرة هو الكوكبة³.

¹ - حميد الجميلي، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الزحف الكبير، العدد الثاني، 1999، بغداد، العراق، ص 47، نقلاً عن: سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - أنظر: - محمد عابد الجابري، العولمة و الهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، بيروت، لبنان، فيفري 1998، ص 16.

- تومي عبد القادر، العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 9.
- أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد 2، الكويت، ديسمبر 1999، ص 52.

³ - أنظر: - إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، بيروت، لبنان، 1997، ص 05.

- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، المؤتمر العلمي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مصر، 1995، ص 01.
- مصطفى أحمد حامد رضوان، العولمة (إشكالية معاصرة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 27.

- عزت السيد أحمد، انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات و صراعتها، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2000.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- ويرى أحد الباحثين أن العولمة تشير في جوهرها وحقيقتها أمرها إلى أمركة العالم أي العولمة تساوي الأمركة¹، بمعنى محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها.
- **فالعولمة لغة:** تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا وتسهيل حركته دون عوائق أو حواجز².
- أما العولمة اصطلاحا فقد حظيت بتعاريف مختلفة باختلاف وجهة نظر أصحابها:
- فالعولمة تمثل حقبة من التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ³.
- بالإضافة إلى ذلك هناك جملة من التعاريف نذكر أهمها فيما يلي:
- تعرف العولمة بأنها الاختراق المتزايد في السرعة والحجم للأسواق المحلية من قبل منافسين أجنبي⁴.
- أما **صندوق النقد الدولي** فقد عرف العولمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا⁵.

¹ - أنظر: - حمدي عبد الرحمان، العولمة و آثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، بيروت، لبنان، أوت 2000، ص 04.

- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 86.

² - أنظر:

- أحمد بخوش، الاتصال والعولمة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 106.

- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 07.

³ - أنظر: - فضيل دليو وآخرون، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 35. نقلا عن: أحمد بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 107.

- خالد سعد، زغلول حلمي، العولمة والتحديات الاقتصادية والقانونية وموقف الدول النامية، المؤتمر السنوي السادس، جامعة المنصورة، القاهرة، 26-27 مارس 2002، ص 10.

⁴ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص 07.

⁵ - صندوق النقد الدولي، العولمة (الفرص والتحديات)، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 1997.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- بينما عرفها م.أ.م.ت.ت.* (UNCTAD) بأنها المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، بعد مرحلة التجارة الدولية، ومرحلة الاندماج المالي الدولي¹.
- أما الدكتور عبد المطلب عبد الحميد فيقول أن العولمة هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وإزالة كافة الحدود السياسية للدول التي حولت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول. ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون على قواعد للسلوك، وخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي².
- بينما يعرفها توماس فريدمان بأنها نظام عالمي جديد يعيد تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد على جميع المستويات، هذا النظام برز إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، وانقسام العالم إلى شرق وغرب، ولقد حل هذا النظام الاقتصادي والسياسي محل النظام العالمي القديم الذي كانت تحكمه قواعد ومبادئ وأفكار وتوجهات سقطت جميعها مع سقوط نظام الحرب الباردة³.
- في حين أن "Jaque Adda" يعرف العولمة على أنها إزالة الحدود المادية والثقافية والقانونية التي تعيق تراكم رؤوس الأموال على المستوى العالمي⁴.
- وبناء على مختلف التعاريف السابقة يمكن القول أن العولمة تعني بصورة شاملة حرية انتقال حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود.
- وعليه فقد تعددت الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية، و من أهم هذه الخصائص ما يلي⁵:
- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب قدرات تنافسية؛- ديناميكية مفهوم العولمة؛

* UNCTAD : United Nations Conference on Trade And Developpement

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: يرمز له اختصاراً م.أ.م.ت.ت.

¹ - انظر: - عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 18.

³ - انظر: عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 278، بيروت، لبنان، 2002، ص 26.

1- Adda Jaque, La Mondialisation, génés casbah, éditions, Alger, 1998, p 03.

⁵ - أنظر: - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-37.

- مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-38.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي؛- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي؛
 - تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات؛- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة؛
 - تقليص درجة سيادة الدولة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية.
- ثانياً: مجالات العولمة:** إن العولمة في حقيقتها وواقعها و مضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي، ظاهرة متكاملة الجوانب و الأبعاد، فالعولمة لها مجالات متعددة ذات أبعاد متشابكة، و هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): مجالات العولمة

المجالات	الوصف العام
الاقتصادي	يقوم على مبدأ حرية التجارة الدولية و التي تبرز من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية و نشاط الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات الدولية الاقتصادية، والتي أثرت على مفهوم و فكرة السيادة الوطنية.
السياسي	يقوم على مبدأ الديمقراطية و التي انتشرت في معظم الدول بما فيها الدول النامية، والتي تبرز من خلال تعدد الأحزاب و نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية
الاجتماعي	يقوم على مبدأ التكيف مع البيئة، و الذي يبرز من خلال إيجاد مجتمع يستوعب كل البشر مما أثار التساؤل و المخاوف حول الأخلاق و القيم الخاصة والديانات.
الثقافي	حيث أصبحت الثقافة العالمية قوة توسعية نافذة إلى داخل كل وطن من خلال الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الثقافية.
التكنولوجي	و الذي يبرز من خلال الثورة العلمية و التكنولوجية و التي جعلت العالم أكثر اندماجاً والتي أدت إلى تقلص الزمان والمكان.
القانوني و الإنساني	و اللذان يبرزان من خلال توحيد و ازدياد دور التشريع الدولي في حكم العلاقات الدولية، وزيادة الاهتمام بقضايا البيئة و حقوق الإنسان.

- المصدر:** من إعداد الباحثة اعتماداً على المراجع التالية: - محسن أحمد الحضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-32.
- أحمد مجدي الحجازي، العولمة بين التفكيك و إعادة التركيب: دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية، القاهرة، مصر، 2004، ص 19.
 - عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 53-60.
 - عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها: رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص 53-60.
 - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2002، ص 127.
 - محمد علي حوات، العرب والعولمة: شجون الحاضر و غموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص 10.
 - السيد يسين، مفهوم العولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، لبنان، 2000، ص ص 32-33.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ثالثاً: المؤسسات الداعمة للعولمة : سمحت مختلف التحولات التي شهدتها العالم بقيام نوع من السلطة التنفيذية العالمية الجديدة تمثلت أهم أطرافها في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى كل مؤسسة على حدى والتي أصبحت تشكل ثالوث العولمة.

1- صندوق النقد الدولي: أنشئ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1944 وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 08 مارس 1946¹.

ويعرف صندوق النقد الدولي بأنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات ومن جملة الأهداف التي أوكلت للصندوق قصد تحقيق الاستقرار في النظام النقدي العالمي ما يلي²:

¹-أنظر:- محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 102.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 111.

- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 68.

- سهيل حسين الفتلاوي، العولمة و آثارها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 90.

²- أنظر:- محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- نبيل حشاد، العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار إيحي مصر للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 185.

- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية و الدولية بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 233.

- خالد سعد زغلول حلمي، العولمة و التحديات الاقتصادية و موقف الدول النامية، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة السادسة و العشرون، جامعة الكويت، مارس 2002، ص 38-39.

- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، بدون سنة نشر، ص 243-249.

- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي في ميزان المدفوعات و العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 248-249.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد هيئة دائمة تقدم آلية الاستشارات وتهيئة الوسائل اللازمة للتشاور بشأن المسائل النقدية الدولية.
 - توسيع نطاق التجارة الدولية مع تحقيق والمحافظة على مستوى مرتفع من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء باعتبارها هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية.
 - الحفاظ على قيمة العملات واستقرار أسعار الصرف والإسهام في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وإتاحة الفرصة لها لمعالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها من خلال تسيير الصندوق بضمانات ملائمة. ويقع على عاتق الصندوق من أجل تحقيق أهدافه القيام بالوظائف التالية¹:
 - تقديم المعونة لبعض الدول لفترات محدودة لتقديم النصائح الفنية في المشكلات التي تواجهها، وفي مجال رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع البنك المركزي، وإعادة تنظيم البنوك المركزية والمساعدة في تنفيذ البرامج الخاصة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.
 - تبني سياسات متطورة من خلال إنشاء معهد للتدريب في ماي 1964 يقدم خدمات وبرامج تدريبية مقدمة في مجال التحليل المالي والسياسات النقدية، المالية والاقتصادية، وطرق ومناهج البحث في موازين المدفوعات بالإضافة إلى شرح سياسات الصندوق ونشاطاته المختلفة.
 - تحقيق التنسيق الوثيق والفعال بين نشاط الصندوق ونشاط البنك العالمي من أجل خدمة الاقتصاد.
- 2- البنك العالمي:** يعد البنك العالمي المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز التي وقعت في جويلية 1944، و بدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جوان 1946، و هو المسؤول عن إدارة النظام المالي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء².
- ولكي تكون الدولة عضوا في البنك العالمي فلا بد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، بل اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في الصندوق.

¹ - أنظر: - محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 102 - 103.

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 69 - 70.

² - أنظر: - محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتماعية، نفس المرجع السابق، ص 104.

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، نفس المرجع السابق، ص 80.

- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 103 - 104.

- إسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 261.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

وتتلخص أهم وظائفه ومهامه فيما يلي¹:

- العمل على تقديم التمويل الدولي الطويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة الدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية للدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولار سنويا.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبرى مثل مشاريع الري، ومحطات توليد الكهرباء، والسكك الحديدية والطرق.
- تشجيع الاستثمار الخاص وبما يتضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص. وإضافة إلى هذا أصبح يرمز للبنك العالمي كمجموعة تضمن ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك العالمي، وهذه المؤسسات هي² البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الرابطة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، حيث أنشأ البنك العالمي للإنشاء والتعمير في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944، أما مؤسسة التمويل الدولية والتي أنشأت عام 1956 فهدفها دعم التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نموا، في حين الرابطة الدولية للتنمية تأسست سنة 1960 هدفها تمويل برامج التنمية في البلدان المتخلفة بشروط أكثر امتيازية. تعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول السائرة في طريق النمو.

¹ - أنظر:

- نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 195.
- عاطف السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-22.
- شهاب محمد محمود، المنظمات الدولية، دار الجامعة، القاهرة، مصر، 1990، ص 121.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.
- صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، مجلة دراسات اقتصادية صادرة عن مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد الأول، الجزائر، 1999، ص ص 92-93.
- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 125-127.
- موسى سعيد مطر، ياسر مومني، شقير نوري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 168.
- YadwigaForowicz, Economie international a l'heur des grands transformation, Edition beau chemin, Itée, Paris, 1995, p 123.

² - أنظر: - محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

3- المنظمة العالمية للتجارة: إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يشكلان الآلية النقدية والمالية على التوالي، فإنه توجد آلية أخرى لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي والتجاري، والتي تمثل القطب الثالث لمؤسسات العولمة ألا وهي المنظمة العالمية للتجارة والتي كانت تسمى من قبل بالاتفاقية العامة للتعريف الجمركية¹.

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة في الجولة الثامنة من جولات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتي تعتبر آخر جولاتها وهي جولة الأوغوي (1986-1993) التي اكتملت في ما يسمى ببيان مراكش سنة 1994، وتبلورت معها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أن تدخل حيز التنفيذ في 1995/01/01، وبذلك اكتمل ثلوث النظام العالمي الجديد، حيث تحققت قوة صنع القرارات في جميع المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية².

إن الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الخارجية وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف هي كالتالي³:

¹ - محسن أحمد الخضيرى، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد اللادولة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² - أنظر:

- شريف بقة، مجلة رسالة الأطلس، العدد 24، 1999، ص 12.

- فضيل دليو و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165.

- أحمد بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- فضلي علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، اليمن، 2000، ص ص 80 - 81.

- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 67.

- صالح صالحى، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- عبدالله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 176.

³ - أنظر: - إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 87.

- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص ص 79 - 80. - نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 202 - 203.

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 95 - 96.

- محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 64.

- فضلي علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- رفع الدخل القومي والطلب الفعال في الدول الأعضاء ؛
- تشجيع حركة رؤوس الأموال وحرية دخولها وخروجها ؛
- توسيع وتكثيف إنتاج البضائع والمتاجرة بها؛ - تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء ؛
- منع كل الممارسات المعرّقة للمنافسة الحرة ؛ - إزالة الحواجز الجمركية؛
- التعاون مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أجل التنسيق الأمثل للسياسات الاقتصادية على المستوى العالمي.

رابعاً: التحولات في وظائف مؤسسات العولمة: شهد النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة الاقتصادية.

- 1- التحول في النظام النقدي الدولي:** تتلخص أهم التحولات في النظام النقدي الدولي فيما يلي¹:
- منذ انحيار النظام النقدي الدولي الذي اتفق عليه في بريتون وودز في 1971، وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة. وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 وهو نظام أسعار الصرف العائمة أي تعويم سعر الصرف.
 - الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية وهي الدولار، أصبح مصدراً للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية، ولهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب.
 - تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطة أي انه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم وتحرير التجارة الدولية.

- 2- التحول في النظام المالي الدولي:** إن التغيير الهام في النظام الدولي والذي بدأ يؤثر على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغيير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية، حيث بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليحل محل المساعدات الانمائية والقروض التجارية، والدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية لغالبية الدول النامية مع نهاية الثمانينات، ومثلت تلك الاستثمارات حوالي 75% من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة والتي تشمل الاستثمارات الأجنبية والقروض المضمونة وذلك

¹- سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة، مصر، 1996، ص 23.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

بالنسبة لحوالي 93 دولة نامية خلال الفترة 1986-1990، بينما تتجاوز تلك النسبة 30% خلال الفترة 1980-1985.¹

3- التحول في النظام التجاري الدولي: إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه مع بداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية، قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي، وتشمل تجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري، البحري والجوي، المقاولات والسياحة، الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية.

وبالإضافة إلى تحرير الخدمات فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم، والحماية للملكية الفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.²

المطلب الثالث: ماهية العولمة الاقتصادية

يشير مصطلح العولمة الاقتصادية إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي. بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الحجم، و الوزن في المجالات المتعددة، أهمها السلع و الخدمات، و عناصر الإنتاج.

أولاً: تعريف العولمة الاقتصادية: تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أهم التحولات و التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فنجد البعض تناولوا العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة جمركية كونية.³

¹ - البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثاني، المجلد الخامس والأربعين، القاهرة، مصر، 1992، ص 46، نقلا عن: عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

² - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

³ - حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين، مجلة شؤون عربية، العدد 100، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ديسمبر 1999، ص 102.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ولهذا فقد تعددت المفاهيم حول العولمة الاقتصادية و فيما يلي أهم هذه التعاريف:

- تعرف العولمة الاقتصادية بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات والتكامل بين الأسواق الرأسمالية¹. وهناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابلا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة، الاستثمارات المباشرة، انتقال الأموال والقوى العاملة و التكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود الوطنية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة².

- وقد عرفها بيرون أوجست "Byron Auguste": على أنها زيادة حجم و أهمية انتقال الأفراد و السلع والخدمات و رؤوس الأموال و الأفكار عبر الحدود الدولية³.

- في حين عرفها هيرمان دالي "Harman Daly": على أنها الاندماج الاقتصادي العالمي للعديد من الاقتصاديات القومية داخل اقتصاد عالمي واحد من خلال حرية التجارة و انتقال رؤوس الأموال و الموارد البشرية⁴.

- ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة الاقتصادية بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية⁵.

¹ - صلاح سالم، العولمة و الطريق الثالث، مجلة شؤون عربية، العدد 107، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، سبتمبر 2001، ص 230.

² - أنظر:- محمد الأطرش، العرب و العولمة ما العمل؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 1998، ص 101.

- محمد الفرجاني، حصن إفريقيا و تحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص 36.

³ - Byron G . Auguste, what'sso new about globalization ?, New perspectives quarterly, January 1998, P 01 .
⁴ - Harman E . Daly, Globalization Versus Internationalization: some implications. Global policy forum, New York, 1999, P01.

⁵ - أنظر:

- عادل أحمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة و أثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2006، ص 143.

- نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- ويرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالمية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس في سوق السلع فقط بل في سوق العمل أيضاً¹.
- وقد أكد **جيمس ميتلمان** " James Mittelman " العولمة الاقتصادية على أنها تغلب الاتصالات ووسائل النقل الحديثة على الحدود بين الدول وزيادة درجة التفاعل بين أطراف الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود الدولية².
- و تشير بعض الدراسات إلى أنها تتمثل في اتجاه نحو اندماج الأسواق المالية و السلعوية للدول المختلفة - بغض النظر عن الحدود الوطنية أو الإقليمية- في سوق مالي و سلعي واحد يقوم على أساس المنافسة الكاملة و حرية انتقال السلع و رؤوس الأموال، ووحدة التشريعات و البيئة و التكنولوجيا³.
- وعليه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي ظاهرة معقدة لها تأثيرات بعيدة المدى، تعتمد على زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول. بالإضافة إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية (التكنولوجيا عبر الحدود الدولية) وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- ثانياً: أنواع العولمة الاقتصادية:** تتحدد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج و العولمة المالية.
- 1- عولمة الإنتاج:** لعبت الشركات دولية النشاط دورا كبيرا في تحقيق عولمة الإنتاج بفضل تطوير التكنولوجيا و المعلومات، إذ ظهرت أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث أن أي دولة لا تستطيع

¹ - هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، ترجمة عدنان عباس علي، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1998، ص 29.

² -James H . Mittelman, How Does Globalization Really Work ?, Lynne Renner publishers, Boulderv,London, 1996 , P 229.

³ - أنظر:

- محمد عفيفي محمود، عولمة الأسواق المالية و أثرها على الأداء الاقتصادي- دراسة بالتطبيق على الاقتصاد المصري-، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص 16.

- عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

مهما كانت قدراتها أن تخصص في منتج معين بالكامل مثل السيارات حيث يتم تجميعها في أكثر من دولة، وكذلك الحاسبات الآلية، ومن ثم أصبحت قرارات الإنتاج وقرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد¹.

وتتحقق عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

– الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية: لقد نمت التجارة العالمية نموا كبيرا، حيث مرت بفترة طويلة من الانخفاض بسبب الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، وقد تحقق هذا النمو في التجارة العالمية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية، وتخفيض وإلغاء القيود الأخرى على حرية التجارة. وقد لعبت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ثم منظمة التجارة العالمية دورا رئيسيا في تحرير التجارة بمختلف أنواعها وكذلك الشركات دولية النشاط².

ونلاحظ أن التجارة السلعية بلغت حوالي 6254 مليار دولار في عام 2000 بمعدل نمو بلغ 12,5% بالمقارنة لعام 1999، كما يلاحظ أن التجارة الدولية في الخدمات بلغت 15,5 مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو بلغ 9,1% بالمقارنة لسنة 1999. وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 11,2% عام 2000 بالمقارنة لعام 1999، وبقيمة بلغت 7759 مليار دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2000 ما قيمته 31171 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 4,7% عام 2000 بالمقارنة لعام 1999. وقد تراجع معدل نمو التجارة الدولية في مجموعها من سلع وخدمات حيث بلغ 3,3% مقارنة مع نحو 7,2% عام 2007. كما سجلت الدول المتقدمة انخفاضا في معدل نمو صادراتها من 6,1% عام 2007 إلى 1,8% عام 2008 وفي معدل نمو وارداتها من 4,1% إلى 0,4%، كما انخفض معدل واردات الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى من 14% عام 2007 إلى 10,9% عام 2008، ومعدل نمو صادراتها من 9,5% إلى 6%³.

– الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وقد تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2000 مقارنة بالفترة 1990-1995 بحوالي 6,6 مرة أي حوالي ستة أضعاف⁴.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

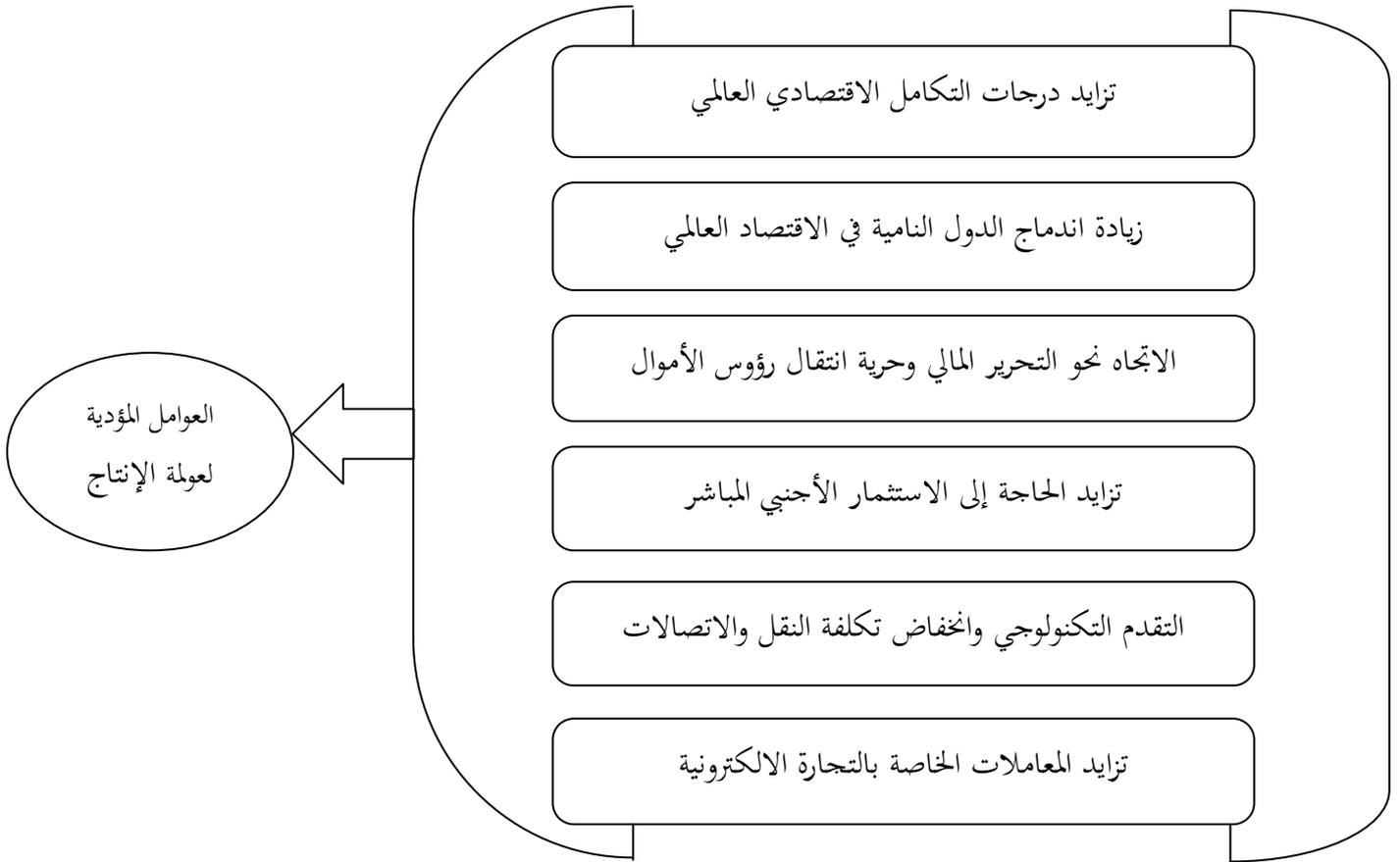
² - نفس المرجع، ص 42.

³ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.

⁴ - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ولقد ساعدت التغييرات المتمثلة في تزايد درجات التكامل الاقتصادي والحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، والتطورات التكنولوجية وتزايد المعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية، وكذلك تزايد الاتجاه نحو التحرير المالي وحرية انتقال رؤوس الأموال على ظهور وانتشار العولمة الإنتاجية¹ والمخطط الموالي يبرز هذه العوامل. المخطط رقم (1-1): العوامل المؤدية لعولمة الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 51- 52.

2- العولمة المالية: لقد نتجت العولمة المالية عن عملية التحرير المالي التي أدت إلى إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، الأمر الذي ترتب عليه تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، ويستدل على درجة هذا التكامل والترابط من خلال مؤشرين هما تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم

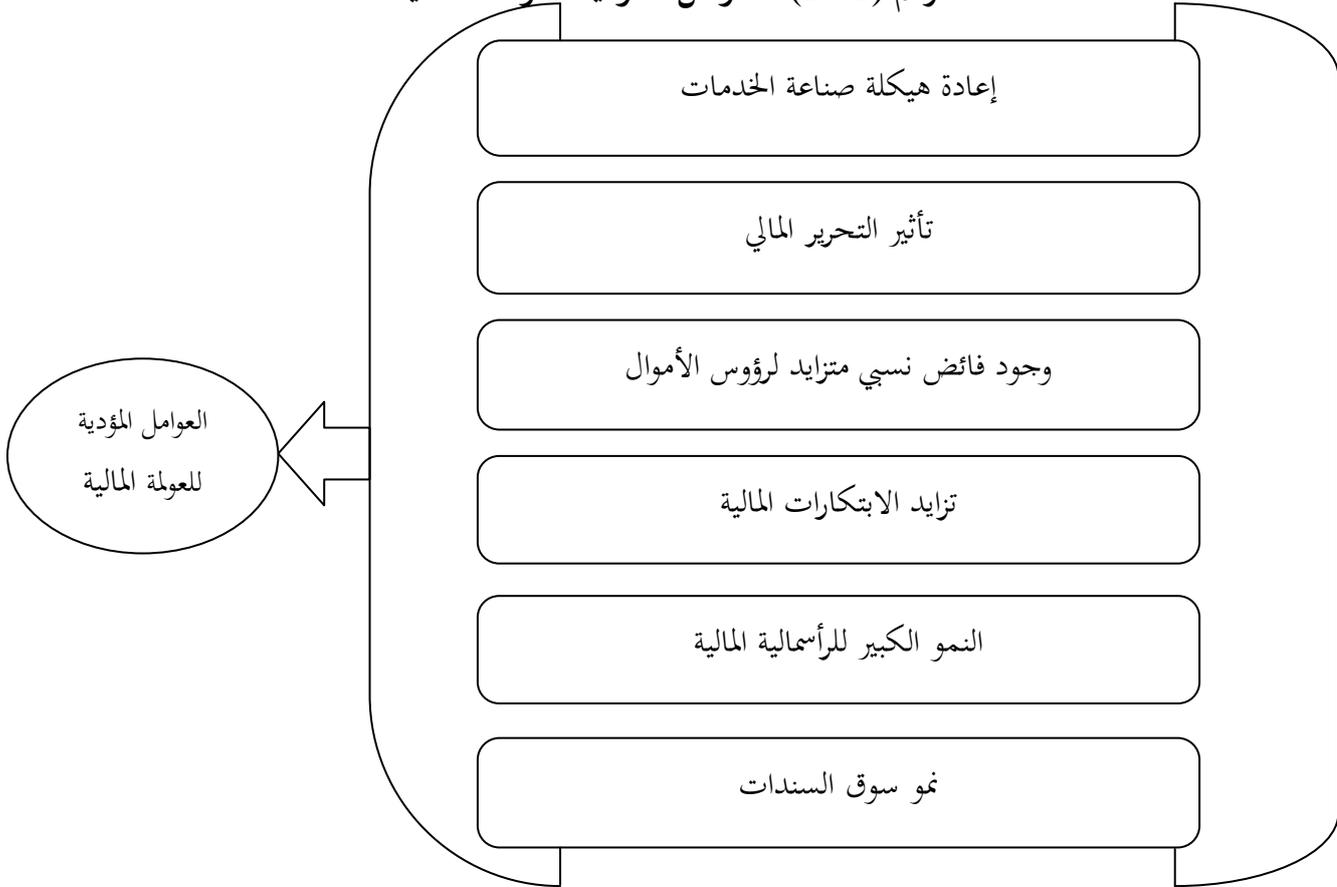
¹- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

والسندات في البلدان الصناعية المتقدمة، والتطور الهائل الذي حدث في تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي¹.

ولقد أدى إعادة هيكلة صناعة الخدمات ونمو سوق السندات، وتزايد الابتكارات المالية، ضف إلى ذلك تأثير التحرير المالي ووجود فائض نسبي متزايد لرؤوس الأموال بالإضافة إلى النمو الكبير للرأسمالية، كل هذه العوامل أدت إلى بروز العولمة المالية². والمخطط التالي يوضح هذه العوامل.

المخطط رقم (1-2): العوامل المؤدية للعولمة المالية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-64.

¹- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 40.

²- نفس المرجع، ص ص 61-64.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للعولمة: تشير الكثير من التغيرات والتطورات والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على المجال الاقتصادي، وعليه يمكن القول أن للعولمة نوعين من الآثار هما¹: آثار سلبية ذات مخاوف شديدة، وآثار ايجابية ذات قدرة جذب هائلة. ونورد هذه الآثار في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): الآثار الاقتصادية الايجابية و السلبية للعولمة الاقتصادية

الآثار السلبية	الآثار الايجابية
- البطالة والفقر؛	- تزايد درجة الترابط الاتصالي؛
- المضاربات المالية وانحياز الاقتصاديات الناشئة؛	- توحيد الأسواق؛
- ضعف التنمية والإيرادات الحكومية؛	- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات؛
- تزايد السيطرة على الأسواق المحلية؛	- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تدهور الأوضاع الاقتصادية؛	- القدرة على الاختيار بين مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات؛
- سيطرة الدول المتقدمة على المنظمات الدولية؛	- آثار أخرى على البنوك.
- تزايد حدوث الأزمات المالية ومخاطر غسل الأموال؛	
- إضعاف قدرة البنوك على التحكم في السياسة النقدية.	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المراجع التالية:

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 61- 64.
- محسن أحمد الخضيرى، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 129- 136.
- ناصر مراد، تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة، للبحوث والدراسات الانسانية، الجزائر، العدد 7 جانفي 2006، ص 49.

¹ - أنظر:

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 61- 62.
- محسن أحمد الخضيرى، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 129- 136.
- عبد الهادي رفاعي، وليد عامر، علي ديب، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد 01، 2005، ص 204.
- علي عبد الوهاب نجح، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 03- 08.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار مجد، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 34- 35.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

المبحث الثاني: مفهوم العولمة المالية، مظاهرها ومؤشرات قياسها

تعتبر العولمة المالية أهم أنواع العولمة الاقتصادية التي تتميز بتراطب الأسواق فيما بينها، حيث تعتبر الأسواق المالية الأكثر تعبيرا عن مفهوم العولمة المالية.

إن هذا الانسجام المتزايد للأسواق كان ضروريا للتماشي واحتياجات التمويل للاقتصاد العالمي، فنمو التجارة الدولية يتطلب تمويلات ضخمة لترقيتها وتطويرها ولهذا يمكن اعتبار العولمة المالية على أنها ظهرت نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، فقد قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود. ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم العولمة المالية، ومختلف مراحل تطورها، مع الإشارة إلى مؤشرات قياسها.

المطلب الأول: مفاهيم العولمة المالية وخصائص النظام المالي العالمي

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وتراطب الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم المفاهيم التي وردت بخصوص العولمة المالية وكذا خصائص النظام المالي العالمي.

أولاً: مفاهيم العولمة المالية: لقد اختلفت وتعددت المفاهيم حول العولمة المالية بتعدد وجهات نظر مختلف الاقتصاديين، وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

-تعرف العولمة المالية على أنها ذلك التراطب والتشابك للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق اجراءات التحرير المالي، ورفع الحواجز على حركية رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة 1979-1982، ثم بعد ذلك في باقي الدول الصناعية إضافة إلى تطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية¹.

-وقد عرفها **دومينيك بليون(D. plihon)** على أنها عملية مرحلية أو مخططة لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظل كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في ظل البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر².

¹ - محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 7، ديسمبر 2002، ص ص 185-188.

² Dominique Plihon, Les Enjeux de la Globalisation Financière, Mondialisation au dela des mythes, Alger, Ed Casbah, 1997, p 68.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- كما عرفها عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي على أنها الانفتاح بدون حدود أو شروط على نشاط رأس المال الدولي الخاص، والقيام باستثمارات مالية كالتجارة في العملات والأوراق المالية التي تتخذ من سوق رأس المال مركز لها¹.
- تعرف العولمة المالية أيضا على أنها ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود²، والنتائج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركية رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية³.
- يمكن تعريفها بأنها اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق⁴.
- كما يعرفها سمير أمين على أنها تعتبر أخطر أنواع العولمة الاقتصادية وهي بذلك تؤكد انتشار رأس المال المالي على رأس المال الانتاجي بسبب سرعة تحقيق الأرباح، أي ما نسميه مالية النظام الجديد الرأسمالي (Financiarisation)، هي العملية التي تؤكد طغيان رأس المال، النقود، المالي (Capital-Argent, financier)، وهذا لأن الاستثمار الانتاجي المادي أو ما يسمى برأس المال الانتاجي أصبح في تناقص مستمر مع زيادة رأس المال غير الانتاجي أو ما يسمى بالاستثمار غير المباشر⁵.
- ويعرفها بيار قرو (Pierre, Gron): على أنها مرحلة جديدة في النظام الرأسمالي حيث يأخذ المجال المالي المكانة المهيمنة والمسيطرة⁶.

¹- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وامكانية التحكم: عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2004، ص16.

²- أنظر: -ايهاب كوزي، وآخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة القاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد الأول، مارس 2007، ص9.

- حمزة حجار، العولمة المالية، مجلة المال والاستثمار، وكالة مكة الاعلامية، العدد 12، 2007، ص8.

³- أنظر: -صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد7، جوان 2002، ص 217.

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص33.

⁴- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، ملتقى دولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004، ص2.

⁵-Samir Amin, les défis de la mondialisation, éditions l'harmattan, paris,1996,p147 .

⁶-PierreGron, Mondialisation Financière, Site <http://www.c3ed.uvsq.fr/c3ed/axc6/gom.plf.p3.page> consulté15/7/2009.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

-يعرفها **مارك فلاندرودو (Marc Flandreau)** بأنها درجة التكامل المالي العالمي أي التسهيلات التي تقدم لدولة ما للحصول على التمويل من رأس المال العالمي، وتمكن درجة التكامل المالي من اللجوء إلى الادخار الدولي وقياس درجة ارتباطه مع الاستثمار المحلي للبلد بتاريخ معين، وحينئذ يمكن معرفة درجة التكامل المالي الدولي¹.

-ترابط قوي: إذا كانت هناك قيود على الادخار المحلي ضعيفة.

-ترابط ضعيف: إذا كانت هناك قيود على الادخار المحلي قوية.

-في حين يرى **هيلان راي (Hélène Rey)** أن العولمة المالية تعرف من طرف الاقتصاديين على أنها إحدى التعريفين الآتين²:

-نمو حجم المعاملات الدولية في مجال الأصول المالية: تتضح العولمة المالية من خلال المبادلات بين الدول وذلك عن طريق القروض المصرفية، الاجراءات والالتزامات من المشتقات المالية مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية بالإضافة إلى أن تطوير تكنولوجيا الاتصالات كان عنصرا رئيسيا في تفسير نمو المعاملات المالية الدولية، فانخفاض تكلفة الاتصالات تسمح بتبادل المعلومات، ومن ثم تحفز من حركة رأس المال المالي.

-عبارة عن تقارب أسعار الأصول المالية بشكل متساوي على مستوى جميع الأسواق العالمية، التقارب في الأسعار هو العملية التي يطلق عليها الاقتصاديون التحكيم، حيث يتم شراء الأصول المالية من السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر، الأمر الذي يسبب انخفاضا في الأسعار في سوق البيع، بينما تحدث زيادة في الأسعار فيسوق الشراء ، وهذا ما يؤدي إلى التقارب في أسعار الأصول المالية في الأسواق العالمية.

- بينما يرى آخرون أن العولمة المالية حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق رأس المال³.

-كما يعرفها **جيمس توبين (James Tobin)** على أنها تحرير وإعادة صياغة التشريعات التي تحكم المعاملات المالية الدولية، وأن المنطق وراء العولمة المالية يتمثل في زيادة مرونة الإحلال بين معدل العائد

¹-Marc flandreau, Le début de l'histoire: globalisation financière et relation internationales, 2000, site :<http://www.ifri.org>, p676 page consulté 15/7/2009 .

²-Hélène Rey, La mondialisation financière, site: <http://www.princeton.edu> pp2-5, page consulté, 15/7/2009.

³- هانس بيتر مارتين، هارلدشومان " ترجمة عدنان علي " فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 38، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 29.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

المعدل بالمخاطر على الأصول والديون المحلية ومعدل العائد على الأصول في الأسواق الدولارية، بحيث لا يوجد بينهما هامش يستطيع البنك المركزي المحلي من خلاله تحديد أسعار الفائدة المحلية¹.

- ويعرفها هنري بورغينا (H. Bourguinat) على أنها التعامل مع السوق كوحدة شاملة، حيث لا بد من إزالة القوانين المختلفة المرتبطة بتواجد الدول القومية².

وبناء على ما سبق يمكن القول أن العولمة المالية تعني النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخرق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

ثانيا: **خصائص النظام المالي العالمي**: تميز النظام المالي الدولي في إطار العولمة المالية بخاصيتين أساسيتين تتمثلان في التغير في بنية التدفقات المالية الدولية، وانفصال المجال المالي عن الاقتصاد الحقيقي.

1- هيكل وبنية التدفقات المالية الدولية: يمكن تفسير تطور النظام المالي الدولي، من خلال التغيرات في توزيع تدفقات رؤوس الأموال بين المناطق الكبرى في العالم، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مرحلتين هامتين.

1-1- فترة الستينات والسبعينات: اتخذت التدفقات الدولية لرأس المال محور شمال- جنوب، أين مولت أهم البلدان (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وأوروبا) جزءا من العجز الهيكلي للبلدان النامية وقد زادت هذه التدفقات بين سنتي 1974-1982 مع الصدمة البترولية. فالنظام المصرفي ضمن تمويل البلدان النامية غير المنتجة للبترول بسبب تدوير البترودولارات المتراكمة من طرف بلدان الأوبك وبذلك بدأت مديونية البلدان النامية، أين أصبحت في حالة من التوقف عن السداد نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة وفي قيمة الدولار في بداية سنوات الثمانينات مما زاد من عبء مديونيتها³.

1-2- ابتداء من سنة 1982: وكنتيجة لأزمة المديونية الحادة، غيرت التحولات الرأسمالية اتجاهها متبعة محور شمال-شمال، إذ سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا حادا في ميزانيتها وفي ميزانها الخارجي، وأصبحت بذلك أهم مقترض في الأسواق الدولية، وتم تمويل هذا العجز من طرف كل من اليابان وأوروبا التي حققت احتياطات ادخار وفائض في حساباتها الخارجية. وفي الوقت نفسه أدت برامج التسوية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي إلى تغذية العجز العام للبلدان النامية. وهكذا تزامنت العولمة المالية مع التغير في توجه التدفقات المالية الدولية نحو البلدان الصناعية الكبرى.

¹ - James Tobin, **Financial globalization can national currencier survive**, Washington, april 20-21- 1998, p6.

² - Bourgunat Henri, **Finance internationale**, press universitaire de france, paris, 1997, p72.

³ - Dominique Plihon, **Les enjeux de la globalisation financière, mondialisation au De là des mythes**, op.cit , p 70.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

2- انفصال المجال المالي عن الاقتصاد الحقيقي: تزامنت العولمة مع اتساع هائل في حجم المعاملات المالية، حيث تضاعف إجمالي المعاملات المحققة في سوق الصرف خمس مرات بين سنتي 1980-2000، وهذا الحجم المتنامي للمعاملات في الاسواق المالية ليس له صلة مباشرة مع تمويل الانتاج والمبادلات الدولية، فالتعاملون الماليون الدوليون يبحثون عن السيولة والمردودية المالية في الأجل القصير، بينما تحتاج المؤسسات الانتاجية إلى تمويل دائم. وعليه تكمن مسببات حالة عدم الاستقرار الذي يصاحب العولمة المالية أساسا في الانفصال الكبير بين دائرة النشاطات الحقيقية ودائرة العمليات المالية، فقيم الأوراق المالية والعملات تصبح أحيانا غير مستقرة دون وجود أي تبرير لهذا في الاقتصاد الحقيقي¹.

المطلب الثاني: مراحل تطور العولمة المالية

لقد مرت العولمة المالية بثلاثة مراحل هي كالتالي:

أولا: مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من 1960 حتى سنة 1979 وتميزت بما يلي²:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق " الأورو دولار " بدءا من لندن ثم بقية الدول الأوروبية؛
- سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل غير المباشر؛
- انهيار نظام بريتون وودز في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولارات والعملات الأخرى بالذهب مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة وبذلك ظهرت أسواق الصرف؛

¹ - أنظر: - هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص 223، 224.

- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 20.

² - أنظر:

- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 80.

- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، 352.

- محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 185.

- أوكيل نسيم، الأزمات المالية وامكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها، دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 157.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- إدماج " البترودولارات " في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول؛
 - انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية؛
 - بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
 - ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة؛
 - ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة.
- ثانيا: مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي¹:
- المرور إلى اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
 - رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
 - التوسع الكبير في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانيتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق العالمية، لا سيما سندات الخزينة وسميت هذه المرحلة بمرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية؛
 - توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة؛
 - توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

¹ - أنظر:

- أسماء دردور، نسرين بن زواي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، المنتدى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 03.
- محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 190.
- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.
- عبد الرحمان صبري، أثر اتفاقية الجات على القطاع المالي (المصارف، التأمين، أسواق المال)، أشغال اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة، مصر 4-9 جويلية 1994، ص 05.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ثالثا: مرحلة تعميم وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن وتميزت بما يلي¹:

– تحرير أسواق الأسهم: فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم " big bang " وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها، مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات؛

– ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية؛

– الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر، وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة؛

– زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية؛

– زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

– تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة؛

– توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: أسس العولمة المالية و مؤشرات قياسها

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض لأسس العولمة المالية ومؤشرات قياسها.

أولا: أسس العولمة المالية: تركز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسية، يمكن توضيحها كما يلي:

1- عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال Le Décloisonnement des marchés: إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال أمام تدفق رؤوس الأموال، وإنما أيضا في انفتاح الأسواق الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض². أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين³:

¹ - أنظر: - محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 190.

- أسماء دردور، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- غانم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 82، 83.

² - Catherine Karyotis, Mondialisation des marchés et circulation des titres, Revue banque, édition 2005, p43.

³ - أنظر: - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002، ص 10.

- Jean pierre Allegret, Monnaie Finance et Mondialisation, 3^{ème} édition, libraire vuibert, 2008, p 140 .

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- **المستوى الداخلي:** ويعني امكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... الخ، وهكذا فقد أصبح بإمكان المستثمر أو المقترض أن يبحث عن أفضل حماية أو تغطية وذلك بواسطة الانتقال من نوع معين من السندات إلى نوع آخر من عملة إلى أخرى، ومن ثم يمكن القول أن كل هذه الأسواق (نقدية، مالية، صرف، المشتقة.... الخ) وطنية كانت أو أجنبية قد أصبحت عبارة عن أجزاء السوق المالية العالمية.

- **المستوى الخارجي:** ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب أي السماح للمؤسسات المالية الأجنبية بممارسة النشاط المالي، وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة.

2- تقلص دور الوساطة في التمويل La Désintermédiation Financière: وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض¹.

3- إزالة القيود التنظيمية La déréglementation: وهو أن تقوم البلدان بإلغاء أو تحديد كل القوانين والتنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات والأسواق المالية، وادخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، والمتمثلة في المشتقات المالية (الخيارات، العقود المستقبلية....) إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف².

ثانيا: **مؤشرات قياس العولمة المالية:** إن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المحلية المالية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما³:

¹- Dominique Plihon, op. cit, p70 .

²- voir -Ibid, p71.

-Jean Pierre Allegret, op.cit .p141.

³ - أنظر: - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 97-98، نقلا عن غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

المؤشر الأول: يقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات، كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وعلى ما يزيد عن 200% في كل من فرنسا، وإيطاليا وكندا في نفس السنة، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-4) : نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1975-1997

الوحدة: النسبة المئوية

البلدان/ السنوات	75	80	85	89	90	91	92	93	94	95	96	97
و.م.أ	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253
فرنسا	-	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672
كندا	3	9	27	55	65	83	114	153	208	189	251	358

المصدر: Philippe Dalvisement jean et piète, *Economie internationale la place des banque*, paris, 1999, p95.

المؤشر الثاني: ويخص تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.

وحسب دراسة لبنك التسويات الدولية فإنه حوالي 3200 مليار دولار يتم تداولها يوميا في سوق الصرف الأجنبي في سنة 2007 أي بزيادة قدرها 65% مقارنة بسنة 2004 والتي بلغ فيها حجم التداول 1950 مليار دولار¹.

¹ - مزبود ابراهيم، *انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية - واقع وتحديات، حالة بعض البلدان العربية-*، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010 - 2011، ص 31.

المبحث الثالث: علاقة العولمة المالية بتحرير حساب رأس المال

يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد، وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ويشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التحرير المالي الداخلي هي خطوة يجب أن تسبق عمليات التحرير المالي الدولي التي تستهدف الاندماج والتكامل مع الأسواق المالية العالمية، وعليه ما هي أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة العولمة المالية، وما علاقة هذه الأخيرة بتحرير حساب رأس المال؟

المطلب الأول: عوامل تسارع وتيرة العولمة المالية

لقد تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم للعولمة المالية والتي يمكن حصر أهم العوامل المفسرة لها فيما يلي:

أولاً: تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية كالبنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات... الخ، من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، دوراً أساسياً في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج¹.

وفي مجال تنامي الرأسمالية المالية فقد ربطه "DRUCKER" بما أطلق عليه تسمية "الاقتصاد الرمزي" الذي تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية مثل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، كما تحركه مؤشرات البورصات العالمية مثل داوجونز، ونيكاي، وداكس... الخ، ويتأثر بأية تغيرات تحدث في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وموازن المدفوعات، ومعدلات البطالة، وتغيرات المستوى العام للأسعار، إضافة إلى أنه اقتصاد يتأثر بالعوامل الناتجة عن بيانات وزارات المالية أو محافظي البنوك المركزية².

¹ - أنظر: - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، مارس 1990، ص 235.

- محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 198.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - أنظر: - حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص ص 122 - 123.

- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 14.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، مقال منشور على شبكة الأنترنت على

موقع www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 20-07-2010.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ثانيا: عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية في ضوء عولمة الأسواق المالية، الناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي لم تستطع أسواقها المالية استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى، وهذا يعبر عن نمو العولمة وبما تعكسه من حركة واسعة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي¹.

ظاهرة الاستثمار خارج الحدود الوطنية، تعتبر ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي، كما أن ظاهرة الاستثمار المالي في الأسواق المالية الخارجية كانت موجودة منذ أولى مراحل تطور النظام الرأسمالي، لكن ما هو جديد في الظاهرة حاليا، هو تزايد حجمها بشكل هائل وتنوع أدواتها المالية وكذلك الارتباط القوي بين الأسواق المالية، والاستقلالية الواسعة نسبيا التي تتحرك بها الأموال بمعزل عن متطلبات حركة التجارة العالمية².

ثالثا : ظهور المشتقات المالية: ارتبطت العولمة المالية أيضا بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي أخذت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية كالأسهم والسندات، أصبح هناك العديد من المشتقات والتي تعرف على أنها "عقود مالية تشتق قيمتها من أسعار الأصول المالية والعينية الحالية محل التعاقد"³، وقد شهد حجم التداول بالمشتقات على اختلاف أنواعها نمطا جديدا خلال السنوات الأخيرة حيث زاد حجم التداول من 1,1 تريليون دولار في 1986 إلى

¹ - أنظر: - سكاذر سوزان، الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال، أهي نعمة أم نقمة؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31) العدد 01، واشنطن، مارس 1994، ص 21.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² - سكاذر سوزان، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ - أنظر: - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص 226.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 40.

- محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية - دراسة حالة الجزائر، -، المنتدى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 06.

- اتحاد المصارف العربية، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت لبنان، 1996، ص 08.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

2,6 تريليون دولار عام 1988 ليصل إلى 24 تريليون دولار عام 1993 ووصل إلى 45 تريليون دولار في نهاية 1994، وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما¹:

- الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تقويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، بحيث أصبحت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق، فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

ورغم تعدد أنواع المشتقات فإن من أهمها وأكثرها انتشارا هي²: عقد الخيار، العقود الآجلة، العقود المستقبلية وعقود المبادلات.

رابعا: التقدم التكنولوجي: ما ساعد على نمو العولمة المالية وظهور الابتكارات المالية الحديثة وسرعة انتشارها هو التقدم التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، فقد ساهم هذا العنصر مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي تكثيف الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة³.

¹- شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

²- أنظر: - رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 45.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 84، 85.

- محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 182.

- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 444.

³- أنظر: - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15-16 مارس 2005، ص 12.

- عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص 225.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 85، 86.

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، الترجمة العربية، ماي 1997، ص 56.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

خامسا: التحرير المالي المحلي والدولي: لقد ارتبطت التدفقات المالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والتحرير المالي الدولي، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدین الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بسعر الصرف السائد إلى العملة الأجنبية، واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية¹، ويرى خبراء العولمة المالية أن نجاح التحرير المالي المحلي والدولي يتطلب خلق بيئة مناسبة له تتمثل في² :

- ضرورة تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، أي التصدي لعلاج مشكلة التضخم وخفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى حدود مقبولة؛

- إصلاح سوق الصرف الأجنبي؛- تقوية النظام المصرفي والمؤسسات المالية؛

- تكوين احتياطات دولية كافية؛- اتخاذ التدابير الحكومية المناسبة للرقابة الاحتياطية؛

- خفض عجز ميزان المدفوعات للتحكم في حجم المديونية الخارجية؛- تطوير سوق الأوراق المالية.

سادسا: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدین الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة عجلة العولمة المالية وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ثلاثة أنواع من هذه التغيرات على سبيل المثال لا الحصر كما يلي³:

التغيير الأول: توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي، وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخداماتها وبالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنك في العالم⁴، و قد تجلّت معالم هذا التطور فيما يلي⁵:

¹-أنظر: - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² - R. Bien, **Global Financial Integration: The End of Geography**, The Royal Institute of International Affairs, London, 1999, p 105.

³- أنظر: - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- Gerd hausler, **La mondialisation de la finance**, revue finance et développement, volume 39, N 01, Mars 2002.

⁴- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا للنشر، 2002، بدون بلد، ص 22.

⁵ - IFM, World Economic Outlook, Washington, 1998, p 181.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يقتصر على أرباح عمليات الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقروض الاستهلاكية، بل شملت الأصول الأخرى المدرة للدخل مثل السندات وكذلك عمليات إدارة الأصول.

- إن نصيب الودائع من إجمالي الخصوم في البنوك قد بدأت في الانخفاض، بينما في الاتجاه الآخر نجد أن الخصوم القابلة للمتاجرة قد زاد نصيبها النسبي في إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاط البنوك في مجال إصدار السندات.

- انخفاض نسبة القروض من إجمالي أصول المصارف بسبب التزايد النسبي للأصول الأخرى المتمثلة في السندات.

التغير الثاني: دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة، وخلال الفترة 1980-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%، وإن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد لآخر، ولاسيما أن البنوك التجارية في مختلف دول العالم أصبحت تدرك المنافسة القوية التي باتت تهددها في ظل التحول من فكرة المصارف التجارية القائمة على أساس مخاطر الائتمان إلى فكرة مصارف الاستثمار القائمة على أساس مخاطر السوق¹.

التغير الثالث: وفي ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها، فقد كان الاندماج بداية بين المصارف المحلية، لكن التوجه الحالي المعاصر نحو الاندماجات المصرفية عبر مختلف دول العالم مما يقوي القوة التنافسية في سوق الخدمات المالية².

سابعاً: الخصوصية: لقد كان لخصوصية بعض شركات ومؤسسات القطاع العام وبعض الخدمات العامة دوراً هاماً في توسيع مجال العولمة المالية، وخاصة مع تزايد إجراءات التحرير المالي المحلي والدولي وفي الدول التي تبنت برامج متعددة للخصوصية وسمحت لغير المقيمين بتملك الشركات أو المساهمة في ملكيتها³.

لذلك فمن الطبيعي أن يكون هناك علاقة قوية بين زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى بعض

¹ - فؤاد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

² - UNCTAD, **World Investment, Trends and Determinants**, Report 1998.

³ - عبده محمد فاضل، **الخصوصية وأثرها على التنمية في البلدان النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004، ص 123.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

الأسواق المالية وبرامج الخوصصة الموجودة في دول هذه الأسواق¹.

وفي الدول النامية فقد تسارعت عمليات الخوصصة، وقام صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتشجيع تلك العمليات وتقديم الدعم التقني لها وعلى نطاق واسع، وقد شكلت برامج الخوصصة في هذه الدول فرصاً للمستثمرين الأجانب الذين سارعوا في شراء وتملك كثير من الأصول العامة المباعة وبأسعار منخفضة، وقد فضلت حكومات هذه الدول هؤلاء المستثمرين الأجانب عن المستثمرين المحليين نظراً لاحتياجاتها للعمالات الأجنبية وبذلك تكون العمليات قد ساهمت بقوة في تعزيز العولمة المالية، ووفرت فرصاً كبيرة وواسعة للمستثمرين الأجانب بسبب إجراءات التحرير المالي الداخلي والدولي في الدول التي يطلق عليها مصطلح الأسواق الناشئة².

المطلب الثاني: العولمة المالية و تحرير حساب رأس المال

التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبياً، إذ بدأت منذ بداية عقد الستينات من القرن الماضي في العديد من الدول المتقدمة ولا زالت تلك الدول تعمل على تحقيق هذه الظاهرة بشكلها الكامل، وهذا بهدف تفعيل المؤسسات المالية وتحقيق سوق المنافسة في ظل عمليات الانفتاح الاقتصادي والمالي وتكامل الأسواق. وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب أن نتناول علاقة العولمة المالية بتحرير حساب رأس المال.

أولاً: مفهوم التحرير المالي، أهدافه ومستوياته

ينبغي في البداية الإشارة إلى مفهوم التحرير المالي، ومن ثم التعريف بتحرير حساب رأس المال لأن هذا الأخير هو جوهر عملية التحرير المالي

1- مفهوم التحرير المالي: يقصد بالتحرير المالي محاولة تخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وآليات عملها وأدواتها وللتحرير المالي مفهومين رئيسيين³:

¹ - أنظر: - أحمد منير نجار، الخصخصة بين التقليدية والعالمية المعاصرة وأثرها على مشاريع الأعمال، مجلة الكويت الاقتصادية، 2003، 271.

- حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1994، ص 284.

³ - أنظر: - عماد محمد علي، عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص 148.

- حيدر نعمت نجيت، نصر حمود مزنان، سياسات التحرير المالي في البلدان العربية، مجلة العلوم الانسانية، العدد

25، نوفمبر 2005، بسكرة، على الموقع WWW.ULUM.NL تاريخ الاطلاع 20 / 07 / 2010

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

-المفهوم الشامل(الواسع): ويقصد به مجموعة الأساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته واصلاحه كليا.

-المفهوم الضيق: ويقصد به تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

2-أهداف التحرير المالي: هناك عدة أهداف تستهدفها سياسات التحرير المالي من أبرزها¹:

-تحقيق أعلى كفاءة وفعالية لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار.

- زيادة فرص وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المحلية والعالمية.

- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.
- استراتيجية التحرير المالي تتزامن من النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية، واضعاف الطابع الدولي للمعاملات المالية كما في المعاملات التجارية، ولاسيما بعد ادخال تجارة الخدمات المالية المصرفية ضمن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف واحضاعها لولاية المنظمة العالمية للتجارة .

3-مستويات التحرير المالي: لم تقم الدول خاصة النامية بإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال فقط بل اتجهت إلى تحرير القطاع المالي بها، وعليه فالتحرير المالي يتم على مستويين.

3-1- التحرير المالي على المستوى المحلي: تشمل سياسات التحرير المالي في المستوى المحلي على عدد من الاجراءات يمكن عرضها كالاتي²:

-العمل على تخفيف الرقابة التي تكون عادة معيقة لاستراتيجية التحرير، إذ يعد استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة جزءا مهما من مجموعة أوسع من الاصلاحات لم تشمل القطاع المالي.
-إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها.

¹- أنظر: - عماد محمد علي، عبد اللطيف الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- حيدر نعمت نجيب، نصر هو مزنان، مرجع سبق ذكره، ص 24.

²- أنظر: _ نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين؟، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 05.

- حيدر نعيمة نجيب، نصر حمود مزنان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

-تحقيق القيود المفروضة على السوق المالية، والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة السوق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الانسحاب منها.

- إلغاء السوق الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض.

-العمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية مثل انشاء شبكة التعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية¹.

3-2-التحرير المالي على المستوى الدولي: تتضمن سياسات التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الاجراءات التي يمكن عرضها كآتي²:

-إلغاء ضوابط الصرف، وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية.

-تحرير معاملات حساب رأس المال والتي تعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات وذلك من خلال تحرير الأسواق المالية عن طريق إلغاء الخطر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، وإلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر، وعمليات الائتمان، والمعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية.

-تحرير أسعار الفائدة ويتم ذلك بتخفيف القيود المفروضة على تحديد هيكل أسعار الفائدة، حيث يصبح تحديد هذه الأخيرة خاضعا لآلية السوق، الأمر الذي يزيد من درجة المنافسة في السوق المالية على المستويين المحلي والدولي.

-السماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية وفتح المجال لها، وإصدار الأوراق المالية المختلفة، وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي، أضف إلى ذلك فسخ المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام للسوق المالية.

¹- اتحاد المصارف العربية، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص 16.

²- أنظر: - نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، نفس المرجع السابق، ص 4.

- حيدر نعمة بخيت، نصر حمود مزنان، نفس المرجع السابق، ص 41.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ثانياً: تحرير حساب رأس المال: إن جوهر عملية التحرير المالي الدولي والتي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، والمقصود بذلك الغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية¹.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:

- الأولى: أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر².

- الثانية: أن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

وتتولد المنافع المترتبة على التدفقات الرأسمالية من عاملين أساسيين³:

- دفع عملية النمو من خلال رفع مستوى الاستثمار، وتحسين معدل العائد على الاستثمار.

- رفع درجة كفاءة السوق نتيجة دخول التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الأجنبية.

هذا علاوة على أنها تعد مصدراً تمويلياً لسد الفجوة بين الادخار المحلي وحجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية المرجوة، إضافة إلى تدفق للعملة الأجنبية والذي يزيد من قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات مرتفعة من الاحتياطات الدولية، والتي طالما استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية.

¹-أنظر: - رمزي زكي، العولمة المالية الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، دار المستقبل، القاهرة، مصر، 1999، ص 88.

- بيار إشنجرين، ومايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد العربي، واشنطن، ديسمبر 1998، ص 18.

²- باري جونسون، تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1998، ص 23.

³- شدا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

ثالثاً: المزايا والمخاطر المنتظرة من تحرير حساب رأس المال: قد يصاحب تحرير حساب رأس المال العديد من المزايا والمخاطر يمكن حصرها فيما يلي:

1- المزايا المنتظرة من تحرير حساب رأس المال: إن التحدي الذي يواجهه الدول النامية هو تعظيم المكاسب من عملية تحرير حساب رأس المال عبر الزمن، ومن أهم المزايا المنتظرة نذكر مايلي¹:

- تحرير حساب رأس المال يساعد على التدفقات الكبيرة، فالدول التي تتميز بتحرير رأس المال لها القدرة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الدول المغلقة.

- زيادة فعالية استخدام رأس المال العالمي بالإضافة إلى تخفيض وتقارب أسعار الفائدة وتكلفة رؤوس الأموال، تؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي.

- الاستفادة من الوساطة المالية العالمية عن طريق تجارب الدول المتقدمة من ناحية التكامل المالي، وبالتالي تحاول الدول النامية السير على درب هذه الدول قصد التقليل من مديونيتها وتطور أسواقها المالية.

- لهذه التدفقات أهمية بالغة خاصة بالنسبة لميزان المدفوعات حيث تساعد على تمويل حجم كبير من محجوزات الحساب الجاري المرتبط بزيادة الواردات كما تساعد التدفقات على تراكم الاحتياطات الأجنبية.

- توفير فرص الاستثمار للقطاع الخاص وفرص العمل.

2- المخاطر المصاحبة لعملية تحرير حساب رأس المال: ويمكن ايجاز تلك المخاطر فيما يلي²:

- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة أكثر من باقي التدفقات مما أدى إلى ارتفاع محافظ المستثمرين وأصبحت الأوراق المالية غير المحلية تمثل نسبة أكبر من الإجمالي، واتجهت هذه التدفقات إلى التنقل عبر الحدود مما خلق اضطرابات كبيرة في الأسواق المالية.

- قد تؤدي التدفقات الكبيرة لرأس المال إلى التوسع في عرض النقود والتضخم وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية.

- تشجيع تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج في ظروف معينة، إضافة إلى تنشيط عمليات غسل الأموال خاصة في ظل تطور التحولات الالكترونية.

¹- أنظر: - عثمان ادريس يوسف، تحرير حساب رأس المال والمخاطر تجربة الدول النامية، مجلة المصري، العدد 35، مارس 2006، ص ص 6-7.

- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 128، 129.

²- أنظر: - عثمان ادريس يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 136 - 137.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- حدوث اختلال في التوازن المالي لبعض الدول نتيجة ضعف درجة التعمق النقدي وأسواق الأوراق المالية، والأدوات النقدية الأخرى.

- يؤدي التكامل في الأسواق المالية العالمية إلى عدم سيطرة الدولة في وضع السياسات الاقتصادية الكلية.
- فتح الأسواق المالية المحلية وتخفيض القيود على التحويل المحلي والمديونية من الخارج تؤدي إلى مخاطر في الأسواق المالية العالمية، وأزمات أخرى داخل هذه الدول خاصة في ظل ضعف المؤسسات الوطنية والقوانين والتشريعات والمؤسسات الإشرافية والرقابية.

3- الإجراءات الواجب اتباعها من أجل تجنب المخاطر والتقليل منها: ويمكن ايجاز هذه الاجراءات فيما يلي¹:

- خلق الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، لكون أن الحكم الجيد يعطي البلد البيئة المشجعة للتدفقات.
- العمل على تخفيض عجز القطاع العام والتقليل من المديونية الخارجية.
- وضع قيود على حركة الأموال غير المرغوب فيها وذلك بتطبيق القوانين فيها مثل قانون غسيل الأموال.
- تطوير السياسة الخاصة بالأسواق المحلية لرفع كفاءة الوساطة المالية بين الادخار المحلي والاستثمار.
- تحرير أو خصخصة المؤسسات العامة والمصارف وزيادة كفاءتها على المنافسة.
- استقلالية البنوك المركزية.

المطلب الثالث: أنواع التدفقات الرأسمالية وأسبابها

يعد رأس المال أحد عوامل الانتاج الرئيسية التي يمكن من خلاله استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة، ولما كانت رؤوس الأموال موزعة بصورة متفاوتة بين البلدان، إلا أن المقصود برأس المال لا يقتصر على رأس المال الانتاجي فقط، وإنما يشمل الأصول المختلفة كالسندات المالية (طويلة وقصيرة الأجل) والأسهم علاوة على الأصول العينية كالآلات والعقارات².

أولاً : أنواع التدفقات الرأسمالية

تنقسم التدفقات الرأسمالية وفقاً للتقسيم الدولي إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي³:

¹- أنظر: - عثمان إدريس يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 137، 138.

²- عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 267.

³- أنظر: - شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹، ويؤخذ من النظرية الاقتصادية أن رؤوس الأموال تتحرك من الدول التي توجد فيها وفرة إلى الدول التي تعاني من ندرتها لأن العوائد على فرص الاستثمار الجديدة تكون أعلى حيث تكون رؤوس الأموال محددة، وأن هذه الاعادة لتخصيص رؤوس الأموال ستؤدي إلى تشجيع الاستثمار في الدول المضيفة، وأنها ستؤدي إلى منافع اجتماعية ضخمة².

2- استثمارات الحافظة: أما الاستثمار المالي "المحفطي" فإنه يتضمن شراء غير المقيمين للأوراق المالية والمشتقات المالية القابلة للتجارة والتبادل، ويمثل هذا النوع "الأموال الساخنة"* في البورصات. وأن هذا الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية بوصفها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار³.

3- استثمارات أخرى: وهي تتضمن التدفقات الرأسمالية في الأدوات غير القابلة للتجارة مثل القروض والودائع والتسهيلات الائتمانية .

ويوضح الجدول الموالي تطور حجم التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية، حيث بلغت سنة 1996 نحو 275.8 مليار دولار، أي تضاعفت نحو 06 مرات عما كانت عليه في التسعينات.

¹- فضيل فارس، هل يشكل الاستثمار الأجنبي مظهرا للعولمة الاقتصادية؟، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، منشورات كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة الجزائر، 2008، ص 209.

²- ديباك مبيشرا، اشوكاي مودي وأنتونابيني مرشد، تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان، 2001، ص 2.

* : الأموال الساخنة هي استثمارات قصيرة الأجل تستهدف تحقيق أعلى ربح في أقل وقت وتخرج من السوق تاركة آثاراً مدمرة.
³- بلعوج العيد، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، مجلة العلوم الانسانية، العدد 03، جامعة بسكرة، أكتوبر 2002، ص 60.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

الجدول رقم (1-5): تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية.

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
استثمارات مباشرة	24.5	34.4	46.1	67	88.5	105.4	126.4	163.4	155
استثمارات الحافظة	4.9	18.4	25.2	88.2	71.9	62.7	102.7	72.8	44.3
قروض البنوك	3.2	4.8	16.3	3.3	13.9	32.4	43.7	60.1	25.1
استثمارات أخرى	11.4	3	10.7	8.6	3.7	1	3	2.6	2.7
المجموع	44	60,6	98,3	167,1	178	201,5	275,8	298,9	227

Source : World Bank Debtor System.

نقلا عن: شدا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 30.

رغم أهمية التدفقات الرأسمالية المتجهة نحو دول النامية، إلا أنه يعاب عليها ميزة التركيز، فمعظم هذه التدفقات اتجهت نحو عدد محدود من البلدان النامية، فعلى سبيل المثال استحوذت 5 أو 6 دول فقط من مجموع الدول النامية على معظم الاستثمارات لسنة 1992، وهي الصين، المكسيك، الأرجنتين، ماليزيا وتايلاند¹.

ثانيا: أسباب التدفقات الرأسمالية: تم تقسيم الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا انسياب التدفقات الرأسمالية إلى نوعين الأول يتعلق بالعوامل الداخلية (عوامل الجذب) والثاني يتعلق بالعوامل الخارجية (عوامل الدفع) حيث ترتبط العوامل الداخلية أساسا بالسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة ويترتب عليها تغيرات هيكلية طويلة الأجل أما العوامل الخارجية فهي تلك العوامل التي ترتبط بالاقتصاد العالمي وتخرج عن نطاق سيطرة الدول المضيفة.

1-العوامل الداخلية (عوامل الجذب): ترتبط هذه العوامل غالبا بالسياسة المحلية التي تمثل حافزا لجذب التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل (ويمكن أن تكون في صورة استثمار مباشر)، فقد حسنت العوامل الداخلية خصائص العائد والمخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب من خلال ثلاث قنوات رئيسية:²

-تحسنت الجدارة الائتمانية كنتيجة لإعادة هيكلة الديون الخارجية في طائفة واسعة من البلدان.

¹ - جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 193.

² - أليخاندر لويز، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- تم تحقيق مكاسب في الانتاجية من خلال الاصلاح الهيكلي وترسيخ الثقة في إدارة الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان النامية التي نفذت برامج ناجحة لتحقيق الاستقرار.

- أصبحت البلدان التي تبنت أنظمة سعر صرف ثابتة أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين بسبب تحويل مخاطر تقلبات سعر الصرف على الأقل على المدى القصير من المستثمرين إلى الحكومة. ومن بين السياسات ما يلي¹:

- تنفيذ برامج ناجحة لاستقرار الأسعار، حيث يصحبها عدة عوامل أساسية مرتبطة بالسياسة المالية العامة، وزيادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛

- القيام بإصلاحات مؤسسية كبيرة مثل تحرير أسواق المال المحلية؛

- انتهاج سياسات تؤدي عمليا إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار المحلي (الخصومات الضريبية، مبادلة الديون بأصول رأسمالية وغيرها).

وعلى الجانب الآخر، قد تختذب بعض السياسات المحلية الأخرى رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتشمل هذه السياسات²:

- عمليات تحرير التجارة وبرامج تثبيت الأسعار التي لا تتمتع بمصدقية كاملة، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومن ثم المديونية الخارجية على المدى الطويل.

- تخفيضات في التعريفات الجمركية في ظل جمود سعري مائل للانخفاض مضافا إليه ارتفاع مفرط (بصفة مؤقتة) في أسعار السلع المحلية، ينجم عنه عجز في الحساب الجاري على أساس توقع زيادة في الأسعار النسبية للسلع القابلة للاستيراد مقابل السلع المحلية.

2- العوامل الخارجية (عوامل الدفع): من أمثلة هذه العوامل بالنسبة للاقتصاديات المفتوحة الصغيرة ما يلي³:

- الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية: أي تنقل رؤوس الأموال من الدول التي تتوفر على رأس المال إلى البلدان التي تعاني من شح في رأس المال، وعادة ما ترتفع اسعار الفائدة في بلدان العجز وتنخفض في بلدان الفائض وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة.

¹ - شدا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - عرفان تقي الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 271، 272.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

-بيانات ميزان المدفوعات: إن وجود عجز في ميزان مدفوعات بلد ما يعني وجود تدفق عكسي لموارده من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس الأموال (قصيرة وطويلة الأجل) وبالتالي يلجأ بلد العجز عادة إلى استقدام رؤوس الأموال الدولية لغرض معالجة حالة العجز المذكورة.

-أسعار الأصول: بالإمكان استخدام الأسعار النسبية للأصول في تفسير أسباب التدفقات الدولية لرأس المال خاصة في البلدان التي تضم أسواق مالية متطورة، حيث يفترض وجود إحلال غير تام ما بين الاصول المحلية والاجنبية إضافة إلى وجود تدفقات غير تامة لرأس المال فيما بين البلدان.

المطلب الرابع: مزايا و مخاطر العولمة المالية

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة في حركية تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص، وتكمن أهمية تقييم هذه الظاهرة من خلال دراسة وتحديد المزايا والمخاطر المصاحبة للعولمة المالية ، وفيما يلي عرض لأهم منافع ومخاطر العولمة المالية.

أولاً: مزايا العولمة المالية : يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- بالنسبة للدول النامية: وتمثل في ما يلي¹:

- يمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، والذي يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

- يقلل من ميل هذه البلدان إلى الاستدانة الخارجية، فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة والمتمثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية ونمو اعبائها.

- تؤدي إجراءات التحرير المالي وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى جذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

¹- أنظر: - رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2000، ص 45.

- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003-2004، ص 147.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- تؤدي العولمة المالية بما تحقّقه من زيادة في تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل إلى زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، والتي تعد أهم عناصر الجدارة الائتمانية للبلد في الأسواق المالية الدولية.

2- بالنسبة للدول المتقدمة: تتمثل فيما يلي¹:

- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائدها المتراكمة، وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال.

- إن العولمة المالية عززت من التجارة الدولية ومن ثم النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، كما أنها وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم، كما أتاحت عملية تدويل المدخرات لهذه الشركات من تمويل كثير من استثماراتها في أسواق المال المحلية في الدول التي تعمل فيها.

- إن زيادة درجة العولمة المالية ساهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية، كما أنها رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحقّقه تلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية².

ثانياً: مخاطر العولمة المالية: ويمكن رصد أهم هذه المخاطر فيما يلي:

1- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: بإلقاء نظرة على مكونات تدفق رؤوس الأموال الخاصة التي اتجهت إلى البلاد النامية في الفترة 1990-1997 نجد أن النصيب النسبي لتدفق القروض من البنوك التجارية الخاصة دولية النشاط لا يتجاوز 10% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، بينما كان نصيب الاستثمار في الحافظة المالية نحو ثلث التدفقات، أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد مثلت نصفها³.

ويترتب على الحركة الواسعة والمفاجئة لرؤوس الأموال الأجنبية دخولا وخروجا عبر الحدود الوطنية للدولة العديد من الآثار والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني، نوجزها فيما يلي⁴:

¹- عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

²- صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1997، ص 137.

³- أنظر: - أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الكويت، 15-16 مارس 2005، ص 25 - 26.

- شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁴- رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

- حالة زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل: عندما تتدفق الاستثمارات قصيرة الأجل للداخل بكميات كبيرة وبشكل مفاجئ فإنها تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي إذ غالباً ما يحدث:
 - ارتفاع أسعار الأصول وخاصة الأراضي، العقارات والأصول المالية.
 - زيادة معدل التضخم. -زيادة الاستهلاك المحلي.
 - ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي يزداد العجز في الميزان التجاري.

- حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال: وحينما تخرج تلك الاستثمارات على نحو مفاجئ وفي شكل موجات فإنها غالباً ما تؤدي إلى:

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛ - انخفاض وتدهور أسعار الأصول المالية والعقارية؛
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات؛ - فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي؛
- استنزاف الاحتياطيات الدولية من الدولة، خاصة إذا حاول البنك المركزي التدخل لحماية سعر صرف العملة الوطنية؛
- قد تلجأ الحكومة إلى رفع سعر الفائدة لتعويض المستثمرين عن الخسارة التي لحقت بهم، لكن هذا الإجراء يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض وبالتالي تنخفض معدلات الاستثمار.

2- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة: خلق نظام تعويم أسعار الصرف منذ السبعينات والذي جاء عقب انهيار نظام بريتون وودز، البيئة المواتية للمضاربة على العملة على نطاق واسع وإلى حد احتراف عدد كبير من المستثمرين المؤسسين لهذه المضاربات كمنشآت أساسية لهم، وجاءت عمليات التحرير المالي المحلي والدولي لكي تسهل نشاط المضاربات عن طريق إلغائها للكثير من القيود التي كانت تحد من قيام المضاربات، أما بعد تنفيذ التحرير المالي الداخلي والخارجي بإعلان قابلية التحويل للحساب الجاري وحساب رأس المال. أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة وبحرية مطلقة من سوق لآخر مستخدمة في ذلك شبكات الربط الإلكتروني بحثاً عن فرص المضاربات واقتناص الأرباح الضخمة منها والتي قد يتراوح معدلها ما بين 50% إلى 200%.

3- مخاطر تعرض البنوك للأزمات: لعل أحد أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980-1996 حدثت أزمات في ظل العولمة، ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحويط لكل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام الإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

الأزمة، وقد أثبتت إحدى الدراسات عام 1997 أن هناك علاقة وطيدة بين اجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول، وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا في صيف 1997 كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير رأس المال والتمادي في الاقتراض الخارجي وإعطاء قروض دون ضوابط والانفتاح دون ضوابط على الاسواق المالية العالمية، مما أدى إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفي¹.

ونتيجة للتشابك والترابط بين حدوث الأزمة المالية والنقدية والمصرفية، فهناك عنصران رئيسيان يفسران حدوث الأزمة المالية هما:²

- تأثير تخفيض قيمة العملة - تأثير ارتفاع أسعار الفائدة

4- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج: لعل أهم ما نجم عن عولمة الأسواق المالية في الدول النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية حيث أصبحت هذه الأخيرة تستثمر خارج حدودها الوطنية، و يحدث هذا في الدول التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، كما يحدث هذا ايضا في الوقت الذي تسارع فيه الدول النامية لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال التسابق على منحه الكثير من المزايا والاعفاءات والحوافز، ولو منحت هذه الأخيرة لرأس المال المحلي لكان أفضل وأنفع لها من جلب رؤوس الاموال الأجنبية وما ينتج عنها من مخاطر³..

5- مخاطر ظاهرة غسيل الأموال⁴: لقد تعرضت العديد من الدول النامية عبر آليات التحرير المالي، المحلي والدولي، إلى موجات من دخول أموال غير مشروعة، فمن خلال إلغاء الرقابة على الصرف، وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، انفتحت

¹- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 48.

²- عبد المحافظ بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 41.

- أنظر:- رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 41.³

- صادق راشد الشمري، فلاح داوود سلمان، غسيل الأموال - الآثار والمعالجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 16، 2008، ص ص 11-13.

- حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- حميد الجميلي، عمليات غسل الأموال تحتاج للاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، 2001، ص 78.

-Caddington, Capital Flight : Issues, Estimates, and Explanations, Princeton Essays in International finance, 1998, p 58.

⁴- أنظر:- أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

- كويرك بيتر، غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000، ص 08.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

قنوات إضافية لغسيل الأموال غير المشروعة، وتعرف ظاهرة غسيل الأموال على أنها توظيف رؤوس الأموال ذات المصادر غير المشروعة قانونا في النظام المالي والمصرفي ونجد أن ظاهرة غسيل الأموال تؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الكلي ومتغيراته نذكر منها:

- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي؛
 - إضعاف هيئة الدولة وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين؛
 - انتشار وتوسع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية؛
 - فقدان الثقة في السوق المالي المحلي؛
 - التهرب الضريبي من دخول الأموال المغسولة وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.
- 6- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:** مع التطبيق المتزايد للعولمة المالية، وتزايد اندماج وتكامل الأسواق المالية المحلية مع الخارجية، فإنه من المتوقع أن تفقد الدول سيطرتها وسيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والسياسة المالية¹.

فتأثير العولمة المالية على السياسة النقدية يتجلى في فقدان السلطة النقدية السيطرة على الكتلة النقدية، مما يؤدي للتضخم وتغير أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة لذلك. ومع تزايد مستوى العولمة المالية فإن تحديد أسعار الفائدة ستخرج عن سيطرة البنك المركزي، حيث سترتبط أسعار الفائدة المحلية، وخاصة قصيرة الأجل مع أسعار الفائدة الخارجية. لذلك فإن أي محاولة لتحديد أسعار فائدة وأسعار صرف لا تتفق مع مثيلاتها في الخارج يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لداخل الدولة أو لخارجها من رؤوس الأموال قصيرة الأجل².

¹ - آسيا مرابط، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 14- 15 ديسمبر 2004.

² - أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الاشارة للسوق المالي الكويتي، مرجع سبق ذكره، ص30.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد مر في تكوينه بعدة مراحل مكنته من اكتساب صفة الديناميكية. وأن العولمة هي مرحلة متطورة من الرأسمالية وليست نهاية التاريخ، إذن فهي مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني، الاقتصادي، التكنولوجي، المعلوماتي، الاعلامي وغيرها.

لقد أثارت العولمة في مفهومها جدلا كبيرا بين المفكرين، فهناك من يصفها بالشبح الذي لا بد من إيقافه مهما كلف الأمر، والبعض الآخر يرى العكس نظرا لما تحويه من فرص يجب الاستفادة منها، وهناك من يرى بأنها مزيج من الفرص والمخاطر . ومن المؤكد أن هذه الظاهرة لا تسير لوحدها ولا من تلقاء نفسها، وإنما هناك ثمة أطراف تقودها حتى تحقق مصالحها عن طريق مؤسسات عالمية كبرى وهي صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة.

تركز العولمة الاقتصادية على دراسة الاتجاه الاقتصادي نحو المزيد من الاندماج بين الأسواق العالمية، وتحرير التجارة في السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال. وتنحصر في نوعين أساسيين هما العولمة الانتاجية، والعولمة المالية، هذه الأخيرة هي أحد محاور العولمة الاقتصادية والتي تتضمن إقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية والمالية، من أجل أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.

كما أن ظاهرة العولمة المالية تمر بمجموعة من المراحل تبدأ بعملية التحرير الداخلي للأسواق المحلية ثم مرحلة التحرير الخارجي للأسواق المالية وصولا إلى مرحلة الاندماج الكامل، وقد عرفت هذه الظاهرة تسارعا في العقدين الماضيين وهذا راجع إلى تنامي الرأسمالية ونمو سوق السندات وتنامي الابتكارات المالية الجديدة وظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال .

وتعد العولمة المالية هي ظاهرة تشكل وتبلور سوق مالية عالمية تتركز على ثلاثة ركائز هي عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال، تقلص دور الوساطة في التمويل، وإزالة القيود التنظيمية فهي إذا عوامل رئيسية أدت إلى ظهورها.

الفصل الأول: العولمة المالية – دراسة نظرية وتحليلية –

يعود سبب زيادة حجم التدفقات الدولية من حساب رأس المال أساسا إلى ظاهرة العولمة المالية التي فسحت المجال أكثر لتدفق رؤوس الأموال وهذا خاصة مع اندماج البلدان النامية وتكاملها مع الأسواق المالية العالمية وسعيها لتطوير أنظمتها ومؤسساتها المالية وتحقيق استقرارها الاقتصادي. يهدف التحرير المالي إلى جعل السوق المالية أكثر فعالية، إذ تكون لديها القدرة على المنافسة مع بقية الأسواق المالية الدولية لتوفير فرص الاستثمار ومصادر الاقتراض.

للعولمة المالية عدة آثار منها الايجابية كتنوع مصادر التمويل وتدنية الاستدانة الخارجية، خفض تكلفة التمويل وزيادة تدفقات العملة الأجنبية، وتطوير الأنظمة المالية، كما يجب الاحاطة أيضا بالمخاطر التي تنجم عنها كالمخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال وتعرض البنوك للأزمات فهي مخاطر تؤدي إلى كثير من الانعكاسات السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي . وتعظيم المنفعة وتقليل مخاطرها يقوم على مجموعة من الشروط من ضرورة تنمية القطاع المالي الذي كلما زاد تطوره كلما قل التعرض لمخاطر الأزمات المالية، ونوعية المؤسسات التي لها تأثير قوي في تكوين التدفقات الواردة للاقتصادات المالية والنقدية السليمة، منافع تحرير حساب رأس المال بالنسبة للنمو واختيار نظام سعر الصرف المناسب الذي يمكن البلد من استقطاب المزيد من تدفقات رأس المال إذا كان يطبق نظام لسعر الصرف أكثر مرونة.

لذلك سعت الدول العربية بشكل خاص إلى اصلاح إقتصادياتها من خلال التحول إلى اقتصاد السوق بهدف تحديث الأنظمة القائمة، وتحرير التجارة الخارجية، وتحسين مناخ الاستثمار وخلق البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار العربي بشكل خاص نظرا لحرية تدفق رؤوس الأموال وهو ما أملته العولمة المالية، لذا سنحاول في الفصول اللاحقة دراسة الاستثمارات العربية البينية وواقع تدفقها في ظل العولمة المالية.

الفصل الثاني:

مناخ الاستثمار كمحل لتشجيع

الاستثمارات العربية المباشرة

المباشرة

تمهيد:

سعيًا لجذب الاستثمارات تقوم البلدان المضيئة لاسيما النامية منها بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات والامتيازات بهدف الحصول على المزيد من هذه الاستثمارات . كما أن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات، لا يعني أنها ستؤدي حتماً إلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى البلد المضيف، أو تزيد من جاذبيته لأن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على تلك الحوافز والتسهيلات وإنما هناك عوامل أخرى منها الاستقرار السياسي، والظروف الاقتصادية، الطبيعية، الاجتماعية، القانونية والإدارية منها وفرة المواد الأولية والهياكل القاعدية، حجم السوق، الموقع الجغرافي الهام، اليد العاملة الرخيصة، انخفاض تكاليف النقل والتعريف الجمركية، وجود نسيج صناعي..... الخ، فكل هذه العوامل تمثل المكونات والمتطلبات الأساسية لما يعرف باسم مناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال.

ونظراً لأهمية مناخ الاستثمار بالنسبة للبلدان المضيئة من جهة، خصصنا هذا الفصل للتطرق إلى دراسة مناخ الاستثمار من خلال مفهومه ومتطلباته بالإضافة إلى أهم تطوراتها في الدول العربية وأخيراً ربط العلاقة بين مناخ الاستثمار والعملة وذلك عن طريق العوامل المساهمة في تشابه مناخات الاستثمار في العالم من خلال المباحث التالية

المبحث الأول: أساسيات حول مناخ الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الاستثمارات العربية البينية المباشرة

المبحث الثالث: المشروعات العربية المشتركة كنواة أساسية للاستثمارات العربية البينية

المبحث الاول: أساسيات حول مناخ الاستثمار

قبل أن ينوي المستثمرون الأجانب التوطن أو الاستثمار في الخارج، ينبغي فحص الشروط العامة للمناخ السياسي، الاقتصادي والإداري في البلدان المضيفة والمتمثل في الاستقرار السياسي، معدل النمو الاقتصادي، المناخ الاجتماعي وامكانيات السوق المالي، التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وقوانين الاستثمار، مراقبة الصرف، الضرائب وتوزيع الأرباح ورأس المال وغيرها¹.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تعريف الاستثمار ومميزاته، وكذا العوامل الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري، وسنتطرق أيضا تعريف مناخ الاستثمار والعوامل المشكلة له ودوره في مسار العولمة، بالإضافة إلى التعرف على الأرضية التي ينبغي توفرها للحصول على مناخ استثماري محفز.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار والعوامل المشكلة له

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، خصائصه، العوامل الأساسية اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار، بالإضافة إلى مفهوم مناخ الاستثمار ومكوناته.

أولاً: تعريف الاستثمار، خصائصه وتصنيفه

1-تعريف الاستثمار: اتخذ مفهوم الاستثمار عدة اتجاهات، اختلفت باختلاف وجهات النظر حول ماهية الاستثمار، وباختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو المؤسسة إلى رأس ماله وتعظيمه، إلا أن كل وجهات النظر اتفقت حول العناصر التي تشكل البنية الأساسية لمفهوم الاستثمار، وتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- الانخفاض في قيمة النقد بسبب التضخم؛
- المخاطرة التي يتحملها الشخص بسبب تنازله أو تخليه عن أمواله لفترة من الزمن؛
- القيمة الحالية للأموال التي تخلى عنها صاحبها لغرض الحصول على أصل معين أو فرصة تغطية أرباح مستقبلية، وعليه يمكننا أن نعرف الاستثمار بأنه التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل.

يشمل الاستثمار بمعناه العام²، كل من الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، حيث أن الاستثمار الحقيقي يعني شراء وبيع أصول الانتاج لغرض زيادة الثروات مثل الاستثمار في الأصول الحقيقية

¹ - Hori Androuais Anne, **Les investissements japonais dans les pays de l'ASEAN**, Bulletin de la maison Franco- japonaise, Nouvelles series, Tome X, N:02, 1^{er} ed, Ed puf, paris, france, 1979, p71.

² - جميل الزيدتين، **السياسات في الجهاز المالي المنظور العملي**، دار وائل للنشر، الأردن، بدون سنة نشر، ص

كالعقارات، الأصول المنتجة، المصانع.....الخ. أما النوع الثاني فهو الاستثمار المالي حيث يتم من خلال بيع وشراء الأوراق والأدوات المالية المختلفة أي بمعنى شراء الأصول المالية التي ينتج عنها أرباح بأقل مخاطر ممكنة.

فالفرق بين الاستثمارين هو أن النوع الأول يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد، في حين أن النوع الثاني قد لا يتبعه مثل هذه الزيادة في الانتاج لأنه يمثل انتقال ملكية وسائل الانتاج من طرف لآخر مما قد لا يترتب عليه زيادة في القدرة الانتاجية للاقتصاد، وتشكل الأوراق المالية جانبا هاما من جوانب الاستثمار المالي .

وحسب اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية¹:

أ- يقصد باصطلاح " الاستثمارات أو المال المستثمر" كافة أنواع الأصول المستثمرة والتي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، ويقوم بها مستثمر تابع لإحدى الدول العربية المتعاقدة في أراضي دولة متعاقدة أخرى والتي تقام وفقا للقوانين والأنظمة الخاصة بالدولة المتعاقدة الأخرى ويشمل على وجه الخصوص وليس على سبيل الحصر ما يلي:

- الأموال المنقولة وغير المنقولة، وكذلك أي حقوق عينية أخرى مثل الرهونات وضمان الدين وامتيازات الدين وكافة الحقوق المماثلة.

- الحصص والأسهم والسندات الخاصة بالشركات أو أي شكل من أشكال المشاركة فيها.

- المطالبات بأموال أو أي أداء له قيمة مالية ومتعلق باستثمار.

- حقوق الملكية الفكرية وتتضمن حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعمليات الفنية والخبرة الفنية والأسرار التجارية والسمعة التجارية التي تتعلق بالاستثمارات وغيرها من الحقوق المماثلة.

- أي حق من الحقوق يمنح بموجب قانون أو عقد وكذلك أية ترخيصات أو أذون نافذة وفقا للقانون أو الاتفاقيات الخاصة والتي تتضمن الامتيازات المتعلقة بحقوق البحث والاستخراج والاستزراع والكشف عن المصادر الطبيعية، ولا يؤثر أي تغيير يطرأ في الأصول المستثمرة على تصنيفها كاستثمارات شريطة ألا يخالف هذا التغيير الموافقات الممنوحة على الأصول المستثمرة أصلا.

¹ - جامعة الدول العربية، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ،

2000، على الموقع: www.agreements.jedco.gov.jo/arab.../Arabi00a.htm، تاريخ الاطلاع: 15- 03 - 2013.

ب- يقصد باصطلاح "المستثمر" في هذه الاتفاقية أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بالاستثمار في أراضي احدى الدول المتعاقدة.

ويقصد بالشخص الطبيعي أي شخص طبيعي يحمل جنسية أي من الأطراف المتعاقدة وفقا لقوانين كل منها.

ويقصد بالشخص الاعتباري بالنسبة لأطراف التعاقد أي شخصية اعتبارية ذات كيان اقتصادي مؤسسة وفقا لقوانين أي طرف متعاقد وتقيم في بلده.

ج- يقصد باصطلاح "مجالات الاستثمار" في هذه الاتفاقية الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد القومي التي تحددها كل دولة متعاقدة وفقا لتشريعها الداخلي.

2- خصائص الاستثمار: يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي¹:

- إن الاستثمار هو عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد؛

- يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية والمعلوماتية، واعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر، وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع؛

3- تصنيف الاستثمارات

تصنف الاستثمارات إلى عدة أقسام حسب التعاريف المعطاة لها، إما اقتصاديا أو ماليا أو محاسبيا. وفيما يلي أهم هذه التصنيفات بناء على مجموعة من المعايير:

3-1- تصنيف الاستثمارات من حيث طبيعتها

تتمثل طبيعة الاستثمارات في الشكل الذي يأخذه والصفة التي يتمتع بها، ووفقا لهذا المعيار يمكن أن تصنف الاستثمارات إلى:

أ- **الاستثمارات المعنوية:** وهي عبارة عن استثمارات ليس لها وجود مادي ملموس، وتشتمل على مختلف النفقات التي تؤدي إلى تحسين السمعة التجارية للمستثمر، والرفع من القيمة الاقتصادية لممتلكاتها، وتتمثل في شهرة المحل وبراءة الاختراع ومختلف الأبحاث وبرامج التطوير وغيرها.

¹ - هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003، ص ص 18- 19.

ب- الاستثمارات العينية: وتشمل الانفاق على الأصول الانتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق القيم، وهو بذلك يشمل الاستثمار في مختلف الأصول التي لها كيان مادي ملموس مثل الأراضي، العقارات، ومختلف التجهيزات الانتاجية التي تؤدي إلى خلق منتجات مادية وخدمية جديدة تساهم في زيادة الثروة الخاصة بالمستثمر¹.

ج- الاستثمارات المالية: وهي عبارة عن استثمارات لا تؤدي إلى خلق القيم، وإنما تؤدي إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، وتتضمن الاستثمار في مختلف الأصول المالية المتاحة².

والأصول المالية عبارة عن أوراق تشير إلى حقوق حاملها اتجاه مصدر هذه الأوراق، فهي دليل الملكية للمستثمر كما تحدد حقوقه القانونية، التي قد تتمثل في حقوق ملكية في اجمالي أصول الجهة المصدرة (كالأسهم)، أو حقوق دائنية (كالسندات)³.

3-2- التصنيف من خلال طبيعة آثارها: بالنسبة لهذا المعيار يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

أ- استثمارات منتجة: وهي تلك الاستثمارات التي يتولد عنها انتاج كالمخاربات، الصناعي، الزراعي، التجاري والمواصلات، ويكون الهدف من ورائها الحصول على ربح مالي.

ب- استثمارات غير منتجة: وهي تلك الاستثمارات الموجهة لخدمة المصلحة العامة، والتي تحمل أهداف اجتماعية وثقافية مثل المدارس، الجامعات والمخابر..... الخ، والتي تقدم خدمات معتبرة للإنتاج بفضل الاطارات التي تتكون فيها إضافة إلى الاختراعات وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية.

ج- استثمارات اقتصادية واجتماعية: فالاستثمارات الاقتصادية تعني المشاريع التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، بزيادة الانتاج وتوفير السلع والخدمات، أما الاستثمارات الاجتماعية تهدف إلى ضمان ودعم المستوى المعيشي وتحقيق أغراض اجتماعية بحتة غير مرتبطة بمستوى نشاط المؤسسة وتحسين البيئة الاجتماعية من خلال توفير وبناء المرافق الضرورية من المدارس والمسكن ووسائل الراحة وحفظ الصحة، مع الإشارة إلى أن مثل هذه الاستثمارات لا تتم بشكل اختياري بل تفرضها الدولة .

¹ - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 21.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - محمد صالح الحناوي، نبال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 18.

3-3- تصنيف الاستثمارات حسب أهدافها:

- ان اتخاذ قرار الاستثمار مرتبط بمدى توفير الوسائل التي بواسطتها يمكن تحقيق الأهداف المنشودة والتي عن طريقها يتم تحديد مستقبل المؤسسة وسيورها، ونذكر منها مايلي¹:
- الإبقاء على قدرة المؤسسة الانتاجية ويكون ذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والمحافظة عليها والتحديث المستمر لها للإبقاء على قدراتها الانتاجية.
 - زيادة القدرات الانتاجية وذلك عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الانتاج بهدف تحسين الجودة والنوعية للمنتوجات.
 - تنويع النشاط عن طريق دراسة ووضع المنتجات الجديدة والتنقيب على الأسواق الجديدة
 - تحسين البيئة الاجتماعية عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة ومكافحة تلوث البيئة.

وحسب الهدف المرجو تصنف إلى ثلاث أنواع:

أ- الاستثمارات المنتجة: وهي بدورها تضم الأنواع التالية²:

- أ-1- استثمارات التجديد أو الاحلال: الهدف من هذه الاستثمارات هو المحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة، ويتم الحصول على هذه الاستثمارات من خلال شراء المعدات وغيرها من وسائل الانتاج بغرض أن تستبدل بتلك التي كانت موجودة من قبل، ويترتب على هذه العملية تطور أساليب وأنظمة الانتاج وهو الأمر الذي يسمح للمؤسسة من مسايرة التطور التكنولوجي الحاصل على النحو الذي ينتج لها فرص تحسين نوعية انتاجها وتحقيق عائد كبير، وعليه فإنه يتعين على المؤسسة أن تحدد وتضبط بشكل دقيق العنصرين التاليين:
- تحديد الأصل الأحسن من بين البدائل المتاحة حيث تتم عملية التجديد .
 - ضبط توقيت عملية التجديد.

¹ - Jacques Margerin, Gérard Ausset, **Choix des investissement**, les édition d'organisation, Paris, Juin 1987, p 41.

² - أنظر:

- حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 220.

- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 272.

- François – Xavier Simon, Martine Trabelsi, **Préparer et Défendre un projet d'investissement**, Dunod, France, 2005, P 144.

- Jacques Margerin, Gérard Ausset, op cit, p 41.

أ-2- الاستثمارات التوسعية والنمو: الهدف منها توسيع وتنمية الطاقة الانتاجية والبيئية للمؤسسة وفروعها على النحو الذي يدعم مكانتها في السوق ويكون ذلك بإدخال منتجات جديدة أو زيادة الانتاج الحالي والرفع من رقم أعمالها، ويتعين على المؤسسة التي ترغب في انشاء استثمارات التوسيع أو تتوفر لديها موارد ضخمة.

أ-3- الاستثمارات التحسينية أو الترفيحية: يكون الغرض من هذا الاستثمار التطوير وذلك بإعطاء صورة حسنة للمؤسسة من خلال تحسين ظروف الانتاج من ناحية وتخفيض التكاليف الأخرى عن طريق تحديث وتكليف الآلية وهذا بالحصول على تجهيزات جديدة وحديثة حتى يتم التحكم في نفقات التشغيل الاضافية ومنها التقليل من العمالة الاضافية .

ب- الاستثمارات الاستراتيجية: هذا النوع من الاستثمارات يهدف إلى المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة والمحافظة على بقاء هذه الأخيرة وديمومتها، ويهدف أيضا إلى غزو أسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات¹.

ج- الاستثمارات الاجبارية: وهي التي تفرضها القوانين العامة أو الالتزامات الخاصة بالمهنة أو المؤسسة المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل ومطاعم وعيادات طبية².

3-4- تصنيف الاستثمارات على أساس التوبوغرافيا

أ- الاستثمارات المحلية: وتتكون من كافة ما يتم استثماره داخل الوطن، من طرف كل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين سواء كانوا عموميين أو خواص شريطة أن يكونوا مقيمين داخل حدود هذا الوطن بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية، الذهب، والمشروعات التجارية.... الخ³.

ب- الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي هو كل استخدام في الخارج لمواد أولية يملكها بلد من البلدان، وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

¹ - Abdellah Boughaba, Analyse et Evaluation de projets, Berti édition, imprimé en France, Paris, 1999, p 8

² - حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 220.

³ - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1998، ص

ب-1- الاستثمار الأجنبي المباشر: ويتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بمنصب يبرره حق الإدارة¹.

ب-2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويسمى أيضا بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية، ويتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما أجنبية بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة من رقابة وسيطرة بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم، وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها².

ثانيا: العوامل الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري

يحظى القرار الاستثماري بأهمية بالغة وذلك بسبب تكاليفه وعوائدها المتوقعة ومخاطره، لكن القرار الاستثماري لا يختلف بطبيعته عن أي قرار آخر كونه يبحث البدائل وطرق استخدامها واختيارها، إلا أنه يجب على المستثمر قبل اتخاذ القرار الاستثماري أن يتوصل إلى اختيار المعيار الأنسب من خلال القيام بما يلي³:

- حصر كل البدائل المتاحة وتحديد طابعها؛
 - الموازنة بين البدائل المختلفة خاصة عند الحديث عن الربحية، السيولة، المخاطر في ضوء نتائج التحليل؛
 - القيام بالتحليل الاستثماري؛
 - اختيار البدائل الأنسب حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغباتها؛
 - الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والأسس المتعارف عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري؛
- أما العوامل الأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار فهي:
- حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
 - التدفقات النقدية لنهاية المدة المتعلقة بالأصل الاستثماري؛

¹ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 207

² - أنظر: - جيل برتان، ترجمة مقلد علي، الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982، ص 10.

- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1993، ص 175.

³ - جميل الزيداتين ، مرجع سبق ذكره، ص 253.

- التدفقات النقدية السنوية المتعلقة باستخدام الأصل الاستثماري وإدارته.

إن هذه العوامل تنطبق بالنسبة للاستثمار المحلي والأجنبي أيضا وبالتالي الاستثمار العربي البيني

ثالثا: تعريف ومكونات مناخ الاستثمار

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء، فهناك تعاريف عديدة لمناخ الاستثمار نذكر منها:

- ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركات واتجاهات الاستثمارات، وتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية، والتنظيمات الادارية، فالوضع العام والسياسي للدولة وما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الادارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة نظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته¹.

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

- مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف.... الخ)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر².

يضيف هذا التعريف إلى المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار (الاقتصادية، السياسية والقانونية) عامل الثقة الذي يؤثر في توجيه الاستثمارات إلى بلد معين.

¹ - شرف الدين أحمد، المعوقات القانونية للاستثمار تشخيص الحالة المصرية، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص 287.

² - أنظر:- النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص 126.

- علي لطفى، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 17.

- مناخ الاستثمار هو مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمارات يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي ينشط فيه منذ اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، وتسويق الانتاج في الداخل والخارج والتعامل النقدي والمالي والضريبي وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجاباً¹.

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمتغيرات المحيطة بالشركة من امكانيات ومعلومات.

- وهناك من يرى بأن مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع، والتي تعني مجموعة السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الانظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والاطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فتعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وازالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الاعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وانشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار².

وعليه ليس من الضروري التمييز بين المعنى الضيق والواسع لسياسة الاستثمار حتى نحدد ماهية مناخ الاستثمار، لأن هذا الأخير هو مناخ شامل لكافة السياسات المذكورة أعلاه، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم مناخ الاستثمار أوسع من الحوافز والتسهيلات والامتيازات والضمانات وغيرها، الممنوحة بغرض تشجيع الاستثمارات.

يمكن أن نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والقانونية، التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى عامل الثقة، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجيههم إلى بلد معين دون الآخر.

¹ - سيفان سمير، مقالات في الاقتصاد والادارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، ص 98.

² - النجار سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت، 11-13 ديسمبر 1989، ص 26.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البيئية المباشرة

وباعتبار أن مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر والتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار واقبال المستثمرين الأجانب، فإنه يمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعات رئيسية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار

المتغيرات	أمثلة
الاقتصادية	<p>الناتج الداخلي الخام (العام/لكل ساكن)/معدل نمو لمدة 10 سنوات)، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسر وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الانتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة، الأرصدّة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الاندماج إلى وحدة اقتصادية نمو الانتاج والاستهلاك، سوق المال، بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة، الوضعية النقدية، معدل التضخم، النظام الضريبي، توافر الهياكل القاعدية، الطلب الكلي ومميزاته وتطوره، (الانتاج الوطني+الواردات_الصادرات)، سياسة الصرف وثبات أسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، وجود اتفاقيات للتعاون التقني، وجود اجراءات حمائية(ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الواردات والصادرات، نظام الحصص، حواجز تعريفية: الحقوق الجمركية)، حواجز غير تعريفية: اجراءات تقنية وتنظيمية لحماية الصحة والبيئة، الترخيص بالاستثمار)، حماية الملكية الصناعية، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار، المحلي والأجنبي.</p> <p>المعطيات التجارية: العوامل التسويقية(حجم السوق ومعدل نموه، المنافسة منافذ التوزيع، وكالات الاعلان والاشهار والترقية، احتمالات التصدير، المستهلكين المحليين والمحتملين، التسهيلات الانتاجية، هيكل الأسعار)والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الأولية والسلع الوسيطة</p> <p>معطيات فنية وتكنولوجية: براءات الاختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها.</p> <p>معطيات جغرافية: المناخ، المسافة، الأرض، الموقع، استغلال الأراضي.</p>
السياسية	<p>الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي(ديمقراطي مثلا)، نظام الحكم، الأحزاب(تعدد الأحزاب)، الوزارات موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى سياسة الأمن الوطني</p>
القانونية	<p>القوانين ذات الصلة بالاستثمار(قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، وقانون حماية المستهلك، قانون الاشهار، النظام الضريبي، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل انفاق عدم الازدواج الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستيراد، الاجراءات الادارية(بيروقراطية)</p>
الاجتماعية والثقافية	<p>القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية: نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان. هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات والتقاليد أذواق المستهلكين، هرم الأعمال، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان، توزيع السكان حسب السن، الجنس، اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية(مضطربة، وجود معارضات عنيفة، المظاهرات والاعتداءات)، اللغات، التاريخ، الديانات</p>
متغيرات أخرى	<p>عوامل موضوعية يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والاجتماع (القومية، مدى تقبل صنع في..... Made in تجاريا)، العوامل العملية أو التشغيلية (أطراف التعامل: المنظمات والأجهزة والتنظيمات الحكومية، مدى احترام المعايير الدولية وغيرها.</p>

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: أبو قحف عبد السلام، سياسات الأعمال، المفهوم والأهمية النسبية

ونطاق الدراسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1992، ص ص 43-44، و ص ص 71-74.

المطلب الثاني: متطلبات مناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تدفق الاستثمارات في البلد المعني، حيث يعد من بين العوامل التي يتركز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذاباً، وتتمثل أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

أولاً: الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي: يتمثل فيما يلي¹:

نعني بالاستقرار السياسي استقرار الأوضاع الأمنية، بمعنى توفر الأمن والطمأنينة، ويؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال. فالمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية وقد يصبح الأمر مكلفاً في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، ويمكن حصر الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها.

أما الاستقرار الاقتصادي فيتجسد في وضوح السياسة الاقتصادية، واقعية النظام الضريبي، كفاءة النظام المصرفي، إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج دون قيود، وجود الضمانات والامتيازات، خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، نظام نقد قابل للتداول الحر دون قيود، سوق مالية للأسهم وبورصة حرة، مصارف تقدم تسهيلات وقروض بفائدة متدنية، سوق داخلية واسعة، قدرة شرائية كبيرة لدى المستهلكين، حوافز مالية، ضمان الاستثمارات من جميع المخاطر التجارية وغير التجارية، استقرار العملة وغيرها.

وعادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية، لأن ذلك سيدفعها إلى اتخاذ إجراءات وقائية للحد أو التخفيف منه، وذلك اعتماداً على السياسات النقدية والمالية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية وأسعار الصرف.

وبما أن إقليم أي بلد هو مكان تنشأ فيه علاقات اجتماعية وثقافية، فالقدرة على تسهيل إدماج المستثمر في الوسط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف يعد أحد اهتمامات الحكومات. وعادة ما يركز المستثمرون الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة، وذلك بمعرفة مثلاً: نمط المعيشة، التعليم، الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات

¹ - صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، الطبعة الثالثة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 90.

والتقاليد، النقابات العمالية (عدد ومدة الاضرابات ، معدل الغيابات ، مواظبة العمال ...) اللغات المستعملة وغيرها¹.

ثانيا: وفرة الموارد وتوافر الهياكل القاعدية: وتتمثل فيما يلي:

1- وفرة الموارد وانخفاض تكلفة الانتاج

نميز بين الموارد الطبيعية (المياه، المعادن، الطاقة، المواد الأولية، الأراضي، الطقس.....)، الموارد البشرية (اليد العاملة، الكفاءة والمهارة)، الموارد التكنولوجية(مراكز الابحاث، المخابر، معرفة التسيير....)، الموارد المالية(وفرة رأس المال المحلي أو هروبه إلى الخارج إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد، ومعاناة الاقتصاد من الاحتلال، وهذا ما يدفع إلى الاستدانة².

كما يتجه المستثمرون الأجانب إلى بلدان أخرى باحثين عن فرص تقليل تكاليف الانتاج نظرا لارتفاعها في بلدهم الأصلي من جهة، ومتطلبات المنافسة الدولية التي تقتضي التحكم في الأسعار من جهة أخرى، وبالتالي العمل على عقلنة التكاليف وهذا ما يمكن من خلال تحقيق وفورات الحجم. وعليه فالمستثمرون الأجانب يبحثون عن المناطق التي تكون تكلفة الانتاج فيها أقل ارتفاعا مثل: انخفاض أسعار المواد الأولية والمرافق العمومية(كالكهرباء والمياه مثلا)، ضعف الساعي(تكلفة اليد العاملة الرخيصة).

2- توافر الهياكل القاعدية

تشمل تلك المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، وتتمثل في الهياكل المرتبطة بحركات وتدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، وسائل الاتصالات كالهاتف والانترنت، المواقع الصناعية، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، بيوت الخبرة الفنية، والمالية والاقتصادية، بنوك المعلومات التي تقدم للمستثمرين الدراسات والاستشارات الضرورية لأي استثمار ناجح، اضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والانتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس، والمعاهد والجامعات، ومراكز السياحة، مراكز البحث والمخابر.

¹ - Claude Nehmé, **Strategies et Techniques Internationales**, Ed : organisation, Paris, 1992 , P 88 .

² - Nadir Krim, **stratégie d'attractivité des investissements étrangers et marketing international**, In Gestion et entreprise N:1, Octobre,1997, p37.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

ويساهم توافر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم اقبال المستثمرين، وفي حالة اقبالهم قد يكون المشروع معرضاً للفشل.

ثالثاً: الإطار القانوني والتنظيمي المناسب

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة ومتوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، تطبق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وتتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في: نظام الضرائب، قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك، قانون الاشهار.....الخ¹.

ويهتم المستثمرون الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين ، وبإصدار قوانين تمنع مصادر الملكية، أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار².

فالاطار القانوني المشجع للاستثمار لا يتمثل في زيادة المزايا، وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبتث الثقة في العلاقات الاستثمارية ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والاجراءات والقرارات واتاحتها للمستثمر، فلا يمكن اعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة وجيدة، تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن، والتنبؤ بالمستقبل، وتشمل الشفافية وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها ومعرفة اتجاهات تغيرها.

ولأنظمة الاستيراد والتصدير والجمارك دوراً هاماً في خلق مناخ ملائم للاستثمار، فنجد في معظم البلدان المضيفة لاسيما العربية منها بأن أنظمة الاستيراد واجراءاتها تتصف بالروتين وتحتاج الكثير من التطوير إضافة إلى أن الرسوم الجمركية المرتفعة تكبح الاستثمار لأن المستثمر يقارن تكاليفه بتكاليف منافسيه الدوليين³.

¹ - النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² - جويل بير غسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الانجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996، ص 36.

³ - سعيغان سمير، مرجع سبق ذكره، ص 112.

رابعاً: الحماية الجمركية والحوافز الجبائية والمالية

لقد سعت حكومات البلدان المتقدمة إلى التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية ورفع القيود على التجارة الدولية في الدورات الثمانية لمنظمة الجات (GAAT) لاسيما دورة طوكيو التي أقرت تخفيض الحواجز الجمركية لآلاف المنتجات الصناعية لمدة 8 سنوات إلى غاية 1987، مع السماح للبلدان الأعضاء بفرض قيود على الواردات التي تهدد الصناعات الناشئة .

إلا أن بعد عام 1987، اتجهت البلدان نحو اقامة تكتلات إقليمية وفتح مناطق التجارة الحرة غير أنه برزت خلافات بين الثلاثية (دول النافتا، دول الآسيان، الدول الأوروبية) في مجال صناعة السيارات والقطاع الزراعي ورغم طرح هذه الخلافات في دورة الأورغواي (1986-1993) إلا أنه لم يتم التوصل إلى حلها.

أما الجانب التنظيمي والاداري في اطار التعامل مع المستثمرين، فقد قام العديد من البلدان بإنشاء هيئة أو جهاز للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين قصد تقليص الاجراءات التنظيمية المتعلقة بالحصول على التصريح وعدم تكليف المستثمرين باللجوء والاتصال بالعديد من الهيئات مثل وزارة المالية، العمل، التجارة، الطاقة، النقل، الصحة..... الخ

وهناك عاملاً آخر يرتبط بالأنظمة السياسية والهيئات الحكومية، وهو فعالية الادارة العمومية التي يتم تقديرها من خلال درجة تسهيل الاجراءات الادارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، ومدى توافر وشفافية المعلومات للمستثمر¹.

وتعرض البلدان المضيفة على المستثمرين الأجانب الراغبين في تحقيق استثمارات فوق تراجها حوافز جبائية ومالية والمتمثلة فيما يلي²:

1- الحوافز الجبائية: عادة ما يأخذ هذا النوع من الحوافز شكل اعفاءات لمدة قد تصل 10 سنوات، وللحوافز الجبائية عدة أشكال نذكر منها

- انشاء الحقوق الجمركية والرسوم على الواردات، وتطبيق على الموارد الأولية والمعدات والتجهيزات المستوردة والتي تدخل في العملية الانتاجية.

- اعفاء كلي أو جزئي من مختلف الرسوم والضرائب وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها في مختلف البلدان، وهناك اعفاء ضريبي مؤقت (مثل الاعفاء من الضريبة على المداحيل لمدة تتراوح ما بين 3 سنوات و5 سنوات)، إلا أنه عادة ما ترغب بعض الشركات الأجنبية في تمديد مدة الاعفاء

¹ - Nadir Kril, op.cit, p39.

² - OCDE, **fiscalité et investissement direct étranger**, l'expérience de economies en transition, 1995, p49.

وغالبا ما تنجح نظرا لقدرتها على تهديد البلد بالرحيل. وهناك بلدان تعرض اعفاء ضريبيا كليا طوال حياة المشروع (في جمهورية الدومنيكان) وبلدان أخرى تعرض اعفاء ضريبي قد يصل إلى 25 سنة قابلة للتجديد، وبلدان تعرض تخفيضات جبائية بدلا من الاعفاء الضريبي على المداخيل (الفلبين).

تجدر الإشارة إلى أن الاعفاء الضريبي ليس العامل الأهم في مناخ الاستثمار، فالأمر يتطلب أن تكون الضرائب معتدلة، لأن المبالغة فيها تطرد الاستثمارات، ولكن المبالغة في الاعفاءات تحرم الدولة من موارد (عادة ما تخصص للإنفاق على مستلزمات مناخ الاستثمار مثل الهياكل القاعدية)، وهذا فضلا على أن هذه المبالغة تؤدي إلى اتجاه المستثمرين الأجانب نحو المشاريع الصغيرة سريعة المردود دون التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي تقدم مردودها في زمن أطول¹.

2- الحوافز المالية: ونجد من بينها:

- تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ومشجعة؛
 - تقديم معاملات تفضيلية بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين؛
 - تقديم حوافز أخرى مثل الاهتلاك المتسارع، القرض الضريبي وغيرها؛
 - إضافة إلى التحويل الحر والتام لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه.
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وذلك لأن²:
- معظم الأقطار العربية تقوم بالإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، والتي تهدف إلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار والتجارة الخارجية ونظم التحويل الخارجي.

- قيام توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص في كل بلد عربي وحسب الظروف القائمة، وقد صدرت في عدد كبير من الدول العربية تشريعات جديدة والتي تشجع القطاع الخاص وإعطائه الأولوية وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- إيجاد الوسائل الجديدة لجميع مدخرات المواطنين في الخارج، وكذلك البعض من المدخرات الأجنبية وذلك من خلال تأسيس صندوق باسم الدولة ودوره البحث عن الاستثمارات المناسبة في ذلك البلد.

¹ - سعيان سمير، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

خامسا: مناخ الاستثمار والعولمة

لقد أدت العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم إلى المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد قصد بناء اقتصاد عالمي متماسك يضمن حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والتجارة، وتسود فيه المنافسة (التي تكفل تنظيم الانتاجية واستخدام عوامل الانتاج)، والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة لتحقيق هذه الغايات، وباعتبار أن الاستثمار هو أحد دعائم التنمية تسعى جميع البلدان إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

فهناك عوامل عديدة ساهمت في شمول مناخات الاستثمار وتشابهاها في العالم، حيث أصبح معظمها تحكمها أسواق موحدة وتنظمها اتفاقيات ومؤسسات دولية، وأصبحت كافة الأسواق متاحة لجميع المتعاملين والمستثمرين نظرا لتسارع ظاهرة العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة، وربطت أجزاء العالم بشبكة متعددة الأطراف من العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي¹:

- بروز وتنامي ظاهرة التدويل (الانتاج، التسويق، التمويل والخدمات) والانتقال من سوق دولي إلى سوق عالمي بقيادة الشركات متعددة الجنسيات التي ساهمت في ظهور تقسيم دولي جديد للعمل، وذلك بتوطين الصناعات في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي ساهم في عالمية الأسواق وازدياد المنافسة التي تستوجب المرونة والسرعة في التنفيذ.

- ظاهرة التسارع التكنولوجي في كافة المجالات (المواصلات، الاتصالات، المعلومات) مع وجود دورة حياة قصيرة للمنتجات، الأمر الذي ساهم في تسارع المعلومة ووسائل الاتصال وتجاوزها للطاقت البشرية.

- بروز تكتلات اقتصادية اقليمية تمنح امتيازات للبلدان المنظمة اليها دون غيرها، والتي فرضت أسلوبا جديدا من التفكير لدى صانعي القرار وهي²:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-58.

² - أنظر: - أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة - مفهوم ومظاهر - ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 420، 1996، ص 59.

- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد آفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- التكتل الأول: اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) ويجمع بين الولايات المتحدة، المكسيك وكندا.

- التكتل الثاني: الذي يجمع بين بلدان جنوب وشرق آسيا بقيادة اليابان (ASIAN)

أما البلدان النامية فقد بقيت ميدان التنافس بين التكتلات الرئيسية، وهذا فضلا على أن جهودها في إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تبقى ضعيفة وقد مكنت التكتلات الاقتصادية من تدعيم سيطرة الثلاثية (الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا) وسعيها لاقتسام العالم اقتصاديا، حيث أثبت الواقع بأن الثلاثية تمثل أكبر المستثمرين والمستقبلين للاستثمارات في العالم.

- عدم الاستقرار السياسي في بعض مناطق العالم وقيام الحروب، الأمر الذي زاد معاناة شعوب هذه المناطق من الفقر والجوع والمرض، ولعل أبرز هذه الحروب، نجد حرب الخليج الثانية، حرب روسيا مع الشيشان، حرب البوسنة والهرسك مع الصرب والكروات، إضافة إلى الحرب الأهلية مثل رواندا بالإضافة إلى ذلك تم توحيد بعض البلدان مثل الألمانيين، الكوريتين، اليمينيتين؛

- ممارسة بعض المنظمات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لضغوطات على البلدان النامية من خلال فرض تطبيق برامج إعادة الهيكلة ومواجهة متطلبات العجز في موازين المدفوعات، والانتقال إلى الليبرالية وحرية السوق، وتأكيد دور القطاع الخاص، كما ساهمت منظمة التجارة العالمية في تدعيم ومنح مرونة أكبر للشركات متعددة الجنسيات على الترحال حسب مصالحها وحسب توافر المناخ الملائم للنشاط التجاري بالإضافة إلى هذه المنظمات نجد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمات غير حكومية (نادي روما)¹.

- قيام أوروبا بتوطيد علاقاتها في حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك على غرار ما تفعله كل من أمريكا واليابان وذلك ضمان سوقا لمنتجاتها ومنطقة تمدد للتصدير والاستثمار خاصة وأن هذه المناطق تتمتع بالقرب الجغرافي ويد عاملة رخيصة.

وفي هذا الاطار عقد مؤتمر الشراكة الأوروبية (الأورومتوسطية) في برشلونة في عام 1995 (بمضور 15 دولة أوروبية و 11 دولة متوسطة)، وصدر عنه اعلان يضع أسس الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وقد نص اعلان برشلونة عن الشركات التالية²:

- شراكة سياسية وامنية لتأسيس منطقة عامة للسلام والاستقرار في حوض المتوسط؛

¹ - مرزوق نبيل، حول العولمة والنظام الاقتصادي الجديد، مجلة العمل العربية، العدد 68، مصر، ص ص 51-53.

² - سعيان سمير، مرجع سبق ذكره، ص 159.

- شراكة اقتصادية ومالية لتحقيق ازدهار اقتصادي متبادل؛

- شراكة في شؤون المجتمع والثقافة الانسانية.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمارات العربية البينية المباشرة

يعد الاستثمار من العوامل الأساسية الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الكثير من الدول، نظرا لأنه يرتبط بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الانتاج والتطوير والتجديد، وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة، ولتحقيق هذه المزايا تتسابق دول العالم بما فيها العربية لجلب هذه الاستثمارات، لكن هذه الأخيرة تحكمها محددات وعوامل جذب ينبغي توفرها، ولهذا بذلت الدول العربية العديد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، قصدا منها لجلب المزيد من الاستثمارات العربية للاستفادة من مزاياها المتعددة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات العربية البينية، أهميتها ومحدداتها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى التعريف بالاستثمارات العربية البينية وأهميتها بالإضافة إلى محدداتها.

أولا: مفهوم الاستثمارات العربية البينية

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة، والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية¹. وتكسب الاستثمارات العربية البينية المقدرات الاقتصادية للدول العربية من موارد خامات، ويد عاملة، ورؤوس أموال، وأراضي زراعية، وسوق معتبرة تدعو إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية وتوظيفها في المنطقة².

¹ - أنظر: - علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 71.

² - محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي آلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 02.

وتتوزع هذه الأموال ما بين استثمار مباشر وغير مباشر، شأنها شأن الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فالاستثمارات المباشرة تدخل مثلا في مجال الاستثمار في الأراضي أو المشروعات السياحية أو التجارية أو الصناعية وغيرها من مجالات الاستثمار المباشر، أما الاستثمارات غير المباشرة فتتمثل في الاستثمار في الأسهم والسندات .

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية: تتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال ما يلي¹:

1- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تنوم بتخفيف "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية، وذلك من خلال اضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية . هذا بالإضافة إلى انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، كما يتضمن امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيته، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

2- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الانتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، افريقيا وأمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى اهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل . هذا في الوقت التي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية - بما فيها الدول العربية- بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع اهمال جانب التكامل الانتاجي.

ومن هنا يمكن القول أن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول، هو اقامة القاعدة الانتاجية التي هي بأمس الحاجة اليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا. إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الانتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال اقامة القاعدة الانتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الانتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الانتاجية ونموها، ومن هنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة

¹ - أنظر : - علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 125- 126.

- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 71- 72.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

التكامل العربي في مجال الاستثمار الانتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

ثالثا: مقومات الاستثمارات العربية البينية: إن انسياب رؤوس الأموال بين الأقطار العربية يتوقف على ثلاثة عوامل أساسية هي¹:

- وفرة الفرص الاستثمارية، ومدى القدرة على الترويج لها حيث يتم هذا عن طريق الاعلانات والعلاقات العامة والنشرات، توليد الاستثمار والذي يستهدف قطاعات استثمارية بعينها خدمة المستثمر وذلك عن طريق إفادة المستثمر بالمعلومات والتراخيص والمواد الضرورية لمباشرة نشاطه، حيث أن الترويج لفرص الاستثمار يتركز على: إعداد دراسات الجدوى في مستوياتها المختلفة، تحديد وعرض الفرص الاستثمارية وإعداد ملفات المشاريع، الاستعانة بالوسائل الحديثة للترويج خاصة الترويج الإلكتروني؛

- ملاءمة المناخ الاستثماري، والذي يشمل مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- الضمان ضد المخاطر غير التجارية، والتي يقصد بها المخاطر التي تنتج عادة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار، وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر والذي لا يمكنه في الغالب تجنبها، حيث نجد المخاطر السياسية التقليدية متمثلة في: مخاطر التأميم، المصادرة، الحروب والاضطرابات العامة، عدم القدرة على تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المحققة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل. والمخاطر التنظيمية والمتمثلة في الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين، بسبب تطبيق تشريعات وقرارات حكومية مثل مخاطر التسعير، مخاطر الترخيص، تراخيص البيئة.

رابعا: محددات الاستثمارات العربية البينية

توضح هذه المحددات دوافع الاستثمار داخل المنطقة العربية وتفسر تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني، كما تحلل الانخفاض النسبي لجاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي²:

¹ - محمد قويدري، محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والعربي البيني، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثاني، 2009، الكويت، ص ص 11-12.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

- متغير الناتج المحلي الاجمالي المعبر عن حجم السوق له تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار العربي البيني.

- يؤثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعبر عن حجم السوق والقوة الشرائية للسكان من جهة وتكلفة العمالة من جهة أخرى على الاستثمار العربي البيني، ويختلف تأثيره بحسب طبيعة الدولة عما إذا كانت مصدرة أم مضيضة للاستثمار، حيث يؤثر بصورة سلبية على الاستثمارات الواردة وبصورة ايجابية على الصادرة منها، مما يشير إلى وجود علاقة موجبة مع اجمالي القوة الشرائية وعلاقة سالبة مع متوسط القوة الشرائية للدول المضيفة، ودليل ذلك هو تركيز التدفقات الصادرة في الدول الأغنى ذات السكان الأقل -دول مجلس التعاون الخليجي- وفي نفس الوقت تستقبل أقل التدفقات الاستثمارية باستثناء السعودية.

- متغيرات القرب الجغرافي وتقاسم الحدود: تنعكس ايجابيا على الاستثمار العربي البيني لارتباطها أيضا بالتجارة.

- متغير البنية التحتية يرتبط ارتباطا ايجابيا بالاستثمار سواء العربي البيني أو الأجنبي، إلا أنه وفي بعض الحالات تتجه التدفقات الاستثمارية للدول ذات البنية التحتية الضعيفة وهو ما يفسر تركيز معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة في مجال الخدمات والعقارات والاتصالات، لرفع مستوى البنية التحتية لهذه الدول.

- إن الدول التي تعاني من ترتيب متدني في مؤشر المخاطر القطرية الدولي (الاستقرار السياسي، ضعف الأطر التنظيمية، التشريعات، مكافحة الفساد)، تجذب مستويات أقل من الاستثمار، بما يسלט الضوء على ضرورة تحسين بيئة ممارسة الأعمال التجارية بها ومكافحة الفساد.

- انحياز بعض المستثمرين العرب للاستثمار في المنطقة العربية رغم أن المنطقة مصنفة كمنطقة مرتفعة المخاطر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، مما يشير إلى احتمال معرفة المستثمر العربي للمنطقة بشكل مختلف.

المطلب الثاني: جهود ومبررات تشجيع الاستثمار العربي البيني

لقد أصبح من الضروري على الدول العربية أن تعمل جاهدة على تنمية الاستثمارات العربية البينية نظرا للأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة، ولأجل تحقيق مزايا وعوائد الاستثمار العربي البيني بذلت الدول العربية العديد من الجهود وأبرمت العديد من الاتفاقيات مع بعضها البعض ترمي كلها إلى تعزيزها وتنميتها.

أولاً: مبررات تشجيع الاستثمار العربي البيني: تتمثل مبررات تشجيع الاستثمار العربي البيني فيما يلي¹:

- الحاجة الواضحة في الوطن العربي لتوسيع القدرة الإنتاجية بسبب محدودية المشاريع الإنتاجية، وصغر حجم المشروعات، ومحدودية رأس المال الانتاجي المستخدم فيها، وضعف درجة تنوعه خاصة في ظل التوجهات التنموية الطموحة في معظم الأقطار العربية، بالإضافة إلى اتجاه أغلب الاستثمارات الأجنبية الوافدة نحو قطاعات معينة خاصة قطاع المحروقات وإهمال بقية القطاعات؛

- الحاجة الواسعة في الوطن العربي إلى استبدال رأس المال الانتاجي في عدد كبير من المشاريع القائمة، نظراً لأن معظم هذه المشاريع تعمل بوسائل ومعدات إنتاجية أكثر تطوراً تصبح مسألة ملحة لغرض زيادة إسهامها في توليد الناتج والدخل ورفع الكفاءة التشغيلية بها، ومن هنا ظهرت الحاجة للاستفادة من خبرات وتجارب بعض الدول العربية الرائدة في هذا المجال؛

- قدرة استثمارات المشروعات المشتركة التي تعتبر نوع من أنواع الاستثمار العربي البيني المباشر على تجميع الموارد المختلفة من عدة دول عربية واستغلالها على نحو أفضل.

- اعتبار استثمارات المشروعات المشتركة الصيغة الملائمة لحل التناقض القائم بين بعض الدول العربية. فهناك دول ذات فائض مالي، حيث تتراكم لديها موارد مالية أكبر من فرص الاستثمار فيها ومن قدرتها على الاستيعاب، وهناك دول ذات عجز مالي في حين لديها فرص استثمارية.

— المشروعات المشتركة تسمح إلى حد كبير بحل مشاكل التمويل التي تعاني منها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفرة القطرية الإقليمية، كما تسعى إلى تحقيق التكامل بين مجموعة من الأقطار عن طريق خلق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والمتكافئة؛

- الاستثمار العربي البيني يعمل على توفير حاجيات الدول العربية من المصنوعات والغذاء وغيرها مما يحد من تبعيتها للدول الصناعية الكبرى، وينمي تجارتها البينية والخارجية مما يزيد في قوتها الاقتصادية ويعزز مكانتها ضمن بقية دول العالم؛

- يعمل الاستثمار البيني على تحقيق المزيد من الترابط بين الاقتصاديات العربية، والتشابك بين قواعدها الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة من المزايا النسبية والقدرة التنافسية وتنشيط حركة الموارد العربية الوفيرة وتوظيفها في المجالات الأكثر كفاءة وأعلى عائداً وأوفر ربحية، ومن خلال إيجاد

¹ - زياد عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصصتها، كتاب التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1998، ص 260.

نوع من التوازن والتوافق بين الأولويات الوطنية والقطرية، كما يساعد الاستثمار البيني على تحرير حركة رأس المال والاستثمارات بين الدول العربية.

ثانيا: جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار

إن من أهم أسباب هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية عدم ملاءمة المناخ العام للاستثمار في الوطن العربي لإبقاء وجذب هذه الأموال على الرغم من كل الجهود التي بذلت لتحسينه، ومن ثم يصبح الحديث عن استعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية المغتربة مع بقاء مناخ العام للاستثمار في الدول العربية على حاله غير ذي جدوى ما لم يتم بذل جهود إضافية اقتصادية واجتماعية وسياسية لتحسين هذا المناخ تحسينا حقيقيا، يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي في وطننا العربي، وإلا تحولت رؤوس الأموال العائدة إلى مجرد ايداعات مصرفية تقوم مصارفنا العربية مضطرة بإعادة ايداعها وتوظيفها في المصارف الأجنبية¹.

إلا أن هذا الأمر لا يخفى على كثير من الدول العربية، مما دفع بتلك الدول إلى العمل على استعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية في الخارج، أو على الأقل استعادة جزء منها-سواء كانت في صورة استثمارات مباشرة في مشروعات اقتصادية أجنبية أو متعددة الجنسيات أو في صورة استثمارات مالية غير مباشرة -بمختلف الطرق والوسائل والسياسات الجاذبة - وذلك عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول، نظرا لحاجة النظام الاقتصادي العربي على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات.

ومن الجهود التي بذلت لتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية نجد²:

لقد سلكت العديد من الدول توجهها ملاحظا في مجال تطوير أجهزتها المسؤولة عن الترويج للاستثمار فيها، والتي عادة ما تكون النافذة التي يتعامل من خلالها المستثمر الأجنبي مع البلد المضيف، إضافة إلى اهتمام عدد من الدول بإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الاقتصادية أو مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار.

¹ - أنظر: - عبد المطلب، محمد عبد الحافظ وآخرون، دراسة اقتصادية لمناخ الاستثمارات في العالم العربي مع

التركيز على مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مصر المعاصرة، 1995، العددان

475-476، أكتوبر 2004، ص 30.

- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² - علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

كما اتجهت العديد من الدول العربية لاستكمال التشريعات الخاصة بتشجيع وتنظيم الاستثمار الأجنبي فيها وبصفة خاصة الاستثمارات العربية البينية، وتشتمل غالبية تلك القوانين والتشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم أو المصادرة أو الاستيلاء أو الحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أو بناء على حكم قضائي، كما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمة الاستثمار للخارج.

كما نصت تلك القوانين والتشريعات على ضرورة أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال، كذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملية التي استورد بها.

وقد حدث أيضاً تطور نموذجي بارز في سن التشريعات تمثل في تبني تشريعات عصرية جديدة تتناول الكثير من المسائل المستحدثة، مثل إصدار قوانين التأجير التمويلي والتمويل العقاري ومكافحة غسيل الأموال وتنظيم التجارة الإلكترونية.

ومازالت معظم الدول العربية مستمرة في بذل المزيد من الجهود التشريعية والإدارية والتنظيمية بهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها وجعله تنافسياً في ظل التوجه الدولي نحو العولمة، كما يتم في هذا الإطار إصدار وتنقيح العديد من التشريعات الضريبية والجمركية والنظم المتعلقة بالمناطق الحرة. وبالإضافة إلى التطوير الذي حدث في سن التشريعات على النحو المشار إليه، فقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار أو تجنب الازدواج الضريبي ومن جهة أخرى وفي إطار استخدام تقنية المعلومات في ترويج الاستثمارات، اتجهت الدول العربية مؤخراً إلى إقامة مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على الشبكة العالمية (الإنترنت) تعرض فيها مناخ الاستثمار المتوافر لديها.

ويمكننا الإشارة هنا إلى ما قام به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمبادرات -من خلال أمانته العامة- خلال السنوات الأخيرة حيث تم اتخاذ عدة خطوات إيجابية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية العربية، نذكر منها مايلي¹:

¹ - مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية (حالة الأردن)، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل، الجامعة الأردنية، 20-22/09/2004، ص ص 753-754.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

- انشاء خريطة استثمارية للدول العربية جمعت نحو 4000 فرصة استثمارية منتشرة على نطاق 15 دولة عربية، وتشمل كافة قطاعات الانتاج والخدمات، وتعتبر قاعدة معلومات للمستثمر العربي والأجنبي، وتتصف بالديناميكية أي التحديث المنتظم؛
- انشاء آلية للاستثمار تضم القطاع الخاص والاتحادات العربية وجهات التمويل العربية وأجهزة الاستثمار الحكومية العربية، وتهدف هذه الآلية إلى ترويج الفرص الاستثمارية التي تشمل عليها الخريطة الاستثمارية والتنسيق بين الدول العربية، بالإضافة إلى مواجهة معوقات الاستثمار وكذا التقريب بين قوانين الاستثمار؛
- اجراء دراسة ميدانية لمعوقات الاستثمار والعمل على ازالتها؛
- اصدار أربع اتفاقيات عربية جماعية لتشجيع الاستثمار تتضمن منع الازدواج الضريبي وكيفية تحصيل الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى حماية وتشجيع الاستثمارات العربية وفض منازعات الاستثمار في الدول العربية .
- وبالتالي فإن عملية التحسين لمناخ الاستثمار في الوطن العربي تحتاج إلى ارادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، لذا يجب أن تتوفر مجموعة عناصر لجذب الاستثمار في الوطن العربي ويمكن ايجاز أهمها فيما يلي¹:
- أن تتمتع الدول العربية بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) وتنقية الأجواء السياسية العربية واقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة.
- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية وثباتها مما يساعد على بناء ثقة المستثمر العربي في مناخ الاستثمار.
- أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع اقامة المشروعات الاستثمارية بأنواعها المختلفة والابتعاد عن الروتين والاجراءات الطويلة (البيروقراطية).
- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية.
- توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية وانشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الدول العربية.

¹ - بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص 80.

بالإضافة إلى ذلك تعد جهود الترويج من أهم مكونات واستراتيجيات استقطاب الاستثمار. وتتم عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل أساسية تتمثل في رصد آراء المستثمرين سواء كانت إيجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار، وتكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملاءمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات. كما تتأثر بعدة عوامل، منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا على فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها. وتتمثل المرحلة الرابعة في خدمة المستثمر¹.

وفي ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها والأكثر استخداما من قبل هيئات تشجيع الاستثمار، ينبغي الحرص على متابعة الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية والتي من أهمها²:

- الفرص المعروضة للاستثمار؛
- المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة،
- فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها؛
- الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية،
- جهود الترويج الأخرى.

وقد واصلت معظم الدول العربية جهودها في مجال الترويج للاستثمار خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. ويتضح من واقع البيانات التي وردت من عدد من الدول العربية تواصل الجهود الترويجية للاستثمار من قبل وكالات وهيئات تشجيع الاستثمار. وكذا تطوير أدائها وتفعيل أدواتها واستحداث أخرى جديدة مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

1- الفرص الاستثمارية المعروضة: وقد شملت تلك المشاريع مختلف القطاعات إلا أنها تركزت في قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية حيث استحوز قطاع النقل البحري والجوي بمفرده على نحو 200 مليار دولار. والجدول التالي يوضح الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعيا والتي تمثلت في عدد

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، الكويت ص 104.

² - نفس المرجع، ص 105.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

من القطاعات المهمة أهمها: الزراعة والصيد، الطاقة والمياه والبيئة، المحاجر والرخام، التعدين والكيماويات، البلاستيك والسماد، العلوم الحيوية، المنسوجات، الملابس والجلود، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال، الكهرباء والإلكترونيات، السيارات والمحركات، قطاع النقل الجوي، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل واللوجيستيات، بنوك وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة، العقار والسياحة. وقد شملت تلك الفرص معظم الدول العربية تقريبا وركزت معظم الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة والمياه والبيئة في الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان والعراق¹.

الجدول رقم (2-2): بعض الخطط الاستثمارية طويلة المدى المعلنة في عدد من الدول العربية بالمليار دولار

الدولة	الاستثمارات المتوقعة	ملاحظات
الجزائر	286	ضمن برنامج الاستثمارات الحكومية من 2010 إلى 2014 في قطاعات البنية الأساسية والمرافق منها 156 مليار دولار لمشروعات جديدة.
البحرين	35	مشاريع استثمارية حكومية متوقعة لـ 5 سنوات المقبلة ضمن الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والاستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2009-2014 إضافة إلى عدد من مشروعات القطاع الخاص المعلنة علما أن الاتفاق الحكومي بالموازنة 14 مليار خلال سنتي 2011 و 2012.
قطر	125	ضمن استراتيجية التنمية الوطنية 2011 إلى 2016 لنحو 176 مشروعاً جديداً منها 38 مليار دولار اتفاق حكومي لسنة 2011 - 2012 حيث أن خطط الاستثمار للشركات القطرية عدا قطر للبترول ووحداً ستجاوز 35 مليار دولار، شاملة نحو 27 مليار دولار استثمارات ستقوم بها شركتنا بروة والديار العقارية القطرية في مشاريع بناء سكني وتجاري.
السعودية	400	على مدى 5 سنوات منها 155 كاستثمارات حكومية خلال سنة 2011 فقط في إطار استثمارات في قطاعي التعليم والبنية التحتية لتحفيز النمو.
الإمارات	350	المتبقي من خطة بقيمة 530 مليار دولار تم إعلانها سنة 2009 كاستثمارات متوقعة خلال الـ 5 سنوات المقبلة بمشاركة القطاع الخاص.
عمان	33.3	كإنفاق استثماري متوقع في إطار الخطة الخمسية 2011-2015
اليمن	29	في إطار برنامج استثماري ضمن خطة التنمية الرابعة 2011-2015، لتمويل مشاريع جديدة وأخرى قيد التنفيذ.
الكويت	104	ضمن مشروعات خطة التنمية المعلنة سنة 2010 والتي تم البدء في تنفيذ عدد من مشروعاتها

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 105.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

		وتتضمن البنية الأساسية والنفط.
مصر	85.3	كاستثمارات مقدرة في آخر سنتين للخطة الخمسية السادسة منها نحو 42,7 استثمارات خطة 2010-2011 ومثلها في خطة 2011-2012 بمشاركة القطاع الخاص.
العراق	200	ضمن خطة طويلة المدى وشراكة تنموية مع الأمم المتحدة وتشمل قطاعات الطاقة والاسكان والبنية التحتية.
الأردن	18	ضمن مشروعات الخطة الوطنية للطاقة حتى سنة 2020.
المغرب	21	خلال سنة 2011 من قبل الحكومة لتحديث البنية التحتية الرئيسية مثل الطرق والموانئ وتخفيف حدة الفقر في المناطق النائية.
تونس	12	خلال سنة 2011 من الحكومة.

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 106

2- المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة: طرأت تطورات عديدة على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة والاقتصادية، الجديدة والقائمة، في معظم الدول العربية، حسب البيانات القطرية الواردة، وكذا المواقع الإلكترونية الرسمية المعنية بتلك المدن والمناطق. وتشير البيانات المتاحة إلى وجود 35 منطقة حرة عربية موزعة على 13 دولة، بحجم تجارة بينية يبلغ نحو 8 مليارات دولار. كما تشير البيانات الدولية إلى أن عدد المناطق الحرة في العالم تجاوز 5 آلاف منطقة¹.

وعلى صعيد الجهود القطرية لبعض الدول العربية ففي الأردن، تم تخصيص أراض ومبان صناعية مطورة للمستثمرين وتطوير المدن الصناعية. أما الجزائر فقد انتهت من إنشاء منطقة صناعية ببرج بوعرييج يتم تأهيلها لاحتضان مشاريع استثمارية، كما يجري العمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة بتمويل حكومي. وشهدت اليمن تطورات جديدة في 7 مناطق صناعية في مناطق مختلفة من اليمن، وإنشاء 11 منطقة صناعية جديدة بمصر في مناطق مختلفة، وكذا إصدار قرارات لدعم المشاريع القائمة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة العام. وفي الإمارات شهدت معظم المناطق الصناعية والحرة تطورات ايجابية، إضافة إلى مناطق حرة وصناعية، قيد الإنشاء. أما السودان فقد شهد تأسيس 4 مناطق صناعية ومنطقة حرة. وفي السعودية تم إنشاء 16 مدينة صناعية بالإضافة إلى تطوير العديد من المدن الصناعية القائمة، وفي العراق تم إنشاء 7 مناطق صناعية تجارية. وتمتلك تونس أكثر من 100 منطقة صناعية معظمها مناطق صغيرة موزعة على كافة أنحاء الدولة، ومن المتوقع إنشاء 35 منطقة صناعية. وفي البحرين، صدر قرار رئيس الوزراء في

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 113.

فيفري 2010 بتحديد 8 مناطق صناعية بعضها يعمل بنظام المناطق الحرة. وفي المغرب تم إنشاء 6 مدن صناعية متخصصة في مجال الصناعات الغذائية والزراعية. وفي ليبيا تم إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة تضاف إلى 5 مناطق صناعية قائمة بالفعل، و 11 منطقة صناعية جديدة قيد الانشاء. وفي سوريا تسعى الحكومة لإنجاز 25 منطقة صناعية، أما في فلسطين، فهناك العديد من مشاريع المدن الصناعية، قيد التنفيذ، في بيت لحم وأريحا وجنين وغزة¹.

3- فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها: بلغت الفعاليات الترويجية التي نظمتها 6 دول عربية، توافرت منها البيانات 67 فعالية محلية وخارجية، توزعت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ودورات تدريبية ومنتديات واحتفاليات واجتماعات، هدفت بمحملها إلى تحسين المناخ الاستثماري للقطر واستقطاب المستثمرين وترويج الفرص الاستثمارية الواعدة، والتي تركزت في مصر واليمن والإمارات والأردن. وركزت أنشطة الترويج على معظم القطاعات، وخصوصا السياحة، نقل التكنولوجيا، الخدمات، العقار، مشاريع البنية الأساسية، المياه والطاقة. بينما بلغت الفعاليات الترويجية التي شاركت بها 12 دولة عربية، وردت منها البيانات 69 فعالية ترويجية توزعت ما بين مؤتمرات، ملتقيات اقتصادية واستثمارية، معارض وورش عمل وندوات دولية، وقد برزت كل من مصر والإمارات ولبنان والأردن. هدفت مشاركات الدول العربية في تلك الفعاليات بشكل أساسي للتعريف بالمناخ الاستثماري السائد في الدول العربية، ترويج الاستثمار وعرض الفرص المتاحة في المناطق العربية الحرة، تعزيز الشراكات مع حكومات الدول المصدرة لرؤوس الأموال والتكتلات الاقتصادية المختلفة، وتبادل خبرات الترويج للاستثمار².

4- الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية: فيما يتعلق بإرسال وفود للخارج وتنظيم زيارات خارجية ترويجية، قام 40 وفدا ترويجياً من 3 دول عربية توافرت منها البيانات، بزيارات ترويجية إلى غيرها من الدول العربية والعديد من الدول الأوروبية، الآسيوية، الأفريقية وأمريكا الشمالية. وسعت الوفود الترويجية خلال زيارتها إلى التعريف بالبيئة الاستثمارية، والترويج للفرص الاستثمارية في العديد من القطاعات وخاصة الطاقة، الأدوية، التعدين، العقارات والسياحة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتبادل المعلومات وتعزيز وتبادل الاستثمارات

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 118. (بتصرف)

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

المباشرة. أما فيما يتعلق باستقبال الوفود الزائرة، فقد استقبلت 6 دول عربية توافرت منها البيانات 53 وفدا تجاريا واستثماريا من دول عربية وأوروبية، أمريكية، آسيوية وأفريقية، بهدف الاطلاع على بيئة الاستثمار والتعرف على الفرص المعروضة¹.

5- جهود الترويج الأخرى: شملت الجهود الترويجية الأخرى تطورات عديدة تمثلت أهمها فيما يلي²:

- قيام عدد من الدول العربية بمواصلة مساعيها لافتتاح عدد من مكاتب التمثيل الخارجية والدخول في عضوية جهات دولية وإقليمية معنية بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وخاصة المؤسسات الدولية المعنية بمتابعة مناخ وأداء بيئة الأعمال في تلك الدول.

- تنفيذ عدد من الدول العربية لحمالات الترويج الإعلامية والإعلانية وتشمل: إنتاج مواد ترويج للاستثمار مثل إعداد خرائط استثمارية ودراسات قطاعية حيوية، تأسيس قواعد بيانات خاصة بالاستثمار وأخرى خاصة بالمستثمرين، إنتاج إعلانات تلفزيونية وأقراص مدججة ترويجية لبيئة الاستثمار في الدول العربية.

- قيام بعض الدول بنشر تلك المواد الترويجية عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك الإلكترونية، حيث كثفت معظم الدول العربية جهودها في هذا المجال، والتي تمثلت في تأسيس مواقع شبكية جديدة أو تطوير القائم منها من حيث المضمون والشكل والتي تعد ضمن أهم تقنيات ترويج الاستثمار الحديثة التي يمكن استخدامها بصورة شاملة وسريعة في تنفيذ كافة أوجه أنشطة الترويج للاستثمار.

- كثفت معظم الدول العربية من جهود تطوير مواقعها الشبكية المعنية بالترويج للاستثمار في اقتصاداتها عبر تغذيتها بالمزيد من المعلومات وخرائط وفرص وتشريعات وإجراءات ومستجدات الاستثمار، كما واصلت المؤسسة تطوير وتحديث موقعها الشبكي بالمزيد من الإحصاءات وقواعد البيانات والدراسات والمطبوعات ذات الصلة بتشجيع الاستثمار إلى الدول العربية.

¹ - نفس المرجع، ص 117. (بتصرف)

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص 118 - 119

- ثالثاً: الآفاق المستقبلية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية: تتمثل أهم العناصر الواجب توفرها قصد تحسين مناخ الاستثمار فيما يلي¹:
- أن تتمتع جميع الدول العربية بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) وتنقية الأجواء السياسية العربية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة؛
 - وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية وثباتها مما يساعد على بناء ثقة المستثمر العربي في مناخ الاستثمار؛
 - جمع التشريعات الاقتصادية والاستثمارية في تشريع اقتصادي عربي واحد يبنى على الشمول والوضوح وذلك على غرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلاد العربية باعتبارها الرائدة في مجال الاتفاقيات الجماعية في مجال الاستثمار على المستوى الدولي؛
 - العمل وفي إطار صندوق النقد العربي على وضع آلية عمل السوق النقدية العربية والتي من خلالها يتم تبادل رؤوس الأموال العربية، والحصول على القروض وتسوية الديون بين مؤسسات التمويل العربية بدلا من اللجوء إلى الأسواق الدولية عند إجراء مثل هذه العمليات؛
 - الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية؛
 - إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة بلا رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير، والتي من شأنها جذب وتوظيف رؤوس الأموال العربية بينياً؛
 - توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الدول العربية؛

¹ - أنظر:

- حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي (الواقع، العقبات والآفاق المستقبلية)، المؤتمر العلمي الخامس حول : نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 2007/07/5-4، ص ص 19-20.
- الفرجاني سالم أحمد ، الاستثمارات العربية البينية مسيرة عقد من الزمن، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد الحادي والعشرون، الكويت، 2003، ص ص 48-49.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

- إقامة واستثمار المعارض الدولية لعرض البرامج المفصلة والكتيبات عن فرص الاستثمار في الدول العربية،
- ربط حجم الإعفاء الضريبي بحجم التصدير محلياً فكلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي مما يشجع ذلك على زيادة الإنتاج مستقبلاً ومنح مشاريع أخرى يؤدي إلى امتصاص أيدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة؛
- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية في الدول العربية لإعطاء فرصة أكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات؛
- توعية المواطن العربي بالإقبال على السلع الوطنية في دولته وأيضاً السلع العربية الأخرى الموجودة عنده من أجل دعم العمل العربي المشترك؛
- التخلص من الروتين والتعقيدات الإدارية في حالي الاستيراد والتصدير وتوحيد الإجراءات الجمركية وتقليص البيروقراطية واستكمال القوانين المتعلقة بالاستثمار كحزمة واحدة؛
- تكثيف تطبيق أنظمة الجودة والمواصفات الدولية ايزو 9000 وتوابعها على السلع المنتجة محلياً في الدول العربية من أجل المقادرة التنافسية مع السلع الأجنبية داخل الدول العربية وخارجها؛
- تطوير الأسواق المالية العربية والبورصات العربية بشكل خاص عن طريق تحويل الاستثمارات إلى سندات وعقود قابلة للتداول المستمر في البورصات المحلية والدولية وذلك لاستقطاب رأسمال عربي ومنافسة الأسواق المالية الأجنبية المتطورة بما تقدمه من خدمات وأمان وحرية وقابلية للتداول وسيولة ومردود للمستثمرين؛
- تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء القطاعين العام والخاص؛
- تطوير أداء الأجهزة المشرفة على الاستثمار في الدول العربية من حيث الإمكانيات البشرية وتدريبهم ورفع الكفاءة الإنتاجية باستمرار وإعطاء الحوافز والامتيازات للقائمين على أجهزة الاستثمار وتقليل الروتين والإجراءات للحصول على ترخيص للاستثمار المحلي والأجنبي بوقت قصير؛
- تشجيع العمل العربي المشترك باستمرار وذلك من خلال تخفيف قيود انتقال الأيدي العاملة في ما بين الدول العربية وإقامة المشاريع المشتركة العربية بأمانة وصدق لتعود بالنفع على شعوب الدول العربية.

المبحث الثالث: المشروعات العربية المشتركة كنواة أساسية للاستثمارات العربية البينية
تعد المشروعات العربية المشتركة من أهم أنواع الاستثمار العربي البيني المباشر لكونها تسمح بتجميع الموارد المختلفة من عدة دول عربية واستغلالها على نحو أفضل، ولهذا سنحاول من خلال المبحث التعرف على المشروعات العربية المشتركة بداية بمفهومها وكذا أهدافها مروراً بالتطور التاريخي لها، بالإضافة إلى أشكالها والمشاكل التي تعاني منها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف المشروعات العربية المشتركة

تسعى المشروعات العربية المشتركة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وقبل ذلك ينبغي التعرف على مختلف التعاريف التي تناولت هذا المصطلح بالإضافة إلى التطور التاريخي للمشروعات العربية.

أولاً: تعريف المشروعات العربية المشتركة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة، والتي اشتملت على صيغ مختلفة ومفاهيم كثيرة تباينت بعض جوانبها، لكنها أجمعت على مفهوم اقتصادي واحد.

- **التعريف الأول:** يعرفها بعض المتخصصين بأنها تلك المشاريع المقامة وفقاً للقوانين الجارية المعمول بها في إطار مجموعة من الاتفاقيات العربية التي تشترك في إقامتها أطراف عربية سواء كانت مؤسسات قطاع عام أو خاص أو مختلط، وتكمن استراتيجيتها في القيام بنشاط تجاري أو مالي أو خدمي يستهدف تحقيق منافع اقتصادية للوطن العربي برمته، ويعزز التشابك والتلاحم بين كافة أقطاره، ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية بين تلك الأقطار، مما يؤدي إلى منافع التكامل الاقتصادي العربي¹.

- **التعريف الثاني:** يعرفه دليل المشروعات العربية المشتركة بأنه المشروع الذي يقوم بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية، ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة، ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد إلا أنه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من قطر².

¹ - براقوي سميح مسعود ، المشروعات العربية المشتركة (الواقع والآفاق)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، العدد 17، بيروت، لبنان، 1988، ص 20.

² - أنظر: - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 120.

- أحمد فضل سماح ، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 157.

ثانيا: التطور التاريخي للمشروعات العربية المشتركة

للقوف على مجمل الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية العربية لابد من الرجوع إلى الأدلة، والتي يمكن حصرها فيما يلي¹:

- دليل المشروعات العربية المشتركة والمشروعات الدولية المشتركة، الذي أصدرته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول عام 1977.

- المشروعات العربية المشتركة والاتحادات النوعية والمشروعات العربية والأجنبية المشتركة، الذي أصدرته الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة 1977.

- دليل المشروعات العربية المشتركة العربية- العربية والعربية الدولية، والذي أصدرته الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية والأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، ويعتبر هذا الدليل الذي يضم 521 مشروعا من أهم هذه الأدلة المنوه بها.

إلا أن هذه الأدلة لا تتوفر على بيانات دقيقة ومعطيات تسمح برؤية الدور الاندماجي لاقتصاديات الدول العربية، أو توضح مشاريع الشراكات الاقتصادية العربية، فهي تقتصر على ذكر اسم تلك المشاريع وتاريخ تأسيسها، وأهدافها وقيمة رأسمالها المصرح به، وذكر شكلها القانوني وتكاليف الإنتاج والعمالة، وهو أمر فسر بعض الباحثين بطابع السرية الذي يلف مشاريع الشراكات الاقتصادية العربية.

وفيما يتعلق بتاريخية الشراكات الاقتصادية العربية يمكن إرجاع بدايتها إلى فترة ما بعد تأسيس جامعة الدول العربية، وتحديدًا إلى بروتوكول الاسكندرية* الذي اشتمل بنده الخامس المتعلق بفلسطين على اقتراح خاص " بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين"، وفي سنة 1946 وافق مجلس الجامعة على تأسيس شركة عربية

¹ - أنظر:

- إبراهيم قادي، الشراكات العربية الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية المستدامة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.maktoob.com بتاريخ 13 / 03 / 2007، نقلا عن سماح أحمد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 159-164.

- أحمد فضل سماح، مرجع سبق ذكره، ص 159 - 160.

* - الموقع في 7 / 10 / 1944، من قبل رؤساء الوفود العربية للمؤتمر العربي العام والذي اتفق على أساسه بإنشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة آنذاك.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

لاستغلال الأراضي الزراعية في فلسطين وشرائها، وذلك بغرض التصدي للمخطط الصهيوني الذي كان يروم التغلغل الاقتصادي في فلسطين.

كما وافقت الجامعة العربية على إنشاء شركة البوتاس العربية بهدف استغلال أملاح البحر الميت بالأردن، وقد تم التوقيع على عقد تأسيسها بين الأردن وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر والبنك العربي، وذلك بتاريخ 6 جوان 1956.

وفي 3 جوان 1957 وقعت شراكة اقتصادية بين الأردن والسعودية ولبنان وليبيا واليمن ومصر والكويت لإنشاء الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه واجه بعض الصعوبات، مما أدى إلى تعديل الاتفاقية بمبادرة من الكويت، وأقرت في 18 ماي 1958.

وفي 17 أبريل 1961 وقعت اتفاقية مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية مشتركة بين الأردن ومصر وسوريا والسعودية والعراق والكويت، وكان الهدف من إنشائها تأسيس مؤسسة نقل جوي عربية مشتركة تستطيع منافسة شركات الطيران الأجنبية، ومد شركات أوسع بين الأقطار العربية، وفي نفس التاريخ أقر مشروع الاتفاقية الخاصة بالشركة العربية للملاحة العربية بهدف القيام بجميع عمليات الملاحة ونقل الأشخاص والبضائع والبتترول برا وبحرا، وقد صدر مشروع هذه الشركة عن المجلس الاقتصادي العربي.

وفي 17 ديسمبر 1963 وقعت اتفاقية اقتصادية عربية مشتركة بين سوريا والعراق ومصر والكويت لإنشاء الشركة العربية لناقلات البترول، وكان الهدف من هذه الشراكة الاقتصادية هو تمكين الدول العربية من الحصول على فائدة أكبر من ثروتها البترولية عن طريق أرباح عمليات النقل وتحسين مركز المساومة العربي إزاء شركات النفط الأجنبية.

وفي 3 أبريل 1964 دخلت إلى حيز التنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي للجامعة العربية.

وقد شهدت فترة السبعينات تناميا ملحوظا في المؤسسات العربية المشتركة، وتزايدت في الاهتمام بالتعاون الاقتصادي، وبدرجة أكثر في الحقل المالي، وخلال هذه الفترة أنشئت عدة منظمات عربية متخصصة أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في 11 مارس 1972، والأكاديمية العربية للنقل البحري في 26 ماي من نفس السنة، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في 5 سبتمبر 1978، وصندوق النقد العربي في 11 فيفري 1977، والمنظمة العربية للسياحة في 5 سبتمبر 1978، إلى جانب إقرار اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين دول الجامعة العربية في 14

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

مارس 1977، واتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي لمعدات الطيران 26 فيفري 1979، فضلا عن إنشاء العديد من المشاريع العربية ذات التمويل المشترك¹.

وبالنظر للأهمية المتميزة التي منحها المجلس الاقتصادي للمحور المالي، فقد صادق على مجموعة من الاتفاقيات والقرارات والتوصيات التي تضمن خلق المناخ التشريعي الملائم لتدفق المال العربي والإسهام في التنمية العربية المشتركة وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتضافرت جهوده مع جهود مجلس الوحدة الاقتصادية في إقرار مشروع اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 16 فيفري 1970، وتوجيه الصناديق العربية لإعطاء الأولوية لمشاريع البنى الهيكلية، ودعوة المؤسسات المالية العربية لتوظيف جزء من أموالها ونقل بعض أرصدها إلى المؤسسات العربية، وفي الوقت نفسه أقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أربع اتفاقيات وهي²:

- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية في 28 أوت 1970؛
- اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب في 3 ديسمبر 1973؛
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في 3 ديسمبر 1973؛
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الأقطار العربية المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الأقطار العربية سنة 1974.

ثالثا: أهداف المشروعات العربية المشتركة: تلعب المشروعات العربية المشتركة دورا هاما في تحقيق العديد من الأهداف، والتي من أهمها مايلي³:

- تعزيز الروابط الاقتصادية بين الأقطار المختلفة، وهذا راجع لقدرتها على نقل عنصري العمل ورأس المال بين الدول العربية؛
- تساعد المشروعات العربية المشتركة على توسيع تشكيلة السلع العربية المنتجة، كما تزيد من حجم الناتج الوطني والقطري، إضافة إلى رفع حصة التبادل التجاري العربي مقارنة مع التبادل التجاري العربي - الدولي؛
- تساهم في توسيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية وتطوير السوق الوطنية العربية، وهذا بتوفير الأساس المادي لإقامة الهيئات الاقتصادية والإدارية العربية الموحدة؛

¹ - أحمد فضل سماح، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² - نفس المرجع، ص ص 163 - 164.

³ - جهود التكامل الاقتصادي في مسيرة التعاون لدول الخليج العربية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني بتاريخ

2007/03/13 http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/gcc_20years/Documents/part_3.htm

- تساهم إلى حد كبير في حل مشاكل التمويل والتصريف التي تعاني منها المشروعات الوطنية، إضافة إلى الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير.

وتزداد أهمية المشروعات المشتركة باعتبارها الصيغة التي تمكن من إقامة وحدات انتاجية كبيرة تستفيد من الوفرة الداخلية، الأمر الذي سيمكن من زيادة الاستيعابية سواء فيما يخص الموارد المالية أو البشرية أو المادية الأخرى، واستثمارها بشكل أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ برامج التنمية الطويلة الأمد، كما تمثل إطارا لاستيعاب المشاريع التي تحولت ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

المطلب الثاني: أشكال المشروعات العربية المشتركة

يمكن تصنيف المشروعات المشتركة إلى عدة أنواع سواء من حيث عدد الأعضاء، أو من حيث الإطار الجغرافي، أو من حيث القطاعات الاقتصادية التي توطنت فيها هذه الشراكات أو من حيث أهدافها التنموية.

أولاً: مراحل المشروعات العربية المشتركة: يمكن تقسيم المراحل التي مرّت من خلالها المشروعات العربية المشتركة إلى ثلاث مراحل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

1- المرحلة الأولى: بدأت فكرة إنشاء المشروعات العربية مبكراً وتحديدًا في الأربعينيات من القرن الماضي، حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الثالث في 10 أبريل 1964 على إنشاء شركة مساهمة لاستغلال وشراء الأراضي في فلسطين، وبعدها بعشر سنوات تقرر إنشاء شركة البوتاس العربية من قبل المجلس الاقتصادي العربي وذلك في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وقد نفذ في تلك المرحلة حوالي سبعة مشروعات حتى عام 1973، ومن الواضح أن تلك المرحلة لم تشهد نمواً يذكر للمشروعات العربية المشتركة.

2- المرحلة الثانية: ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الإنعاش والنمو والازدهار للمشروعات العربية المشتركة، ويمكن أن تشمل الفترة من 1973-1989، أي بعد حرب أكتوبر سنة 1973، وما بعد حرب الخليج الثانية مباشرة حيث شهدت فترة السبعينات بعد الحرب بداية الظهور الحقيقي

¹ - أنظر:

- أحمد فضل سماح، مرجع سبق ذكره، ص 165، 168.

- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 677.

للمشروعات العربية المشتركة في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة، حيث أخذت مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجد طريقها للتنفيذ الفعلي، وتمكنت الأقطار العربية المصدرة للبتروول من إقامة العديد من المشروعات في قطاع البتروول النقل البحري، بناء وإصلاح السفن، الاستثمارات والخدمات البتروولية، كما ظهرت خمس مؤسسات تمويلية في نطاق المبادرات القطرية، وفي نفس الوقت ظهرت محاولات خارج إطار المنظمات العربية أسفرت عن إنشاء أعداد أخرى من المشروعات العربية والدولية وذلك من خلال مساهمات القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط¹.

3- المرحلة الثالثة : والتي تبدأ بعد حرب الخليج الثانية أوت 1990 ، أي بعد الغزو العراقي للكويت، والتي تميزت بالجمود تقريبا حيث يبدو أنه من تبعات حرب الخليج الثانية سنة 1990 ، العزوف التام عن إقامة مشروعات عربية مشتركة. ففي سنة 1996 اتخذت توصيات في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء ثلاث شركات عربية قابضة في مجال التسويق، التعبئة والتغليف والتأجير التمويلي².

ثانيا: أنواع المشروعات العربية المشتركة: يمكن للمشروعات العربية المشتركة أن تتخذ عدة أشكال وفقا لعدة معايير كما يلي:

1- على أساس الأطراف المشاركة فيها: يمكن تصنيفها إلى نوعين³:

1-1 - مشاريع ثنائية: حيث تتم الشراكات الثنائية بين بلدين عربيين يكون هدفها تشجيع التعاون الاقتصادي بينهما، كما هو نموذج اتفاقيات التعاون السوداني- المصري، والتعاون السوداني الكويتي، والتعاون السعودي المصري.

ورغم أن الشراكات الثنائية بين الدول العربية محدودة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى ثلاثة مشروعات عربية هامة:

- البنك العربي الافريقي الذي أنشئ بين مصر والكويت سنة 1964 رغم الاختلافات السياسية؛
- مؤسسة الخطوط الجوية اليمنية التي أنشئت بين مصر واليمن في إطار شراكة اقتصادية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 181.

² - نفس المرجع، ص ص 182 - 183.

³ - عبد الرحمن حمادي، المشروعات المشتركة في مسيرة التكامل العربي، مجلة الوحدة، العدد 89، المجلس القومي للثقافة القومية، الرباط، المغرب، 1992، ص 129.

- اتفاقية تنظيم مياه وادي النيل بين مصر والسودان سنة 1959.

1-2- مشاريع متعددة الأطراف: أما الشركات الاقتصادية الجماعية متعددة الأطراف فقد جاءت ثمرة لجهود المؤسسات الاقتصادية العربية التي كانت تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، أو إنشاء بعض التكتلات الاقتصادية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي وغيرها من التجمعات الاقتصادية الأخرى.

إلا أن هذه المشاريع الجماعية بعضها تحوّل إلى نصوص وثائقية رسمية، ولكن النادر منها وجد الطريق إلى التطبيق العملي، أو حتى بعض التطبيق. وأكثر الاتفاقيات المنشئة للمشاريع العربية الجماعية قد تم إعدادها في إطار جامعة الدول العربية فأصابها بالتالي ما يشوب هذا الإطار من قيود ومعوقات تقليدية.

2- على أساس الهدف الذي ترمي إلى تحقيقه: يمكن أن تصنف إلى ثلاث أصناف كما يلي¹:

1-2- المشروعات المشتركة التي تهدف عامة إلى تقوية حركة التكامل الاقتصادي العربي: وتشمل هذه المجموعة أساساً تلك المشروعات التي بادرت بها جامعة الدول العربية من خلال المجلس الاقتصادي، والتي بادر بها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. والمجلس الاقتصادي العربي في جامعة الدول العربية كان سابقاً إلى تشجيع إقامة مثل هذه المشاريع، إلا أن معظم المحاولات التي تمت لم تحقق النجاح المطلوب باستثناء شركة البوتاس العربية .

2-2- المشاريع المشتركة التي تستهدف التنمية المتكاملة لقطاع إنتاجي معين في عدة بلدان : ومثل هذه المشروعات أقامتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الأوبك)، وقد تم بالفعل إنشاء خمسة مشروعات مشتركة بين أعضاء هذه المنظمة، تتناول النقل البحري للنفط، بناء وتصليح السفن، الاستثمارية النفطية والخدمات الإنتاجية، الاستثمارية الهندسية في المجال النفطي².

¹ - حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل العربي، المنظمة العربية الإدارية، الجزء الأول، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004، ص ص 422 - 423 .

² - عبد القادر معاشو، الأوبك منظمة اقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 1982، ص 422.

2-3- المشروعات المشتركة التي تستهدف تنمية قطاع معين في بلد ما: ومثل هذه المشروعات تقع أساسا ضمن اهتمامات الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم بدور فعال في هذا المجال وثمة أولويات يعتمدها الصندوق في اختيار المشروعات الاقتصادية المشتركة التي يساهم في تمويلها، وهذه تتناول تنمية الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات كهرباء، موانئ، تنمية الموارد الطبيعية في المناطق التي تهتم قطرين أو أكثر، والتي يمكن تنميتها بصفة مشتركة وتوسيع وتعميق القاعدة الصناعية عن طريق تنمية الصناعات الهندسية والصناعات المتقدمة تكنولوجيا وتنمية الطاقة الإنتاجية في مجال الزراعة والغذاء على المستوى الوطني، وتطوير وتدعيم مؤسسات التدريب والبحث العلمي، وقد قام الصندوق بتمويل العديد من المشروعات العربية خاصة في مجالات المواصلات إلا أن أبرز إنجاز له هو إنشاء الهيئة العربية للإئتماء والاستثمار الزراعي كمؤسسة عربية جماعية لتنمية القطاع الزراعي في السودان وفقا للاحتياجات العربية، وبما يؤمن اكتفاء ذاتيا على المستوى العربي في عدد من المنتجات الزراعية.

المطلب الثالث: مشاكل المشروعات العربية المشتركة

تعاني المشروعات العربية المشتركة من جملة من المشاكل والمعوقات كانت ولا زالت تقف عائقا أمامها في تحقيق أهدافها وبلوغ مبتغاهها. وتظهر هذه المشاكل والمعوقات تبعا للمرحلة التي يمر بها المشروع المشترك سواء كان ذلك في مرحلة الإعداد أو مرحلة التنفيذ.

أولا: أثناء مرحلة إعداد المشروع: في هذه المرحلة نجد معوقات كثيرة نذكر منها¹:

- عدم وجود دليل عربي موحد لإعداد وتقييم المشروعات العربية المشتركة، يشتمل على معايير وأساليب واضحة قابلة للتطبيق، وتتلاءم مع معطيات الظروف العربية الاقتصادية منها والاجتماعية، وتستخدم كفاءة إلزامية في العملية التقييمية، فهذا الأمر ذو أهمية بالغة، حيث أن غيابها يؤدي إلى عرقلة الإجراءات المؤدية لإقامة المشاريع العربية المشتركة، ويتجلى تأثير هذه المعوقات عند تحديد الموقع الملائم للمشاريع المقترحة، حيث يصعب استكمال الدراسات التفصيلية المبنية على أسس عملية معترف بها لاختيار انبساط المواقع المتاحة؛
- شح الموارد المالية اللازمة لتسيورها، وفي بعض الأحيان قلة رأس المال؛
- الافتقار إلى المراكز التنظيمية والإدارية، والتي يتم معظمها لأسباب سياسية أو انتمائية، ونتج عن ذلك بعدين قد يهدمان مسيرة المشاريع العربية وهما:

¹ - زياد بن علي عربية، مدخل المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - دراسة تقويمية-، مجلة المال والصناعة، العدد 14، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 1996، ص 100.

-محاولة الإصرار على التوظيف على أساس نسب مئوية متساوية بين المساهمين : وهذا بغض النظر عما إذا كان المترشحون مؤهلون أم لا، أو أنه الرجل غير المناسب. فيجب إذا توقيف هذه التعيينات السياسية والعمل بقاعدة الرجل المناسب، إضافة إلى اعتبار مدخل الكفاءة لا مدخل الجنسية في ذلك.

-ضرورة أن يكون الولاء للموظف في المشاريع المشتركة للمؤسسة لا الوطن الذي ينتمي إليه: لأن في ذلك تعطيل للأسس الأساسية للإدارة، والتي تجعل سيطرة القيادات التنفيذية على الموظفين ضرباً من المستحيل، مما يؤدي بالمؤسسة إلى الإنهيار.

كما تظهر هنالك معوقات ومشاكل أثناء مرحلة التنفيذ تتمثل في الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في إنشاء المشروعات العربية المشتركة، وخضوع أغلبها لإجراءات روتينية مبالغ فيها لإتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل السلطات التشريعية في البلدان العربية المساهمة، فمن شأن ذلك أن تطول المدة الزمنية الفاصلة بين التوقيع على المشاريع وتنفيذها.

ثانياً: أثناء مرحلة التشغيل الفعلي للمشروع: لعل هذه المعوقات هي الأهم في مسيرة المشروع العربي المشترك، ويمكن تلخيصها في مايلي¹:

- نقص الوضوح في النصوص المتعلقة بالمزايا والحصانات، وامتناع بعض الدول المساهمة عن تقديم مزايا تنافسية لمنتجات المشروعات العربية المشتركة، إضافة إلى امتناع بلدان المقر أحياناً عن تنفيذ الواجبات الملقاة عليها في هذا الشأن؛

- عدم النصّ تفصيلاً وتحديدًا على الإعفاءات الجمركية وما يدخل في حكمها، إضافة إلى عدم إلزام الأحكام التأسيسية للبلدان ذات العلاقة بإعفاء الشركة من قيود التصدير على منتجاتها واستيراد مستلزماتها؛

- النقص والغموض في الأحكام التأسيسية المتمثلة في عقد التأسيس والنظام الأساسي، وعدم شمولها على كثير من البنود المهمة المتعلقة بالنواحي التسويقية والإنتاجية وغيرها؛

- سرعة تغيير الكوادر العليا الممثلة للبلدان الأعضاء في مجالس الإدارة والإدارة العليا، وظهور كوادر جديدة بين الحين والآخر لا دراية لها بأعمال الشركة، مما يعرقل نشاطها ويحد من إنجازاتها؛

- صعوبة الحصول على الكوادر المؤهلة ذات الخبرة المتخصصة، وهذا راجع للسببين التاليين:

¹ - زياد بن علي عربية، مدخل المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - دراسة تقويمية-، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار كمدخل لتشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة

- منافسة القطاع الخاص للمشروعات العربية المشتركة، حيث أنه يدفع أجور ورواتب وامتيازات عديدة لا تستطيع بعض المشروعات تقديمها؛
 - نقص العمالة الفنية المؤهلة وخاصة في المجالات الصناعية، والافتقار إلى كوادر القيادة المؤهلة تأهيلا مهنيا عاليا، والتي بوسعها قيادة السفينة العربية مستقبلا؛
 - الازدواجية ما بين المشاريع القطرية والمشاريع العربية المشتركة، لأن الكثير من البلدان العربية اتجهت نحو إقامة مشاريع قطرية خاصة بها تشبه المشاريع العربية المشتركة، وهو ما يؤدي إلى ظهور التنافس بينها، مع الحد من إنشاء المشروعات العربية المشتركة وإضعاف فاعلية العمل الاقتصادي العربي المشترك؛
 - غياب التنسيق الضروري فيما بين المشاريع المشتركة القائمة والمشاريع القطرية في مجالات الاستثمار والإنتاج لدعم اقتصاديات البلدان العربية، وتعزيز التبادل التجاري بينها؛
 - عدم وجود هيئة تختص بمتابعة أعمال المشروعات العربية المشتركة، ودراسة المشاكل التطبيقية التي تواجهها، وإيجاد الحلول الملائمة لها؛
 - نقص الإحصائيات والبيانات وقصور المتاح منها عن تحقيق أغراض الدراسات اللازمة لتقوم أداء المشروعات العربية المشتركة؛
 - غياب التنسيق بين المشاريع العربية المشتركة القائمة سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف، مما يقلل من فعاليتها التكاملية في الاقتصاد العربي؛
 - تأثير الظروف السياسية غير المتواترة في المنطقة العربية من حيث إقامة متابعة بعض المشاريع المشتركة، أو تعثر القائم منها أو تصفيتها، حتى وإن كانت تمارس نشاطها بنجاح؛
 - التأخر في دفع المساهمات وحصص المساهمة، فيؤدي ذلك إلى تأخر الجمعية التأسيسية والانطلاق في نشاط الشركة؛
 - ضالة الأموال المخصصة للمشاريع التمويلية العربية المشتركة؛
 - تشابك أهداف العديد من المشروعات العربية المشتركة، وصعوبة تصنيفها وتوزيعها على القطاعات المختلفة.
- ثالثا: معوقات أخرى:** كما يمكن أن نجد معوقات أخرى تحد من نشاط المشروعات العربية المشتركة تتعلق بـ¹:

¹ - صالح الحميدان، مداخلة حول ورقة الشيخ صالح كامل عن : معوقات الاستثمار في الوطن العربي في ضوء تجربة الشركة العربية للاستثمار، مؤتمر النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج، البحرين، بدون سنة النشر.

- فرض القيود على التحويلات المصرفية إلى الخارج؛
 - تعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية في بعض الدول العربية؛
 - عدم إعطاء سمة دخول العاملين فيها؛
 - عدم وضوح كيفية حساب سعر الطاقة والمرافق العامة، وتسعير المنتجات؛
 - حالة التراجع الاقتصادي الذي تعاني منه الأمة العربية؛
 - البيروقراطية وتفسيراتها المتضاربة للأحكام التأسيسية للمشروعات العربية المشتركة؛
 - تدهور سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار مقابل العملات الأخرى الحرة القابلة للتحويل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة مساهمة الطرف أو الأطراف المشاركة.
- 1- المعوقات الإدارية:** إن تحديد السياسات الاستثمارية للمشاريع، وإلزام الإدارات التنفيذية بتطبيقها، ومحاسبتها على التقصير في ذلك، يعتبر من المهام الأساسية لمجالس الإدارة، وكم من مشروع غلقت الشركة عليه الآمال العريضة قد تعثر أو فشل في تحقيق أهدافه بسبب ضعف وسوء الإدارة، ولعل من أهم أسباب مظاهر ضعف الإدارة¹:
- تدخل حكومة البلد المضيف للمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إختيار أعضاء مجلس الإدارة أو في نطاق ممارسة هذه الإدارة لاختصاصاتها، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة لا تنسجم مع توجيهات المساهمين في المشروع، وتتضح حدّة هذا الوضع بشكل خاص في المشاريع التي تساهم فيها إحدى مؤسسات القطاع العام للدول المضيفة؛
 - عجز الإدارة عن تسيير المشروع بالشكل الملائم بسبب تأثيرات العمل النقابي في بعض الدول وما تفرزه من سلبيات تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، وزيادة تكاليفه، وتدني قدرته على المنافسة في الأسواق الاستهلاكية (الإضرابات، المطالب العمالية المبالغ فيها)؛
- 2- تدني مستوى دراسات الجدوى:** أكّدت الخبرة العملية على أرض الواقع أن معظم دراسات الجدوى التي تعاملت معها الشركة لم يرق إلى المستوى المهني المطلوب، إما لنزوع هذه الدراسات نحو الإفراط في التفاؤل أو لعدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع وعدم تقديرها لاحتياجاته الفعلية. ويعود ذلك في أغلب الحالات إلى أن معظم هذه الدراسات نظرية لا تستمد إسقاطاتها من الواقع، وإلى صعوبة التعرف على الظروف المحلية الخاصة بالبيئة الاستثمارية التي سيقام فيها المشروع وما يفرز ذلك من متطلبات مصيرية تتعلق بتقدير التكاليف الحقيقية، وتحديد المردود الفعلي،

- نفس المرجع السابق، ص 6.1

واختيار التكنولوجيا الملائمة، ودراسة السوق المحلية التي كانت هذه الدراسات معدة من قبل بيوت خبرة أجنبية لها إمكانيات ضخمة وخبرات عريقة.

3- عدم استقرار النظم القانونية: من طبيعة رأس المال أن يفضل الاتجاه إلى الأسواق التي يطبق فيها قانون شامل وواضح لكافة أحكام الاستثمار، وجهة واحدة تتعامل مع هذا القانون، لذلك فإن استقرار وتوحيد المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات الاستثمار وتحديث القوانين لتسهيل الإجراءات المرتبطة بها يعتبران المدخل الأساسي لتوفير المناخ الاستثماري الجيد، فعدم وجود قانون شامل للاستثمار وتبعثر أحكامه في قوانين مختلفة يطرح عددا من المشكلات تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمة للاستثمار فهما صحيحا، كما أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق هذا القانون وعدم التنسيق بينها يؤديان إلى اختلاف الاجتهادات من مسؤول، إلا أنه لا بد من التأكد في نفس الوقت على أن إصدار قانون موحد للاستثمار واضح وصريح وإحداث جهاز مركزي يختص بالإشراف على تطبيق وتفسير أحكامه لا يحلان المشكلة بالضرورة، لأن الأهم من وجود القانون والجهاز المركزي هو التطبيق الفعلي لهذا لقانون، واستحداث الأجهزة القادرة على حسم المنازعات دون إهدار للوقت، الأمر الذي يستدعي توافر نظام قضائي فعال وعادل من ناحية وسلطة التنفيذية محاذية وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية من ناحية أخرى، إلا أن فاعلية القضاء لا تتطلب العدل والسرعة والقدرة على تنفيذ الأحكام فحسب، بل تتطلب أيضا أن يكون ذلك بتكلفة معقولة غير مبالغ فيها¹.

4- الافتقار إلى البنية الأساسية: إن عدم توفر مرافق البنية الأساسية التي تيسر تنفيذ المشروع بتكاليف مجدية، من خدمات النقل والموانئ والمطارات والاتصالات ومصادر الطاقة يعتبر من أهم معوقات جذب الاستثمار، ويترتب على عدم توفر تلك المرافق تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية ينعكس أثرها السلبي مباشرة على المردود.

5- خلل السياسات النقدية: لاشك أن مشكلة تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعار صرفها والقيود المفروضة على تحويلات المستثمرين تأتي في مقدمة مظاهر خلل السياسات النقدية لبعض الدول العربية، وقد أدى تدهور قيمة العملة المحلية إلى انخفاض القيمة الحقيقية لبعض استثمارات الشركة.

كما أن القيود والإجراءات المعقدة التي تخضع لها التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية تجعل

¹ - صالح الحميدان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المستثمرين يتجهون إلى أسواق أكثر جاذبية.

6- الخلل في هيكل تمويل المشاريع: إن عجز الإمكانيات للوفاء بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الاستثمارية وعدم توفر مؤسسات تمويلية في معظم الدول العربية تقدم تمويلا طويل المدى بشروط معقولة، يدفع أحيانا المستثمرين إلى الاعتماد بشكل كبير على القروض القصيرة الأجل بمعدلات فائدة عالية لتمويل الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل. مما أوقعها في دوامة من المشكلات المالية أدت إلى تعثرها أو توقفها نتيجة عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها

7- مشكلات التسويق: لم تتمكن بعض مشاريع محفظة الشركة، وإن كانت قد نفذت باستخدام أحدث التقنيات، من تحقيق الأهداف المتوخاة منها نتيجة عدم قدرتها على تسويق السلع التي تنتجها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخزون وضرورة تخفيض الإنتاج إلى حد قد يفقد المشروع جدواه المالية، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو وجود الحواجز والقيود التي تحول دون انتقال السلع والخدمات بشكل سهل بين الدول العربية، وأن اهتمام القائمين على هذه المشاريع بالأمر الفني المتعلقة بالإنتاج لا يواكبه حتى الآن اهتمام مواز بعملية تسويق الإنتاج، بما في ذلك حاجة المستهلك والتعرف على رغباته، والتعاون مع مؤسسات الضمان الوطنية والإقليمية لتوفير الغطاء التأميني للنشاطات التسويقية بشروط وتكلفة مناسبة، كما قد تتدخل الحكومات أحيانا، لاعتبارات اجتماعية أو سياسية في فرض سعر بيع السلعة بأقل من تكلفة إنتاجها يؤدي إلى تكبد المشروع للخسائر، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن يتوقف تسويق تلك السلعة بعد مدة قد لا تطول لتجنب مزيد من الخسائر، ومن هنا تبدأ سلسلة من المشكلات التشغيلية والتي ما لم تعالج بحكمة وسرعة تؤدي في النهاية إلى فشل المشروع.

8- التساهل في مراقبة تطبيق المواصفات القياسية: تتساهل الدول المضيفة للمشاريع في مراقبة تطبيق المواصفات القياسية المفروضة على السلع التي تباع في أسواقها المحلية، مما يؤدي إلى إغراق بعض تلك الأسواق بمنتجات رديئة ورخيصة الثمن تقف حجر عثرة أمام تسويق منتجات المشاريع ذات المواصفات القياسية بأسعار تحقق عائدا مقبولا على الاستثمار، ومن الطبيعي أن يقود هذا الوضع إذا ما استمر لفترة طويلة إلى تدهور أداء تلك المشاريع وضياع الأموال التي استثمرت فيها.

9- افتقار أسواق المال إلى آليات تمويل المشاريع الجديدة: لم تتمكن أسواق رأس المال العربية؛ بسبب حداتها من أن تلعب دورا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات، حيث لا توجد حتى الآن أدوات خاصة بطرح مشاريع جديدة في هذه الأسواق.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل توصلنا إلى أن مناخ الاستثمار لبلد ما يعتبر العامل الأساسي الذي يسمح بتسهيل تدفق الاستثمارات في البلد المعني، وحتى يصبح مناخا جذابا ينبغي أن تتوفر على مجموعة من العوامل المتمثلة في الاستقرار السياسي والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية الثقافية، وفرّة الموارد وانخفاض تكلفة الانتاج، الاطار القانوني والتنظيمي المناسب، توافر الهياكل القاعدية والحماية الجمركية والحوافز الجبائية والمالية؛

تكمن أهمية الاستثمارات العربية البينية المباشرة في كونها إحدى ركائز التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، باعتبار أن القدرات الاقتصادية للدول العربية من موارد وخدمات ويد عاملة ورؤوس الأموال تدعو إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية وتوظيفها في المنطقة العربية؛ كما أن تدفق رؤوس الأموال العربية يواجه العديد من المعوقات والعراقيل على طريقي حركته في الدخول والخروج عبر الحدود الوطنية، الامر الذي أدى إلى هروبها في غير الدول العربية بحثا عن المناخ الملائم؛

وتعتبر المشروعات العربية المشتركة كمكون أساسي للاستثمارات العربية البينية لكونها تسمح بتجميع الموارد المختلفة من عدة دول عربية واستغلالها أفضل استغلالا، والتي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها سهولة انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية وتطوير السوق الوطنية العربية، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الأقطار المختلفة، مرت المشروعات العربية المشتركة بثلاثة مراحل انطلاقا من فكرة إنشاء المشروعات العربية، مروراً بمرحلة النمو والازدهار لهذه المشروعات وصولاً إلى إقامة العديد من المشروعات العربية. كما يمكن أن تتخذ عدة أصناف وفقا لعدة معايير؛

تواجه المشروعات العربية جملة من المعوقات والتي تقف عائقا أمامها في تحقيق وبلوغ أهدافها.

الفصل الثالث:

**واقع تدفقات الاستثمارات
العربية المباشرة في ظل العولمة
المالية**

تمهيد:

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضحامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد وجود مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

كما أن تدفق رؤوس الأموال العربية تواجه العديد من العراقيل والمعوقات على طريقي حركته في الدخول والخروج عبر الحدود الوطنية، وقد أسهمت العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في اغتراب الأموال العربية الخارجية، كان من بينها عوامل جاذبة من البلدان الأجنبية المستقبلية للأموال وعوامل طاردة من داخل البلدان العربية.

ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على حجم الاستثمارات العربية البينية وأسبابها تناميها أو ضعفها من مرحلة إلى أخرى بالإضافة إلى مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية ليتم في الأخير التعرف على مختلف المعوقات التي تقف أمام تدفق الاستثمارات نحو الدول العربية وبعض السياسات لمعالجة هذه المعوقات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الاستثمارات العربية البينية

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة

شهدت الاستثمارات العربية البينية ابتداء من سنة 2000 زيادة في حجمها حتى سنة 2005 حيث بلغت الحد الأقصى الذي لم يسبق له مثيل من قبل، إلا أن هذا لا يمنع أن هذه النسبة سرعان ما تراجعت خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الديون السيادية. حيث سيتم من خلال هذا المبحث عرض لحجم الاستثمارات العربية البينية وتطورها خلال الفترة 2000 - 2014، بالإضافة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة وانخفاض تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة من فترة لأخرى.

المطلب الأول: أسباب تطور الاستثمارات العربية البينية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على حجم الاستثمارات العربية البينية ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2014، بالإضافة إلى ذكر الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم هذه الاستثمارات من فترة إلى أخرى، والأسباب التي أدت إلى انخفاضها من جهة أخرى.

أولاً: تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2014)

يمكن التعرف على حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المشار إليها من خلال الجدول

التالي:

الجدول رقم (3-1): حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الاستثمارات العربية البينية	1,81	2,64	2,91	3,84	5,95	37,26	17,57

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الاستثمارات العربية البينية	20,66	35,37	22,59	12,52	6,81	3,4	1,8	2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، أعداد مختلفة.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه وبتتبع تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2000-2014 يلاحظ أنها ارتفعت من 1,81 مليار دولار سنة 2000 إلى 2,64 مليار دولار سنة 2001 حيث أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة عاد جزء مهم من رؤوس الأموال العربية من الخارج. كما شهدت الفترة من 2002-2005 تنامي تلك الاستثمارات العربية البينية بشكل غير مسبوق حيث بلغت حدها الأقصى سنة 2005 نحو 38 مليار دولار ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها¹:

- توافر الفوائض المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع العائدات النفطية، والتي وجدت طريقها إلى الفرص الاستثمارية الجاذبة والمتاحة في عدد من الدول العربية، خاصة في قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تزيد تكلفتها الاستثمارية المعلنة عن 50 مليار دولار، وكذلك قطاع العقارات الذي شهد في معظم الدول العربية طفرة غير مسبوقة، مما كان له الأثر الكبير في تنامي الاستثمارات العربية البينية في هذا القطاع.

- ومن جهة أخرى ارتفعت أيضا الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والصناعة والاتصالات والمصارف- وخاصة بعد السماح للمصارف العربية بفتح فروع لها أو تملك مصارف في أكثر من دولة عربية.

- كذلك تعود الطفرة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية سنة 2005 إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية القادمة إلى المملكة العربية السعودية والتي استقطبتها مدينة عبد الله الاقتصادية. فلقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية في سنة 2005، إذ بلغ حجم تلك الاستثمارات نحو 28,8 مليار دولار.

- بالإضافة إلى أن الاستثمارات في الأسواق المالية العربية وفي الصناديق الاستثمارية قد تزايدت خلال سنة 2005 بعد تزايد الإدراج المشترك في الأسواق المالية العربية، وتنامي تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة لإدراجها في البورصات والمراكز المالية العربية وبعضها في الأسواق المالية الدولية في لندن ونيويورك.

كما تواصلت جهود استقطاب رؤوس الأموال العربية المهاجرة وأموال المغتربين العرب لتعزيز مساهمة القطاع الخاص المحلي والخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 130 - 132.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

غير أن هذه الزيادة سرعان ما تراجعت في سنة 2006 عن المستوى الذي وصلت إليه سنة 2005 فوفقاً للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال سنة 2006 حوالي 17,57 مليار دولار مقابل 37,26 مليار دولار سنة 2005 أي انخفضت بنسبة 50,5%. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدم تكرار الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية الواردة إلى المملكة العربية السعودية خلال سنة 2005 من خلال المشروعات الاستثمارية المستقطبة، لكن في سنة 2007 ارتفع حجم الاستثمارات العربية البينية وكذا سنة 2008 ليصل إلى 35,37 مليار دولار، ويمكن ارجاع سبب تلك الزيادة إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، إلا أنه بداية من 2009 إلى سنة 2014 تراجع حجم الاستثمارات العربية البينية ويعود هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الديون السيادية سنة 2011.

ثانياً: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية

بالإضافة إلى أثر التدفق النقدي النفطي أرجع بعض الخبراء والمحللين الزيادة الملحوظة في حجم الاستثمارات العربية البينية إلى عدة عوامل منها عوامل داخلية وأخرى خارجية .

1- العوامل الداخلية: ومن أهمها ما يلي¹:

- التحسن الإداري: فعلى المستوى الداخلي تحسنت أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس والانتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم

¹ - أنظر:

- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-135.

- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

- عبد العاطي محمد، أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية، متوفر على الموقع: <http://www.aljazeera.net>، تاريخ الاطلاع: 10-10-2013. ص 01.

- منصور الزين، دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 34، 10/10/2007، ص 03.

- يحيوي سمير، الاستثمار العربي البيني والآفاق المستقبلية، دراسات اقتصادية، العدد 18، بدون بلد وسنة النشر، ص 84.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

الادارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر معرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

- إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تلازم التحسن الاداري مع توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة كان أبرزها في مجال إقامة المدن الاقتصادية المتكاملة وتوفير ما تحتاج اليه من بنية أساسية مثل: المطارات، والطرق والموانئ والسكك الحديدية، وكان المثال الأبرز على ذلك خلال سنتي 2005، 2006 مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية فضلا على توسيع مدينة جبل علي في الامارات.

- استكمال برامج الخصخصة: وكان من الأسباب التي شجعت على زيادة الاستثمارات العربية البينية التزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول إلى الملكية الخاصة، بالإضافة إلى اتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء مشروعات يتم بيعها وتمليكها مثلما حدث في مصر ببيع العديد من الشركات الكبرى والبنوك مثل بنك الاسكندرية فلقد أدت عملية الخصخصة هذه إلى جذب العديد من المستثمرين العرب.

- انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج: أدى انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في العالم العربي وتحديدًا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين إلى زيادة وتيرة الاستثمارات العربية البينية.

- تطور وتحسن بعض النشاطات الاقتصادية في بعض المجالات: وتتمثل فيما يلي¹:

- السياحة: شهدت بعض قطاعات طفرات في ضخ الاستثمارات العربية، هذه القطاعات هي التي جعلت حجم الاستثمارات العربية البينية يتزايد ومن أهمها قطاعات السياحة والعقارات والاتصالات، وللقطاع السياحي أهمية خاصة حيث أن الاستثمار في هذا المجال يعني فتح مشاريع أخرى استثمارية جديدة بجواره من مختلف القطاعات مثل: قطاع الصناعات الأولية والخدمية، وتنشأ بجواره استثمارات صغيرة وكبيرة الحجم تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية وصولاً إلى سلاسل الفنادق متعددة الجنسيات.

¹ - أنظر: علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- عبد العاطي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 02.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

- **الاتصالات:** أما قطاع الاتصالات فقد كان أيضا سببا في زيادة الاستثمارات العربية البينية حيث شهد هذا القطاع توسعا في نشاط عدد من الشركات داخل أسواق الدول الأخرى مثل كيوتل القطرية في السوق العماني، وأوراسكوم المصرية في السوق الجزائري، واتصالات الامارتية وإعمار الامارتية أيضا في السوق المصري. وتم هذا التوسع في الأسواق العربية بأساليب متعددة منها تملك شركات كانت قائمة بذاتها، أو إقامة مشاريع مشتركة، أو انشاء شركات جديدة تماما.

- **العقارات:** ساهمت الطفرة العقارية التي شهدها العالم العربي في زيادة الاستثمارات العربية البينية وتمثلت مظاهر ذلك في إقامة مدن سكنية بأكملها بتمويلات عربية مشتركة مثل مدينة الدوحة في سوريا وماربيا وأرابيا في مصر ومدن وأحياء أخرى متكاملة في تونس والمغرب.

2- العوامل الخارجية: أما عن العوامل الخارجية التي لعبت دورا في زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية فكان أبرزها توجه جزء من الاستثمارات العربية في الخارج إلى العالم العربي، وارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد المالية الناجمة عن ذلك ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التالية¹:

- **أحداث سبتمبر:** بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في بعض الأوساط وبدرجات متفاوتة موجات من الكراهية والعداء للعرب والمسلمين في الخارج بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، ونجم عن ذلك سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك البلدان وتوجيه جزء منها إلى العالم العربي، مما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

¹ - أنظر:

- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- عبد العاطي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 02.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

- **الطفرة النفطية:** أما عن النفط فقد وصل سعر البرميل إلى مستويات مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط وبالأخص الخليجية، فاستثمرت هذه الدول جزءا منها في تحسين بنيتها التحتية وجزءا آخر وجهته إلى الدول العربية.

هذه العوامل في مجملها سواء الداخلية منها أو الخارجية تضافرت لتوجد بيئة جاذبة للاستثمار بشكل أفضل من ذي قبل، لكن ومع هذه الزيادة في حجم الاستثمارات البينية 60 مليار دولار فإنها لا تزال قليلة جدا مقارنة بحجمها في الخارج الذي بلغ أكثر من 1200 مليار دولار.

ثالثا: أسباب ضعف نسبة الاستثمارات العربية البينية: وتمثلت فيما يلي¹:

على الرغم من تزايد حجم الاستثمارات العربية البينية خلال سنتي 2005، 2006 إلا أن نسبتها ماتزال ضعيفة وأقل من المستوى المراد بلوغه، وتشير الاحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة من 1974-1995 قد قدر بنحو 670 مليار دولار هذا في حين أن الاستثمارات العربية داخل الدول العربية قد قدرت بنحو 12 مليار دولار ، وبذلك تكون النسبة 56/1 بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار تستثمر خارج الوطن العربي.

ولقد تفاقم الوضع وازداد سوءا سنة 2002 حيث تشير الاحصائيات إلى أنه في حين لم تتجاوز الاستثمارات العربية خلال تلك السنة 5 مليار دولار وصل حجم الثروات المالية العربية المستثمرة خارج الوطن العربي إلى ما يقارب الألفي مليار دولار أي بنسبة 400/1

وتتركز أغلب الاستثمارات العربية في الخارج في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي أوروبا تحتل سويسرا وبريطانيا وفرنسا المركز الأول بين الدول الغربية الجاذبة لهذه الاستثمارات ، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، كما توجد استثمارات عربية قليلة في آسيا وخاصة في ماليزيا وسنغافورة . والأسباب التي جعلت هذه الدول جاذبة للاستثمارات العربية كثيرة أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي

¹ - أنظر:

- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- الربيعي فلاح خلف، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثانية، العدد 23، 2005، ص 36.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

الذان تتمتع بهما تلك الدول إضافة إلى طبيعة النظام المصرفي لديها - وبصفة خاصة في سويسرا- والذي يتمتع بنظام السرية. هذا في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد العربي إلى الأموال العربية المهاجرة أو على أقل تقدير إلى بعضها. لكون الدول العربية تدخل ضمن أقل الدول جذبا للاستثمارات، و أكثر الدول طردا لها.

أما فيما يتعلق بأسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي فتتمثل في عدة أسباب أهمها¹:

- ضعف الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لاستيعاب الفوائض المالية العربية واستخدامها في تطوير البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية؛
- افتقاد الاستقرار التشريعي حيث يعيش العالم العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم استقرار القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية مما يجعل رأس المال غير آمن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي في أماكن أخرى؛
- ضعف كفاءة الإجراءات الادارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري وشيوع البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانیه المستثمر والذي يتطلب منه التعامل مع العديد من الجهات منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحتى الحصول على الموافقة الرسمية؛
- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية معوقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، بالإضافة إلى وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وكذلك على دخول القطاع الخاص إلى مجال الاستثمار في نشاطات معينة؛
- افتقاد البنية التحتية حيث تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وطرق، وجسور وأسطول للنقل البحري والجوي؛
- تعتبر عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، حيث لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات النقل أو الشحن الجوي مما يضطر المستثمرين إلى تصدير منتجاتهم إما في

¹ - أنظر:

- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات؛

- عدم وجود أسواق مالية بقدر كاف لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول العربية، فعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المخاطرة في الأسواق العربية؛

- الاعتبارات الأمنية وغيرها من الاعتبارات المقيدة لفرص الاستثمار داخل الوطن العربي، والتي تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية*؛

- نقص الشفافية فيما يتعلق بالأحكام والقوانين والاجراءات لدى العديد من الدول العربية، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة وعدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين العرب، وهو الأمر الذي يجعلهم يحجمون عن الاستثمار داخل المنطقة العربية؛

- عدم مناسبة السياسات النقدية - والتي تقف حائلاً أمام عودة الاستثمارات العربية من الخارج - في العديد من الدول العربية والتي تحتاج إلى إعادة نظر خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة؛

- ارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في ارتفاع تكلفة التشغيل والحد من التوسعات المستقبلية، بالإضافة إلى تحول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة يساهم في تحول الاستثمارات غير المباشرة إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهو الأمر الذي يرفع من درجة المخاطرة بالنسبة للاقتصاد الوطني إذا اعتمد عليها كلية مثلما حدث في دول جنوب شرق آسيا إبان الأزمة التي ضربت اقتصادها عام 1977. وعليه فإن هذه الأسباب لم تؤد فقط إلى ضعف حجم ونسبة الاستثمارات العربية البينية وإنما أدت أيضاً إلى هجرة رؤوس الأموال العربية للخارج.

ومما لاشك فيه أن العمل في إزالة المعوقات السابقة سوف يؤدي إلى عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة وزيادة الاستثمارات العربية البينية على حساب الاستثمارات الأجنبية والتي يعود الجزء الرئيسي من أرباحها إلى الدولة الأم وليست الدولة المضيفة.

* - المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات العربية البينية

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفقا للبلدان المصدرة والمضيفة لها وذلك خلال سنتي 2012 و 2014 ، وكذا التمثيل البياني لتوزيع هذه التدفقات. **أولاً: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية** : فيما يلي عرض لتدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق البلدان المصدرة والمضيفة لها لسنتي 2012 و 2014.

1- تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق البلدان المصدرة والمضيفة لها لسنة 2012

يوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات العربية البينية تبعا للبلدان المصدرة والمضيفة لها خلال سنة 2012. **الجدول رقم (3-2): توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة والمضيفة لها لسنة 2012**
الوحدة: مليون دولار

الاجمالي	البلدان المضيفة								البلدان المصدرة
	اليمن	الجزائر	البحرين	الأردن	الكويت	تونس	مصر	المغرب	
1.312,7	-	-	3,1	0,7	-	44,4	418,3	846,2	الإمارات
663,5	-	-	5,0	0,4	-	509,2	85,5	63,4	قطر
360,0	1,0	-	20,4	2,9	-	0,3	201,5	134,0	السعودية
140,6	-	-	-	16,2	-	-	98,8	25,6	البحرين
105,4	0,1	-	-	104,1	-	-	-	1,2	سوريا
103,2	-	-	-	0,2	-	29,5	58,5	15,0	الكويت
46,7	2,0	-	-	43,5	-	1,0	-	0,1	العراق
62,3	-	14,7	-	2,7	-	0,5	31,2	13,2	لبنان
16,4	-	-	-	-	-	16,4	-	-	المغرب
14,2	-	-	-	12,1	-	1,2	-	0,9	مصر
18,3	-	-	-	-	-	-	3,3	15,0	تونس
19,0	-	-	-	-	-	10,1	6,7	2,2	ليبيا
15,6	0,1	-	1,0	-	-	1,9	12,3	0,3	الأردن
14,5	-	-	-	14,5	-	-	-	-	فلسطين
12,6	-	-	-	-	-	-	12,1	0,5	سلطنة عمان
8,4	-	-	-	-	-	8,1	-	0,4	الجزائر
3,4	-	-	-	-	-	-	3,4	-	اليمن
1,1	-	-	-	-	-	-	1,1	-	السودان
1,0	-	-	-	-	-	-	-	1,0	موريتانيا
443,8	-	-	-	-	392,9	-	50,9	-	أخرى
3.362,9	3,2	14,7	29,5	197,3	392,9	622,6	983,6	1.119,1	الاجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مرجع سبق ذكره ، 2012-2013 ، ص 78 .

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

من خلال الجدول أعلاه وبالنسبة للدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية لسنة 2012 فقد تصدرت الامارات المجموعة بحوالي 1312,7 مليون دولار أي ما نسبته 39% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (وتوجهت الاستثمارات الاماراتية إلى خمس دول تركزت معظمها في المغرب بـ 846 مليون دولار، ومصر بـ 418 مليون دولار)، وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته 663,5 مليون دولار أي ما نسبته حوالي 20% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (وتوجهت إلى خمس دول استحوذت تونس على الجزء الأكبر منها بـ 509 مليون دولار) في حين بلغت قيمة الاستثمارات المصدرة من السعودية 360 مليون دولار بحصة بلغت 11% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (وتوجهت إلى ست دول عربية على رأسها مصر بحوالي 202 مليون دولار والمغرب بـ 134 مليون دولار)، والبحرين بحوالي 141 مليون دولار وحصة 4 %، وسوريا بحوالي 105 مليون دولار وحصة 3% والكويت بحوالي 103 مليون دولار وحصة 3% أيضا من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة.

أما فيما يخص توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدولة المضيفة لسنة 2012 فقد تصدرت المغرب قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 1.12 مليار دولار وبحصة 33,28 % من الاجمالي، تلتها مصر بحوالي 984 مليون دولار وحصة 29,25 %، ثم تونس بحوالي 623 مليون دولار وحصة 18,51 %، ثم الكويت بحوالي 393 مليون دولار وبحصة 11,68 %، فالأردن بحوالي 197,3 مليون دولار وبحصة 5,87 % . أما البحرين فقد بلغت قيمة التدفقات 29,5 مليون دولار وحصة 0,88 % والجزائر بحوالي 15 مليون دولار وحصة 0,44 % ، وفي الأخير اليمن بقيمة 3,2 مليون دولار وحصة 0,1 %.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

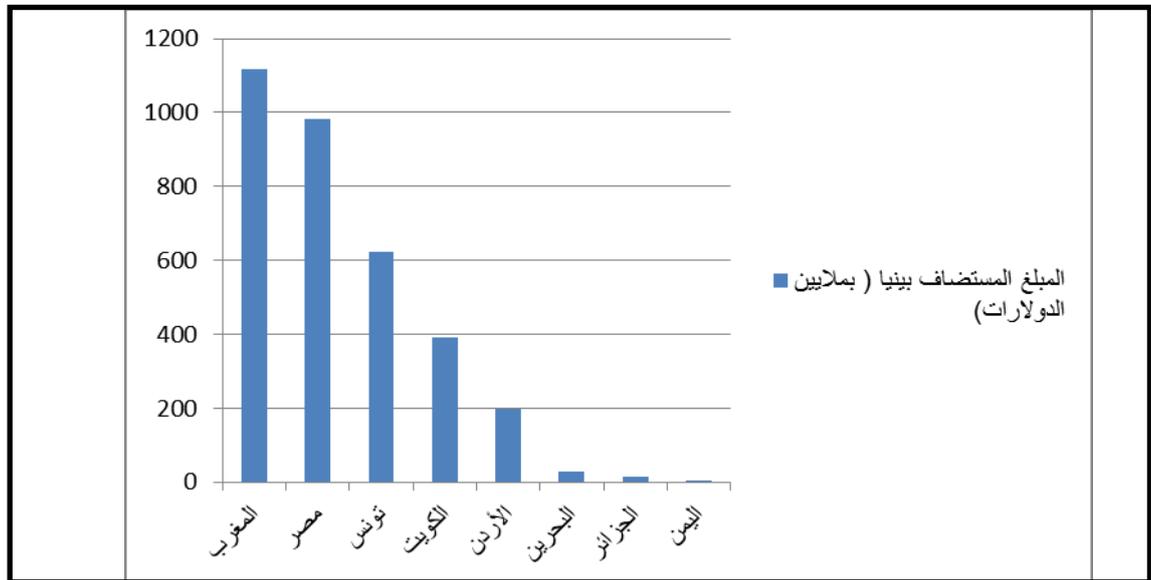
الجدول رقم (3-3): الاستثمارات العربية البينية المباشرة حسب الدول المضيفة خلال سنة 2012

الدولة	المبلغ المستضاف بينيا (بملايين الدولارات)	النسبة من اجمالي الاستثمارات البينية المستضافة
المغرب	1.119,1	% 33,28
مصر	983,6	% 29,25
تونس	622,6	% 18,51
الكويت	392,9	% 11,68
الأردن	197,3	% 5,87
البحرين	29,5	% 0,88
الجزائر	14,7	% 0,44
اليمن	3,2	% 0,1
المجموع	3362,9	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (3-2)

وفيما يلي التمثيل البياني لتدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة لسنة 2012

الشكل رقم (3-1): توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة لسنة 2012



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (3-3)

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

2- تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق البلدان المصدرة والمضيفة لها لسنة 2014

يوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات العربية البينية تبعاً للبلدان المصدرة والمضيفة لها خلال سنة 2014.

الجدول رقم (3-4): توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة والمضيفة لها

الوحدة: مليون دولار

لسنة 2014

الاجمالي	البلدان المضيفة					البلدان المصدرة
	الأردن	الجزائر	السعودية	مصر	اليمن	
64,0	-	31,1	10,9	22,0	-	الأردن
531,4	46,9	2,8	66,6	401,2	4,0	الإمارات
264,8	70,0	-	1,1	193,7	-	البحرين
12,7	-	6,0	-	6,7	-	تونس
9,1	-	-	-	9,1	-	الجزائر
286,0	1,6	-	-	284,4	-	السعودية
1,6	-	-	0,8	0,8	-	السودان
165,7	136,1	0,8	14,1	13,8	0,8	سوريا
33,1	31,4	-	-	1,7	-	العراق
13,4	-	-	-	13,4	-	سلطنة عمان
2,1	1,8	0,1	-	0,2	-	فلسطين
109,1	-	-	-	109,1	-	قطر
335,6	1,5	-	204,5	129,6	-	الكويت
133,7	32,8	4,1	9,1	87,7	-	لبنان
15,7	-	6,1	9,6	-	-	مصر
18,6	-	-	16	2,6	-	المغرب
5,4	-	2,9	-	2,5	-	اليمن
2.005,6	323,9	54,0	332,8	1.290,1	4,8	الاجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، مرجع سبق ذكره، ص 81.

فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية لسنة 2014 فجاءت الإمارات كأكبر مصدر للاستثمارات العربية بقيمة 521,4 مليون دولار أي ما نسبته 26 % من إجمالي الاستثمارات البينية المصدرة (وتوجهت إلى خمس دول تركزت معظمها في مصر بـ 401,2 مليون، والسعودية بـ 66,6

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

مليون دولار، ثم تلتها الكويت بقيمة 335,6 مليون دولار، أي ما نسبته 17 % من إجمالي الاستثمارات تركزت معظمها في السعودية بـ 204,5 مليون دولار، ومصر بـ 129,6 مليون دولار، ثم البحرين بقيمة 264,8 مليون دولار أي بنسبة 13 % من الإجمالي تركزت معظمها في مصر بـ 193,7 مليون دولار ، والسعودية بقيمة 286 مليون دولار أي بنسبة 14 % تركزت معظمها في مصر بـ 284,4 مليون دولار.

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة لسنة 2014 فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى لاستضافة الاستثمارات العربية البينية حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 1,29 مليار دولار بحصة 64,32 % من إجمالي التدفقات، تلتها السعودية بـ 332,8 مليون دولار أي بحصة 17 % من الإجمالي، ثم الأردن بقيمة 323,9 مليون دولار أي بحصة 16,15 % من الإجمالي، ثم الجزائر بقيمة 54 مليون دولار أي ما نسبته 2,70 % من الإجمالي، وفي الأخير اليمن بـ 4,8 مليون دولار أي ما نسبته 0,24 % .

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة حسب الدول المضيفة وحصتها من الإجمالي.

الجدول رقم (3-5): الاستثمارات العربية البينية المباشرة حسب الدول المضيفة خلال سنة 2014

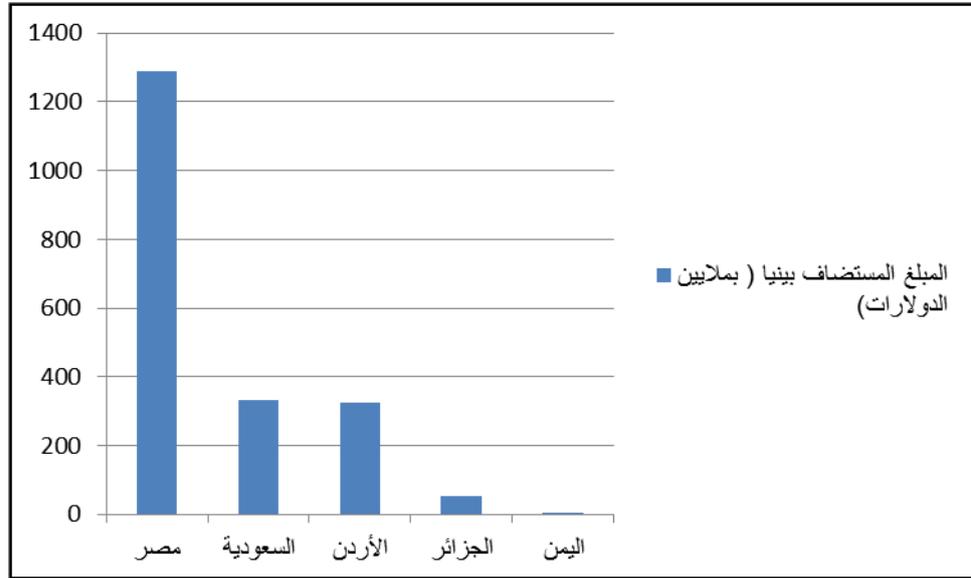
الدولة	المبلغ المستضاف بينيا (بملايين الدولارات)	النسبة من إجمالي الاستثمارات البينية المستضافة
مصر	1.290,1	% 64,32
السعودية	332,8	% 16,60
الأردن	323,9	% 16,15
الجزائر	54	% 2,69
اليمن	4,8	% 0,24
المجموع	2.005,6	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على الجدول رقم (3-5)

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

وفيما يلي التمثيل البياني لتدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة لسنة 2014

الشكل رقم (3-2): توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة لسنة 2014



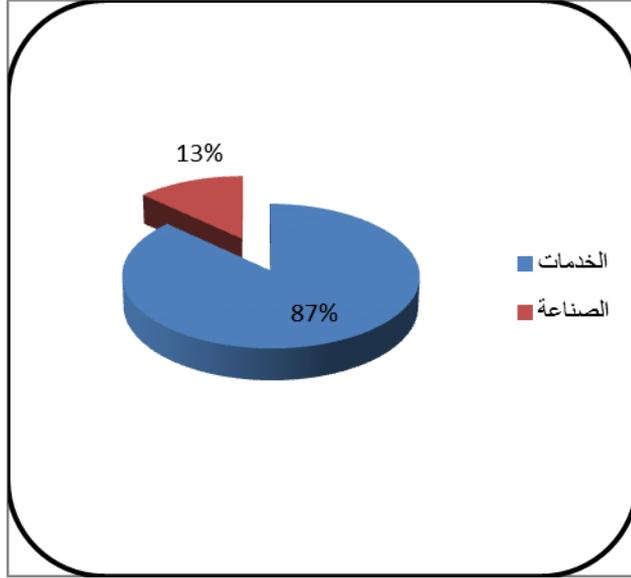
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (3-5)

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

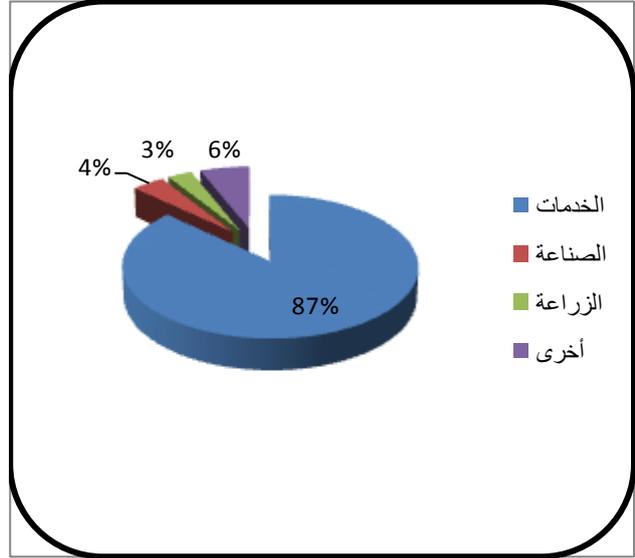
وفقا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فإنه خلال سنة 2011 تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات الذي استحوذ على ما نسبته 87 % من هذه الاستثمارات يليه قطاع الصناعة بنسبة 4 % ، وأخيرا قطاع الزراعة على ما نسبته 3 % من الاجمالي، بينما اقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 6 % من الاجمالي، والشكل البياني التالي يبين ذلك.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

الشكل رقم (3-4): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية المباشرة لسنة 2014



الشكل رقم (3-3): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية المباشرة لسنة 2011



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011 و 2014.

إن نصيب قطاع الخدمات من الاستثمارات العربية البينية الذي بلغ نسبة 87 % سنة 2011 من الاجمالي أخذ في التراجع سنة 2012، إذ استحوذ على ما نسبته 69,4 % من الاجمالي. بينما في سنة 2014 استحوذ قطاع الخدمات على نسبة 87 % من التدفقات الاستثمارية العربية البينية، بينما اتجه نصيب قطاع الصناعة إلى الزيادة، ففي سنة 2011 نجد أن نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات العربية البينية كان 4 %، أما في سنة 2012 فقد استحوذ على ما نسبته 30,3 % من الاجمالي، وتراجع في سنة 2014 بنسبة 13 % . أما قطاع الزراعة فقد ظل يحصل على أقل نسبة من الاستثمارات العربية البينية حيث بلغت نسبة 3 % من الاجمالي سنة 2011 ونسبة 0,3 % من الاجمالي سنة 2012، بينما في سنة 2014 فقد كانت حصة قطاع الزراعة ضئيلة لا تذكر¹.

وعليه فإن قطاع الخدمات أصبح يستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات العربية البينية ثم يليه قطاع الصناعة وفي الأخير قطاع الزراعة الذي يحصل على أدنى نسبة من تلك الاستثمارات.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، أعداد مختلفة.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

ويبين الجدول التالي مصفوفة التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية وفق البلد المضيف خلال سنة 2011.

الجدول رقم (3-6): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية الواردة خلال سنة 2011

الوحدة: مليون دولار

القطاع/ الدولة	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الاجمالي
الخدمات	37,3	98,8	5235,4	537,4	6,2	5.915,3
الصناعة	225,8	8,9	110,4	(45,1)	0,6	300,5
الزراعة	1,8	-	-	191,0	24,6	217,4
أخرى	-	13,3	-	369,2	-	382,5
الاجمالي	264,9	120,9	5.345,8	1.052,6	31,5	6.815,6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2011، ص 129.

من خلال الجدول أعلاه يظهر التحيز الكبير لقطاع الخدمات في كل من الجزائر ومصر، بينما قطاع الصناعة والزراعة وقطاعات أخرى لم تحدد من المصدر لم تحظ سوى بنسب أقل في هذه الدول. ويعود السبب في ارتفاع نسبة الاستثمارات العربية البينية التي يحظى بها قطاع الخدمات إلى اهتمام المستثمرين بالتركيز على الاستثمار في المشاريع المربحة في قطاع السياحة والاتصالات، بالإضافة إلى قطاع العقارات الذي يشهد ارتفاعاً في الأسعار مما يزيد من جاذبية الاستثمار فيه. وعليه فإن قطاع الخدمات يستأثر دائماً بالنصيب الأوفر من الاستثمارات العربية البينية، هذا في حين الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة كان نصيبها أقل من قطاع الخدمات، بينما الاستثمارات البينية الموجهة للقطاع الزراعي تتصف بالضآلة بالرغم من أهمية ذلك القطاع في الاقتصادات العربية ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى:

- استمرار ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي العربي نتيجة إهمال قطاع الزراعة وقصور الاستثمارات فيه؛
- تراجع التصنيع في فروع النشاط الصناعي التقليدي وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية

إضافة إلى الجهود المبذولة من قبل العديد من الدول العربية في مجال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار فيها قصد جذب العديد من الاستثمارات العربية، هناك بعض المؤشرات التي تسمح بتقييم مناخها الاستثماري كالمؤشر المركب المكون من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مؤشر السياسة النقدية، مؤشر التوازن الداخلي ومؤشر التوازن الخارجي.

كما أن مؤشرات تقييم المخاطر القطرية تبنى على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات مثل المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمالية، والحرية الاقتصادية والمديونية وتوافر التمويل، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري في البلد من أهمها: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر وكالة دان أند برادستريت، مؤشر الانستيتيوشنال انفستور، و مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية، بالإضافة إلى مؤشر التنافسية العالمية. وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة وضع وترتيب بعض الدول العربية ضمن كل مؤشر من هذه المؤشرات.

المطلب الأول: المؤشر المركب لتقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية

يعرف المؤشر المركب - حسابيا - بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية، حيث يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي : مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة السياسات المعاملات الخارجية. ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة. وعليه فالمؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية¹:

- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

- مؤشر معدل التضخم : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

¹ - أنظر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، تقرير مناخ الاستثمار 2009، ص 107.

- بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 46.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البنية في ظل العولمة المالية

أولاً - حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية : لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها، تم استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وتستند المنهجية التي اعتمدها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات، بحيث يمكن التنبؤ الأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وفيما يلي حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009.

الجدول (3-7): المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009

نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر التوازن الداخلي	
تحسن في مناخ الاستثمار	1,33	2	3	(1)	الأردن
تحسن في مناخ الاستثمار	1,33	2	2	0	الإمارات
عدم تحسن مناخ الاستثمار	0	0	3	(3)	البحرين
عدم تحسن مناخ الاستثمار	0,33	1	1	(1)	تونس
عدم تحسن مناخ الاستثمار	(1)	0		(3)	الجزائر
تحسن في مناخ الاستثمار	1	2	3	(2)	جيبوتي
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	0,33	1	3	(3)	السعودية
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	0,33	1	(1)	(1)	السودان
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	0,33	2	0	(1)	سوريا
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	0,66	2	(3)	(3)	العراق
تحسن في مناخ الاستثمار	1,33	2	0	2	سلطنة عمان
تحسن كبير في مناخ الاستثمار	2,66	2	3	3	قطر
تحسن كبير في مناخ الاستثمار	2,66	2	3	3	الكويت
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	0,66	2	0	0	لبنان
تحسن كبير في مناخ الاستثمار	2,66	2	3	3	ليبيا
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	(0,33)	0	(1)	0	مصر
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	0	1	0	(1)	المغرب
تحسن في مناخ الاستثمار	1,66	2	2	1	موريتانيا
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	(0,33)	2	(2)	1)	اليمن

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار 2009.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

الجدول رقم (3-8): دليل المؤشر المركب

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 233.

وتشير نتائج المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

- سجلت 3 دول عربية قيمة مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم 2 حيث بلغ 2.66 الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشرًا على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (قطر، الكويت وليبيا). وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 15.8%.

- سجلت 5 دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، وقدر متوسط المؤشر بينهم 1.33 الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (موريتانيا، الأردن، الإمارات، سلطنة عمان وجيبوتي) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 26.3%.

- سجلت 11 دولة عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر وقدر متوسط المؤشر بينهم 0.2090 ، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (العراق، لبنان، تونس، السعودية، السودان، سوريا، مصر، اليمن، البحرين، المغرب والجزائر) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 57.9%.

ثانياً: تصنيف الدول العربية وفق المؤشر المركب

يبين الجدول التالي مختلف اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2010

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

الجدول رقم (3-9): تصنيف الدول العربية وفق المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2010

البيان / السنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل النمو الحقيقي	%3,8	%2,42	%5,09	%5,61	%5,68	%5,35	%5,80	%6,87	%3,81	%92,2	%5,05
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 13 دول وتراجع في 6 دول	تحسن في 8 دول وتراجع في 11 دول	تحسن في 13 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 8 دول وتراجع في 7 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 4 دول	تحسن في 9 دول وتراجع في 6 دول	تحسن في 7 دول وتراجع في 7 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 3 دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 17 دولة وتراجع في دولتين	تحسن في 14 دولة وتراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة وتراجع في 7 دول	تحسن في 7 دولة وتراجع في 12 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة وتراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 15 دولة وتراجع في دولة واحدة	تحسن في 11 دولة وتراجع في 4 دول	تحسن في 17 دولة وتراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في 6 دول وارتفع في 13 دولة	انخفض في 17 دول وارتفع في 11 دولة	انخفض في دولتين وارتفع في 17 دولة	انخفض في 7 دول وارتفع في 12 دولة	انخفض في 4 دول وارتفع في 15 دولة	انخفض في 9 دول وارتفع في 9 دول	انخفض في دولتين وارتفع في 16 دولة	انخفض في 5 دول وارتفع في 13 دولة	انخفض في 4 دول وارتفع في 12 دولة	انخفض في 10 دول وارتفع في 11 دولة	انخفض في 5 دول وارتفع في 11 دولة
المؤشر المركب	1,30	0,70	1,05	0,93	1,49	0,91	1,08	1,01	0,90	0,70	1,20

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2009، 2010

من خلال الجدول أعلاه نستنتج حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة لسنة 2010، حيث سجل 1,30 مقارنة مع 0,70 سنة 2009، ويعني ذلك تحسن مؤشري التوازن الداخلي والتوازن الخارجي المكونة للمؤشر المركب، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 2,00 نقطة سنة 2010 مقابل 1,00 نقطة سنة 2009، وسجل المؤشر الفرعي التوازن الداخلي 1,84 نقطة مقابل 0,37 سنة 2009، في حين تدهور المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ليسجل 0,05 نقطة سنة 2010 مقابل 1,47 نقطة سنة 2009.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

المطلب الثاني: مكانة الدول العربية في المؤشرات الدولية والاقليمية

قصد التعريف بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها، تم إدراج عدد من المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية، وفيما يلي أهم هذه المؤشرات.

أولاً: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية¹. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (3-10): تقسيمات المؤشر للدول حسب درجة المخاطر

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جدا	100 - 80
درجة مخاطر منخفضة	79,7 - 70
درجة مخاطر معتدلة	69,6 - 60
درجة مخاطر مرتفعة	59,9 - 50
درجة مخاطر مرتفعة جدا	49,9 - 0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 156.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 156.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

وحسب هذا المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في ديسمبر 2009 و 2010 كما يلي:
الجدول رقم (3-11): تصنيف الدول العربية حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية لسنتي
2009 - 2010.

2010		2009	
درجة المخاطرة	الدول	درجة المخاطرة	الدول
منخفضة جدا	الإمارات، السعودية، وسلطنة عمان، قطر، الكويت، ليبيا	منخفضة جدا	قطر وسلطنة عمان
منخفضة	البحرين، تونس، الجزائر، والمغرب	منخفضة	الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، ليبيا، الجزائر، المغرب، وتونس
معتدلة	الأردن، سوريا، مصر واليمن	معتدلة	اليمن، مصر، سوريا، الأردن ولبنان
مرتفعة	السودان، العراق، ولبنان	مرتفعة	العراق و السودان
مرتفعة جدا	الصومال	مرتفعة جدا	الصومال

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، 2009، 2010، ص ص 165، 156.

من خلال الجدول أعلاه وبمقارنة المؤشر خلال سنتي 2009 و 2010، تبين أن خمس دول عربية تغير موقعها وفقا لدرجات المخاطر، فقد تقدمت كل من الامارات، السعودية، الكويت وليبيا من مجموعة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة جدا. في حين تراجع لبنان من درجة مخاطر معتدلة إلى درجة مخاطر مرتفعة. كما تبين أن 6 دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت سلطنة عمان، قطر، البحرين، تونس، الجزائر وسوريا. في حين شهدت 7 دول عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها، شملت المغرب، الأردن، مصر، اليمن، السودان، العراق ولبنان، مع استقرار رصيد مؤشر الصومال.

2- مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري: ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ سنة 1998 بمعدل مرتين في السنة في مارس وسبتمبر، ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية¹.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 157.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

وقد صنفت الدول العربية حسب هذا المؤشر خلال سنتي 2009 و 2010 كما يلي:

الجدول رقم (3-12): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري لسنتي 2009 - 2010.

2010		2009	
درجة المخاطرة	الدول	درجة المخاطرة	الدول
منخفضة	قطر، البحرين، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والإمارات	منخفضة	الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر والكويت.
معتدلة	تونس، الجزائر، المغرب ليبيا، مصر و الأردن	معتدلة	الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، مصر والمغرب
مرتفعة	لبنان، سوريا، العراق، جيبوتي، اليمن و موريتانيا	مرتفعة	جيبوتي، سوريا، لبنان، موريتانيا واليمن
مرتفعة جدا	السودان والصومال	مرتفعة جدا	السودان، الصومال والعراق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، 2009، 2010، ص ص 166، 157.

من خلال الجدول أعلاه وبمقارنة المؤشر خلال سنتي 2009 و 2010، حافظت 19 دولة عربية على التصنيف ذاته، بينما سجلت دولة واحدة تقدما في تصنيفها حيث انتقلت من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جدا إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة.

3- مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية: يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية¹. وجاء تصنيف الدول العربية خلال سنتي 2009 و 2010 كالتالي:

¹ - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

الجدول رقم (3-13): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية لسنتي 2009 – 2010.

2010		2009	
درجة المخاطرة	الدول	درجة المخاطرة	الدول
منخفضة	الإمارات، البحرين، تونس وقطر.	منخفضة	البحرين، الامارات، قطر وتونس.
طفيفة	الأردن، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، مصر والمغرب	طفيفة	السعودية، المغرب، الكويت، سلطنة عمان، مصر والأردن.
معتدلة	لبنان	معتدلة	لبنان وليبيا
مرتفعة	الجزائر، سوريا وليبيا	مرتفعة	الجزائر وسوريا
مرتفعة جدا	السودان، العراق واليمن	مرتفعة جدا	اليمن، السودان والعراق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2009، 2010، ص ص 158، 166.

ومن خلال الجدول أعلاه وبمقارنة المؤشر لسنتي 2009 و 2010 حافظت 16 دولة عربية على التصنيف ذاته بينما سجلت ليبيا تراجعاً في تصنيفها، (من DB4d إلى DB5a*) ، وبذلك انتقلت من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة. وفي السياق ذاته، سجلت ثلاث دول تراجعاً طفيفاً في التصنيف داخل مجموعاتها هي الإمارات (من DB2b إلى DB2d*) ، الجزائر (من DB5a إلى DB5b*) ، واليمن (من DB6c إلى DB6d*)¹.

(*) - حسب دليل المؤشر: تقسم المخاطر إلى 7 مجموعات من DB₁ إلى DB₇ ، وبداخل المجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين a=d بحيث تكون الدول الحاصلة على DB₁ هي الأقل مخاطرة، في حين تكون DB₇ الأعلى مخاطرة.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 158.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية¹. وقد صنفت الدول العربية حسب المؤشر خلال سنتي 2009 و 2010 كالتالي:

الجدول رقم (3-14): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية لسنتي 2009

- 2010.

2010		2009	
درجة المخاطرة	الدول	درجة المخاطرة	الدول
الدرجة الاستثمارية من A ₄ إلى A ₂	الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والمغرب	الدرجة الاستثمارية من A ₄ إلى A ₂	الإمارات، قطر، الكويت، البحرين سلطنة عمان، تونس، الجزائر، السعودية والمغرب.
درجة المضاربة B	الأردن و مصر	درجة المضاربة B	الأردن و مصر.
درجة مضاربة C	لبنان، ليبيا، سوريا، جيبوتي وموريتانيا	درجة مضاربة C	جيبوتي، سوريا، لبنان، ليبيا وموريتانيا
درجة عالية من المضاربة D	السودان، العراق واليمن	درجة عالية من المضاربة D	السودان، العراق و اليمن

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2009، 2010، ص ص 167، 158.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أنه لم يتغير تصنيف أي دولة عربية خلال سنة 2010 مقارنة بمؤشر 2009 حيث حافظت جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر على تصنيفها خلال العامين.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 158.

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، العالمية الذي يصدر سنوياً منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) (WEFORUM) ، والذي يقدم صورة شاملة تضم عدداً كبيراً من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية¹.

وتكمن أهمية هذا التقرير في عدد من العناصر أهمها؛ تطوره خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول، إضافة إلى كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات، والأهم أنه يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم . ويشمل خلال سنة 2011/2010 مؤشر التنافسية العالمية 139 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 133 دولة، منها 14 دولة عربية خلال مؤشر 2009 - 2010 ، حيث تم إضافة كل من؛ لبنان، أنغولا، كاب فيردي، رواندا، سوازيلاند، إيران ومولدوفا، في حين تم استبعاد سورينام لعدم توافر بيانات كافية عنها².

أما عن ترتيب الدول العربية في المؤشر ففزت قطر خلال السنة 5 مراكز في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب (17) ، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربياً، وتلتها في المراتب العشر الأولى عربياً كل من السعودية التي قفزت 7 مراكز لتحتل الترتيب (21) ، ثم الإمارات التي تراجعت مركزين إلى الترتيب (25)، ثم تونس التي قفزت 8 مراكز إلى الترتيب ، (32) تليها سلطنة عمان (34) ، الكويت (35) ، البحرين (37) ، ثم الأردن التي تراجعت 15 مركزاً إلى (65) ، فالمغرب التي تراجعت مركزين إلى (75) ، ثم مصر التي تراجعت 11 مركزاً إلى (81) ، فالجزائر (86) ، في حين دخلت لبنان لأول مرة ضمن التقرير في المركز (92) ، ثم سوريا التي تراجع ترتيبها 3 مراكز إلى (97) ، ثم ليبيا التي تراجع ترتيبها إلى (100) ، وأخيراً موريتانيا التي تراجعت 8 مراكز ليصل ترتيبها إلى(135) ويبحث التقرير دول المنطقة على مواصلة الإصلاحات ولاسيما في القطاع المالي ويشمل؛ القطاع المصرفي، سوق الأوراق المالية وقطاع التأمين، بما يعزز الثقة في المؤسسات المالية. وكذلك مواصلة الإصلاحات في مجالات عدة أهمها؛ التعليم بمراحله المختلفة مع التركيز على التعليم الثانوي والعالي بما يعزز عوامل الابتكار والتقدم العلمي والتقني في ظل

¹ - نفس المرجع السابق، ص 159.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي في عدد من دول المنطقة، رفع مستوى البنية التحتية، تحديث آليات تسويق المنتجات المحلية وتشجيع الصادرات، مواجهة تحديات سوق العمل وخصوصاً جمود التشريعات والقوانين ونظم التوظيف وتراجع مستويات الإنتاجية والأجور¹.

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الاستثمارات العربية البينية

تميزت الاستثمارات العربية البينية بفضالة حجمها مقارنة بالاستثمارات العربية الخارجة إلى العالم، بالرغم من المساعي والجهود المبذولة على المستوى القطري والإقليمي العربي لأجل تنميتها، كما تميزت باتجاهها نحو القطاع الخدمي على حساب القطاع الزراعي والصناعي مما لن يعمل على رفع مستوى الإنتاج العربي وتنمية التجارة البينية، ويرجع ذلك إلى التحديات والمعوقات التي تواجه توطيد الاستثمارات العربية بالمنطقة العربية، وأمام هذا الوضع وجب العمل على تجاوز تلك العقبات والتحديات، والبحث عن السبل التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية وتعزيز الاستثمارات البينية.

المطلب الأول: معوقات الاستثمارات العربية البينية

نحاول من خلال هذا المطلب معرفة أهم المعوقات التي تواجه الاستثمارات العربية البينية والمتمثلة فيما يلي:

يلي:

أولاً: المعوقات الاقتصادية والمالية: هناك عدة خصائص اقتصادية مشتركة فيما بين الدول العربية مازالت تعاني منها، مثل ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم تنوعها واعتمادها على مصدر أو مصدرين فقط من مصادر الدخل، وتفاقم المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات البطالة، ونزاييد حدة الفجوة الغذائية. فالمستثمر ينظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي للدولة فهو يبحث عما إذا كان هذا النظام رأسمالياً أم اشتراكياً، فالنظام الرأسمالي يؤمن بضرورة وأهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني مما يحفز المستثمر على الاستثمار في هذه الدولة انتظاراً منه لعدة مزايا و ضمانات تكفل له تحقيق أكبر قدر من الأرباح في مناخ استثماري مناسب وبدون مزاحمة من الدولة أو الأنشطة الاقتصادية التابعة لها، أما إذا كانت الدولة تتبع النظام الاشتراكي المعتمد على نهج التخطيط الشامل حيث تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإنه يتأني كثيراً عند اتخاذ القرار الاستثماري نظراً للقيود التي ستعوق استثماره والمنافسة غير العادلة التي سيواجهها من المشروعات العامة المدارة بواسطة الدولة، وتخوفه من عدة إجراءات، كالتسعير الجبري، ودعم الدولة لبعض المشروعات على حساب البعض الآخر، والتدخل في الأدوات النقدية والمصرفية بما يرفع تكلفة المنتج بأعلى

¹ - نفس المرجع السابق، ص 160.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

من سعره عالميا ومن ثم تأثيرها على أرباحه، وهناك عدة مخاطر أخرى لهذا النظام الاقتصادي تجعل معدل الأمان لدى متخذ القرار الاستثماري منخفض، ومنها¹:

- **المصادرة:** هو الاجراء الذي تقوم من خلاله الدولة بأخذ ملكية عقارية أو منقولة عنوة من مالكيها وبلا مقابل كنوع من الجزاء الموقع عليهم، أو بتعويض غير عادل.

- **نزع الملكية:** هو الاجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها بنزع ملكية أموال عقارية مقابل تعويض معين يمنح للمالكيها.

- **التأميم:** نقل ملكية مشروع أو عدة مشروعات من ذمة مالكة لذمة الدولة في مقابل تعويض ما.

وتعاني الكثير من الدول العربية بصفة عامة من العديد من المعوقات الاقتصادية والمالية، ويتمثل أهمها فيما يلي²:

- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار مع تضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية مما يزعزع ثقة المستثمر في اقتصاد الدولة؛

- عدم توافر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار والمعلومات الأساسية عن الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية؛

- يؤدي تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار بما يؤدي إلى التآكل التدريجي في أرباح المستثمر عند تحويلها للخارج،

- عدم وجود سوق نقدية عربية يتم فيها تبادل رؤوس الأموال والحصول على التمويل وتسوية الديون بين مؤسسات التمويل العربية، مما يضطرها للجوء إلى أسواق النقد الدولية لإجراء مثل هذه العمليات.

- معظم دول الخليج أصحاب الفوائض المالية تعتمد وبشكل شبه كامل على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية الرأسمالية والترفيهية والكمالية من الخارج بسبب ضعف الصناعة بها، حيث اقتصر معظم صناعاتها على صناعات محلية خفيفة وعلى صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر كبعض الصناعات الغذائية بالإضافة إلى أن اقتصادياتها هي اقتصاديات وحيدة الجانب (أي أنها تعتمد اعتمادا رئيسيا على النفط وتصديره للخارج)؛

- احتكار القطاع العام لكثير من الأنشطة الاقتصادية في معظم الدول العربية؛

¹ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 264.

² - أنظر:

- سالم أحمد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

- مازالت أسواق الأوراق المالية العربية تتسم بالضيق وعدم التنظيم (فهناك عدد قليل من أوامر البيع والشراء يترتب على محدودية حجم التداول)، أو عدم العمق (ويقصد به عدم الحصول بسهولة ويسر على أوامر شراء وبيع للأوراق المالية بسعر أعلى أو أدنى من الأسعار السائدة في السوق)، ويرجع هذا إلى عاملين أساسيين وهما:

- يتمثل العامل الأول في محدودية أدوات الاستثمار المالي والذي يسببه مثلا (سيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين على نسب عالية من أسهم هذه الشركات وعدم طرحها للاكتتاب العام، ومحدودية فرص الاستثمار المحلية في الدول العربية المصدرة لرأس المال بسبب ضيق وعدم استيعاب السوق المحلي أو ضيق منافذ الاستثمار المحلي بالمقارنة بالأموال المحلية المتوفرة).

- أما العامل الثاني فيرجع إلى ضآلة الطلب على الأوراق المالية والذي يسببه مثلا (انخفاض معدلات الادخار في كثير من الدول العربية، وقصور الوعي لدى المدخرين تجاه الاستثمار في البورصة، بالإضافة إلى أن هناك قصور في الاعلام الاستثماري العربي للتعريف بما هو متاح من فرص جيدة للاستثمار، مع عدم السماح أكثر من الدول العربية لغير مواطنيها بتملك أسهم في شركاتها الوطنية سواء في مرحلة الاصدار أو مرحلة التداول.

ثانيا: المعوقات الادارية والتنظيمية: تتجسد الاجراءات الادارية المعقدة بوضوح في روتين الاجراءات وانجاز المعاملات الادارية بما يؤثر على ثقة المستثمر بالنسبة لجدية الدولة لاستثماره، فمثلا يستغرق بحث الطلب المقدم منه وقتا طويلا ويكون عليه أن يستوفي بيانات متعددة تلبية لطلبات جهات متفرقة تتباين قراراتها بشأن استثماره، ونتيجة لما قد يصادفه من فساد بعض فئات الجهات الادارية، فقد يضطر إلى دفع رشاوى لإنجاز عمله، وتؤدي صفة عدم المشروعية على كثير من العقود والتعاملات-التي تتم ويكون المعيار الراجح لإنجازها هو ما قدمه أصحاب القرار الاستثماري من رشاوى لبعض المسؤولين- إلى افساد الجو العام لاقتصاد الدولة وعلى العكس تماما فإذا كانت الاجراءات الادارية واضحة وبسيطة ومحصورة في خطوات محددة ومعلومة سلفا وتقوم عليها جهة ادارية واحدة يتعامل معها المستثمر كان ذلك مشجعا للاستثمار، وفي الدول العربية يوجد العديد من المعوقات الادارية والتنظيمية التي تعمل على اعاقاة الاستثمار. ويتمثل أهمها فيما يلي¹:

¹ - أنظر:

- سالم أحمد الفرجاني ، مرجع سبق ذكره، 43.

- عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص 228.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البنية في ظل العولمة المالية

- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض الدول العربية وتضارب الاختصاصات فيما بينها؛
- تعقيد الاجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار والبطء والتأخير المتعمد في تنفيذها؛
- نقص الخبرات الفنية والادارية لتسيير بعض المشروعات على أسس تجارية سليمة وبما يعيق تنفيذها ومن ثم خفض الانتاجية وارتفاع التكلفة وانخفاض عائد الاستثمار مما قد يدفع المستثمر إلى استخدام ما يحتاج اليه من كوادرات فنية وادارية من الخارج ويتحمل في سبيل ذلك تكاليف عالية، بل قد يترافق عدم توافر الكوادرات المحلية مع صعوبة استخدام العمالة الأجنبية ومدى تأثير ذلك على أداء المشروع الاستثماري؛
- سوء ادارة المشروعات وهي عقبة ذات تأثيرات وخيمة وعميقة على مستوى المشروعات وعلى حركة الاستثمارات مجتمعة، حيث يتسبب سوء الادارة في تعثر وفشل العديد من المشاريع الاستثمارية العربية.
- أما عن معوقات البنية التحتية هي تلك المعوقات ذات العلاقة بمياكل البنية الأساسية التي توفر الخدمات الضرورية للاستثمارات، ونوجزها فيما يلي¹:
- النقص في خدمات البنية التحتية للدولة من طرق ومواصلات واتصالات وموانئ ومطارات وطاقة ومياه، وهذه متطلبات هامة للمستثمر العربي والأجنبي خاصة في المناطق الصالحة للاستثمار الصناعي والزراعي والاستخراجي؛
- ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق وبما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشروعاته الاستثمارية الحالية أو المستقبلية.
- وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم معوقات نمو الاستثمار العربي البيني في النقاط التالية:
- نقص الشفافية المرتبطة بالقوانين والاجراءات مما يؤدي إلى انخفاض الثقة بين المستثمر والدولة؛
- عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وعدم وجود آليات لحل النزاع؛
- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم؛
- عدم توافر العمالة الماهرة والبنية التحتية الجيدة بالإضافة إلى القيود المفروضة على أسعار الصرف في بعض الدول؛
- النقص في كفاءة الاجراءات الادارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاقتصادي.

¹ - العدل محمد رضا ، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة ، ندوة عن الاقتصاد العربي والمصري في مواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، مصر، فيفري 2003، ص 17.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

ثالثا: المعوقات السياسية، التشريعية والقانونية: وتمثل فيما يلي:

1- المعوقات السياسية: يعتبر الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي لأي دولة عنصرا هاما من عناصر جذب وتشجيع الاستثمار، فالمستثمر يبحث دائما عن الأمان لرأس ماله ونشاطه الاستثماري، فعندما يقوم بدراسة مناخ الاستثمار للدولة الراغب في الاستثمار فيها فهو ينظر أولا عما إذا كان نظامها السياسي ديمقراطيا أو ديكتاتوريا، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا مناسباً من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي حيث تتسم سياستها بالعلانية والشفافية والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر على بينة من أنشطته أو مشروعاته ومدى الضمانات المقدمة لاستثماره، ويأتي على العكس الدولة الديكتاتورية حيث ينفرد قادتها بالقرار السياسي دون الرجوع للشعب، وفي ظل ظروف التحكم هذه يتعرض النشاط الاستثماري للخطر السياسي الذي يصعب التنبؤ به، وورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في لاتخاذ القرار الاستثماري في الدول النامية. أن 61% من المستثمرون يعتبرون أن المخاطر السياسية تلعب دورا هاما في القرار الاستثماري¹.

ولهذا تعاني كثير من الدول العربية من معوقات سياسية تجعل مناخها الاستثماري غير جاذبا للاستثمار مثل:

- عدم الاستقرار السياسي في عدد كبير من الدول العربية خاصة المجاورة لدولة اسرائيل؛
- عدم استقرار الوضع الأمني في عدد من الدول العربية ينعكس على مختلف الجوانب الاقتصادية والاستثمارية؛
- عدم تهيئة الرأي العام المحلي في العديد من الدول العربية للترحيب بالمستثمر العربي الوافد؛
- تأثر الاستثمارات العربية البينية بالقضايا السياسية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض.

¹ - أنظر

- حربى محمد موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007.

- أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص 93.

- فيصل أكرم نصوري، عامر عبود جابر، و عبد الرزاق حمد حسين، اتجاهات الاستثمارات العربية البينية للفترة 2000-2005، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، بغداد، العراق، المجلد 08، العدد 24، 2012، ص ص 223-224.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

2- المعوقات التشريعية والقانونية: تتمثل الأوضاع التشريعية والقانونية السائدة في غالبية الدول العربية فيما يلي¹:

- عدم شمول التشريعات الاستثمارية على كافة الموضوعات التي تعالج وتنظم العملية الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى فتح الباب أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغلقتها تلك التشريعات واختلافها من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، مع عدم تناسبها في كثير من الأحيان مع التطورات والمستجدات العالمية؛
- انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار في بعض الدول العربية بما يؤثر سلباً على مصالح المستثمر؛

- القيود على تملك الأراضي والعقارات وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح والزام المستثمر بالمشاركة المحلية، فتنص بعض القوانين العربية صراحة على قصر بعض أوجه الاستثمار على مواطني الدولة المضيفة دون غيرهم من المستثمرين العرب، وما تفرضه بعض القوانين من قيود على الملكية حيث تشترط حداً أدنى للمشاركة الوطنية بنسبة 51% في العديد من المشروعات، وان كانت هذه النسبة تختلف من دولة عربية لأخرى إلا أنها تحجم إمكانية تنوع المستثمرين لاستثماراتهم وتحد من فرص الاستثمار المتاحة؛
- افتقار التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعية الإقليمية التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والاعفاءات والرسوم الجمركية، حيث أن كثير من الدول العربية لا تراعي هذا التنسيق في تشريعاتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: السياسات المقترحة للحد من معوقات الاستثمارات العربية

تتمثل بعض السياسات التي يمكن من خلالها علاج معوقات الاستثمار العربي البيني فيما يلي²:

أولاً- تهيئة البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية: على الدول العربية أن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وقانون الشركات، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل، وقانون المناطق الصناعية والتجارية، وذلك تحقيقاً للشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار، والعمل على رفع القيود المتعلقة بالقطاعات والأنشطة غير المسموح للمستثمر الأجنبي بالدخول فيها، بما في ذلك تبسيط الإجراءات والرسوم والسرعة في إصدار وتفعيل قوانين تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

¹ - خربوش حسني علي ، الاستثمارات العربية في الخارج (المحددات والحلول)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 19، القاهرة، 2000، ص ص 27- 28.

² - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن يضم التشريع الخاص بالاستثمار بنودا تتعلق بالجوانب البيئية بحيث تتضمن اجراءات الجذب منع قيام بعض الأنشطة واستخدام تكنولوجيا نظيفة، وازافة حوافز للمشروعات التي تستخدم التكنولوجيا النظيفة أو التي تتطلب معالجة المخلفات، كما يمكن أن يتضمن التشريع بنود توفر الحصول على قروض ميسرة لإعادة تجديد الصناعات القديمة بما يراعي عنصر البيئة النظيفة.

بالنسبة لتطوير الاطار المؤسسي والتنظيمي في الدول العربية فيجب العمل على استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار والاشراف عليه، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمر، والعمل على انشاء محاكم متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة وحقوق الملكية الفكرية ودراسة انضمام الدول العربية في عضوية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، أيضا يجب العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة.

ثانيا- سياسات تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الاقليمي والدولي: من المتوقع أن يتحقق تلازم بين الانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار من خلال اقامة مناطق للتجارة الحرة سواء في اطار اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف "منطقة التجارة الحرة العربية، حيث يترتب على سريان هذه الاتفاقيات آثار توسعية على حجم السوق، ومن ثم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويتطلب تعزيز الانفتاح الاقتصادي للدول العربية عدد من الاجراءات التي يتمثل بعضها في¹:

- اصلاح هياكل التعريفية الجمركية وازالة التشوهات الناتجة عن كثرة عدد فئات التعريفية الجمركية؛
- تحسين كفاءة البنية الأساسية من طرق ومباني ومطارات ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء؛
- تحسين معايير الاختبار والتوثيق بحيث تتفق مع المعايير العالمية مع اشراك القطاع الخاص في أسس التطور؛
- أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث يعد ضروري جدا بالنسبة للدول العربية وعليه السعي تجاهه وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التكامل الاقليمي، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الانتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية، كما تمثل أهمية بالغة لزيادة الاستثمارات العربية البينية، كما يمكن أن يساهم التكامل في ايجاد سوق اقليمية كبيرة، وهذا يشكل في حد ذاته عاملا مهما في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق في المستقبل إلى المنطقة العربية.

ثالثا- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي: يعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار المباشر، سواء تمثل هذا في تحقيق معدلات مضطربة ومرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيقي وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي أو تلافي التقلبات العنيفة في سعر الصرف الاسمي

¹ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

والتي يكون لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمار وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لحدوى المشروعات والأرباح المحولة ويؤدي ذلك اتجاه معظم تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى الدول النامية التي تملك برنامجا لاستقرار الاقتصاد الكلي واصلاح الهيكل الاقتصادي والتي حققت معدلات نمو عالية.

كما تؤثر أدوات السياسة النقدية ومنها سعر الفائدة المحلي على استثمارات القطاع الخاص، وكذلك على الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى أسواق الدول العربية فمن المعروف أن حركة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تتأثر بالفروق بين سعري الفائدة العالمي والمحلي وكذلك بالتطورات في سعر الصرف الأجنبي وأن الاستثمارات المباشرة تتأثر بالعوائد النسبية المتوقعة والمعدلة بالمخاطر، ومن ثم فإن دراسة فرص جذب الاستثمار المباشر إلى الدول العربية يجب أن لا تتم بمعزل عن حركة الاستثمارات غير المباشرة وتطورات أسعار الفائدة العالمية.

رابعاً- تحسين النظام الضريبي: بالرغم من أن الاعفاءات الضريبية التي توفرها الأنظمة الضريبية في العديد من الدول العربية تخفض من عبء السعر الفعلي للضريبة، إلا أنها لا توفر لهذه الدول ميزة تنافسية في جذب الاستثمار مقارنة بدول أخرى مثل ايرلندا، وذلك بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية، ومن أهم السياسات المقترحة بشأن تطوير النظام الضريبي:

1- الحوافز الضريبية والمالية: ويمكن اجمالها فيما يلي¹:

- ترشيد استخدام الاعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية، مع التركيز على الصناعة باعتبارها نشاطا ديناميكيا هاما لتطوير القطاعات الأخرى؛
- تقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط اداريا يقلل من عدد الضرائب ويعتمد على الأسعار النسبية، ويوسع الأوعية الضريبية مع امكانية خفض سعرها والغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية، كذلك يمكن ادخال نظام الخصم أو الائتمان الضريبي لمستلزمات الانتاج .
- دراسة أن تشمل الاعفاءات الضريبية الاستثمارات التي يتم تمويلها من فوائض وأرباح الشركات المحتجزة؛
- التيسير على المستثمرين بخصوص ضريبة الدخل وذلك من خلال تأجيل دفع 20% من قيمة المستحقات الضريبية الواجبة الدفع بشرط ألا يتجاوز المبلغ انفاق الشركة على البحوث والتطوير.

¹ - - عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 823.

2- الحوافز المالية غير الضريبية: يمكن تحقيقها من خلال:

- العمل على الاستفادة من تجارب الدول في منح علاوات للاستثمار تمثل نسبة من نفقات المشروع، وقد يقترح تقديمها في شكل منح نقدية كنسبة من اجمالي الاستثمارات الثابتة والتي يجب أن لا تقل عن مبلغ معين، وذلك بغرض استخدام تكنولوجيا معينة؛
- السماح بمعدلات اهلاك متسارعة لمعدلات المصانع عند احتساب الضرائب على الأرباح الصناعية للإسراع بالتحديث التكنولوجي.

خامسا- تحسين كفاءة النظام المالي والمصرفي: أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر هي في الغالب التي تجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، ومن أهم السياسات والاجراءات اللازم اتخاذها لاصلاح القطاع المالي وتطويره بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص:

1- اصلاح وتطوير الجهاز المصرفي العربي: ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- اعادة رسملة البنوك في الدول العربية ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفاء لقواعد الرقابة المالية والاشراف على زيادة معدلات الائتمان بما يتطابق مع استيفاء معايير لجنة بازل فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والحد الأدنى لكفاية رأس المال وذلك من خلال وجود الاطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنوك والاهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي.
- ايجاد البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الاقتراض المصرفي وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة ومواجهة ظاهرة التعثر وما يتبعها من تأثير سلبي على اقتصاديات وأداء البنوك؛
- ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي العربي والذي تستند فلسفته على الحد من المساهمة العامة للحكومات في البنوك، وتطوير نظم المعلومات واستخدام التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى تطبيق نظم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة،

2- تطوير أسواق المال العربية: وذلك من خلال عدة سياسات والتي يتمثل أهمها في:

- ضرورة توفير سوق النقد التي تعمل على توفير الأصول النقدية السائلة ذات الأجل القصير مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية والكمبيالات، وكذلك سوق رأس المال لتوفير القروض طويلة الأجل التي تحتاجها الدول العربية لدفع عجلة التنمية؛
- العمل على تشجيع التعاون الاقليمي بين أسواق المال العربية من جهة وأسواق المال الدولية من جهة أخرى، مع السماح للمستثمرين الأجانب بالدخول إلى أسواق المال العربية وتملك الأوراق المالية؛

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

- العمل على تعدد جهات اصدار الأوراق المالية، واستحداث وتطوير الأوراق المالية المصدرة بالسوق؛
 - الاسراع في تخصيص العديد من المشروعات العامة وطرح أسهمها للاكتتاب العام في أسواق المال العربية لتنشيط هذه الأسواق والسماح للاستثمارات الأجنبية بتملك هذه الأسهم والسندات؛
 - تنمية الوعي بأهمية الادخار والاستثمار في الأوراق المالية.
- سادسا- تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار:** يتطلب ترويج فرص الاستثمار وتحسين صورة الدول العربية في الخارج كموقع للاستثمار البيني عددا من السياسات يتمثل أهمها فيما يلي:
- صياغة برامج للترويج للمشروعات المستهدفة للاستثمار فيها، وذلك من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وبذلك استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادي الاقليمية والدولية للترويج عن تلك المشروعات؛
 - انشاء مكاتب ترويج لأنشطة الاستثمارات وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف مناطق العالم ويستلزم ذلك تطوير الخبرات المهنية للقائمين على تنفيذ برامج التسويق والترويج، بالإضافة إلى ضرورة تطوير معايير الأداء للعاملين في هيئات تشجيع وتسيير شؤون الاستثمار؛
 - دراسة الاتجاهات الحالية والمتوقعة في استثمارات التكتلات الاقليمية والشركات الدولية وبصفة خاصة الشركات الآسيوية وذلك بهدف التعرف على محددات جذبها وكذلك الاستفادة من الدول الناجحة في جذب الاستثمار العربي؛
 - التأكيد على استخدام البريد الالكتروني في خدمات التسويق عبر ارسال النشرات التعريفية والبيانات الصحفية والتشريعات المستحدثة بشكل دوري وفوري للمشاركين.

المطلب الثالث: متطلبات تشجيع الاستثمارات العربية البينية وآفاقها المستقبلية

للاستثمارات العربية البينية دوراً فعالاً في زيادة التشابك والتلاحم بين اقتصاديات الدول العربية، ولهذا وجب بذل المزيد من الجهود على المستوى القطري والإقليمي العربي، لأجل تنمية الاستثمارات العربية البينية والوصول بها إلى مستويات أعلى، وقصد تحقيق ذلك ينبغي عليها توفر جملة من المتطلبات.

أولاً: سبل تشجيع الاستثمارات العربية البينية

1- متطلبات تشريعية: إن بقاء حجم الاستثمارات العربية البينية دون المستوى المطلوب رغم الدور الهام لهذه الاستثمارات في النهوض بالقطاعات الإنتاجية والصناعية العربية، بما يعمل على تحقيق التنمية

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

- الاقتصادية في الوطن العربي، يتطلب مراجعة القوانين والتشريعات في كل بلد عربي وجعلها تعمل على تشجيع الاستثمارات ما بين الدول العربية وتسهيل حركتها، ويتحقق ذلك عن طريق¹ :
- إتباع سياسة ضريبية وجمركية بسيطة وواضحة، ومراعاة استمرار تمتع الاستثمارات بالحوافز المقررة لها عند تأسيسها وذلك طول فترة نشاطها.
 - إنشاء وحدات أو دوائر قضائية متخصصة في الفصل في النزاعات الخاصة بأموال الاستثمار.
 - تقوية وضعية المحاسبة والمراجعة والحرص على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وقواعد المراجعة الدولية وما يتطلبه ذلك من إفصاح وشفافية.
 - منح إعفاءات ضريبية خاصة للاستثمارات العربية البينية وعدم التقييد بتوفير حد أدنى لحجم المشروعات (قيمة الموجودات الثابتة) ليكون لها حق التمتع بالإعفاءات الضريبية.
 - العمل على تسهيل الإجراءات القانونية في مختلف البلدان العربية للطلبات المقدمة من المستثمرين لأغراض الاستثمار، وإصدار قرار الترخيص للمشروعات الاستثمارية بطريقة سهلة وسريعة.
 - ضمان حرية المستثمر العربي في إعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى بلده، أو بلدان أخرى عند التصفية، وكذا حرية تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثماراتهم.
 - وضع التشريعات الخاصة بالتملك العقاري للمستثمرين موضع التنفيذ، وإعادة النظر في نظام العمل والكفالة.
 - ضمان التشريعات العربية بعدم تأميم المشروعات الاستثمارية العربية أو الاستيلاء عليها، وكذا عدم حجز الأموال المستثمرة أو مصادرتها أو تجميدها ما لم تخالف قوانين وتشريعات البلد.
 - العمل على مراجعة قوانين العمل في الدول العربية، وإجراء ما تتطلبه الأوضاع الحالية من تعديلات بما يكفل الحفاظ على حقوق العمال وأرباب العمل على حد سواء، وبما يعكس في نهاية الأمر على حسن الأداء وتحريك النشاط الاقتصادي.

¹ - إسماعيل حسن، لماذا لا يستثمر العرب أموالهم في الدول العربية، الأهرام الاقتصادي، أسبوعية اقتصادية، العدد 1764، أكتوبر، 2002، ص 39.

2- متطلبات بنيوية: تتمثل العوامل البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات وتتمثل أهمها فيما يلي¹:

- ضرورة توفير الهياكل والبنى الأساسية من خدمات المواصلات والاتصالات، من طرق ومطارات وموانئ، ووسائل نقل، وشبكات هاتف وغيرها من المتطلبات الأساسية لجلب الاستثمارات العربية، والتي تلبي حاجيات المستثمرين، حيث أنّ عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له أثره الواضح في إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية أو إعاقاة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة، وما يصاحب ذلك من زيادة التكاليف، الذي ينعكس بدوره على ضعف عوائد تلك الاستثمارات ومن ثم التأثير على إمكانية نجاح المشروعات بل وعلى إمكانية استمرارها.

- ضرورة توفير الحكومات العربية مناطق صناعية تتوفر على مختلف الخدمات والمرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنيان الصناعي الأمثل وبحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة للمستثمرين العرب كافة دون فوارق في الحقوق والامتيازات.

- ملاءمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، حيث أن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشروعات الاستثمارية المزمع إنشاؤها عديمة الجدوى، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومات العربية وتقديم تسهيلاتهما للمستثمرين العرب بما يكفل شرائهم للأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع، وبما يتلاءم مع عوائد تلك الاستثمارات.

- تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات إنتاج لمزاولة نشاطها، وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها.

3- متطلبات فنية وإدارية: تتمثل في ضرورة توفر مجموعة من العوامل الفنية والإدارية اللازمة لنجاح الاستثمارات العربية البينية ونحصرها فيما يلي:

- ضرورة توفير الإحصائيات والبيانات التي يستند عليها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات العربية، خاصة البيانات الخاصة بأوضاع السوق الاستهلاكية ووضع القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- العمل على إعداد خريطة استثمارية بالمشروعات المرغوب في الاستثمار فيها، والمزايا النسبية المقررة لها. العمل على توفير برامج استثمارية واستراتيجية واضحة من قبل الحكومات العربية تجاه النشاط الاستثماري.

¹ - بركات عبد الله، معوقات الاستثمار في اليمن، الثوابت للنشر، صنعاء، 1999، ص114.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

- العمل على إعادة توزيع الاستثمارات العربية البينية لكي تسيطر على القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاع الزراعي الذي يعاني من نقص في هذه الاستثمارات.
- إعطاء الأولوية في الاستيراد للمنتجات العربية حتى يحفز هذا على قيام استثمارات جديدة.
- ضرورة الاهتمام بجوانب البحث العلمي والتطوير وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة لتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاديات العربية.
- العمل على استخدام تقنيات المعلومات في الترويج للاستثمارات البينية، وعدم الاكتفاء بالتقنيات التقليدية للترويج.
- العمل على زيادة وتقوية فعالية دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتعريف بها، وزيادة استخدامها كآلية منشأة لتشجيع الاستثمار في الدول العربية .
- محاربة كل أشكال البيروقراطية، الرشوة والفساد في الإدارات العربية، بما يعمل على تسهيل الإجراءات الاستثمارية.
- 4- متطلبات تمويلية وأخرى:** من بين المشاكل التي اعترضت تنمية الاستثمارات البينية تلك المتعلقة بالجانب التمويلي، والتي سببها يعود إلى ضعف الأسواق المالية في بعض الدول العربية، ونظرا للدور الذي تلعبه الأسواق المالية والبنوك في توفير السيولة و الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية، ولغرض تشجيع الاستثمارات العربية البينية وجب العمل على ما يلي¹:
 - توفير سوق منظمة لتبادل الأوراق المالية بين الدول العربية.
 - تشجيع البنوك والمؤسسات المالية العربية على منح الائتمان للمستثمرين الوطنيين والعرب عند الحاجة، مقابل ضمانات معقولة، بما يساعد المستثمرين على تلبية احتياجات مشاريعهم الاستثمارية.
 - توفير سبل اتصال سريعة وكفئة، مع ما تتطلبه الأسواق المالية المتطورة من خدمات ضرورية.
 - الحرص على توافر أسواق مالية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءات وتخضع لرقابة حصينة، مع سرعة ربط الأسواق المالية العربية ببعضها البعض بما يسمح بتبادل تسجيل وتداول الأوراق المالية فيما بينها.
 - إيجاد نوع من التبادل في أسعار صرف العملات العربية بما يعمل على استقرار عوائد وأرباح المستثمرين العرب، والعمل على إيجاد عملة نقدية عربية موحدة في المستقبل.

¹ - عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية "تجربة التكامل والوحدة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 190-192.

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

والى جانب هذه المتطلبات لتفعيل وتشجيع الاستثمار العربي البيني، نذكر بعض المتطلبات الأخرى والتي نحصرها فيما يلي:

- العمل على تشجيع وإعادة بعث روح المشروعات العربية المشتركة من جديد، نظرا للدور الذي يؤديه هذا النوع من المشروعات في تجميع عناصر الإنتاج من مختلف الدول العربية واستخدامها في مشروعات إنتاجية عربية، تعمل في الأخير على تنمية الاستثمارات البينية.
- العمل على استعادة الأموال والاستثمارات العربية المهاجرة، وإعادة توطينها في الدول العربية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لها ومنحها التحفيزات اللازمة لأجل ذلك.
- زيادة إشراك القطاع الخاص أكثر في امتلاك المشاريع الاستثمارية، وتشجيعه على توسيع نشاطاته في جميع الأقطار العربية خصوصا في القطاعات الإنتاجية، وإعطائه التسهيلات اللازمة لأجل ذلك.
- ضرورة التزام جميع الدول العربية بتنفيذ الاتفاقيات التي تدخل في إطار حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول العربية، والعمل على الوصول بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إتحاد جمركي، فسوق مشتركة، نظرا لدور إقامة هذه الأخيرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بينها.
- ضرورة توفير إرادة سياسية لأصحاب السلطة والقرار في الدول العربية، وعلى رأسهم القادة العرب، بما يكفل وتحقيق تنمية الاستثمارات البينية، لأن تلك المتطلبات التي سبق ذكرها لن يكون لها الأثر الواضح على رفع مستوى الاستثمارات البينية العربية، ما لم تقترن بإرادة سياسية وإدراك بأن القرار الموحد سوف يساهم في حماية الحقوق والمصالح العربية.

ثانيا: الآفاق المستقبلية للتدفقات الاستثمارية في المنطقة العربية

- 1- تقييم وكالات التصنيف الدولية ورؤيتها المستقبلية للتطورات في المنطقة:** يلاحظ أن معظم الدول العربية "مصر، تونس، ليبيا، البحرين والأردن" التي شهدت أحداث سياسية بدرجات متفاوتة، طالتها عمليات المراجعة والخفض للتقييمات السيادية من قبل وكالات التصنيف الدولية، في حين ظل تصنيف دولة مثل اليمن على ما هو عليه سابقا حتى الآن رغم تطورات الأحداث فيها.
- وتأتي أهمية هذا التصنيف من كونه معتمدا من الغالبية العظمى من القادة والسياسيين والشركات غير الوطنية والمستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الدول العربية، وما يصاحب ذلك من تقارير

الفصل الثالث: واقع تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ظل العولمة المالية

دولية صادرة عن تلك الوكالات مع الأخذ في الاعتبار أنها وان اختلفت في التفاصيل وأدوات ودرجات التقييم الايجابية والسلبية فإنها تتفق نسبيا على الصورة العامة¹.

فقد جاءت تقارير تلك المؤسسات بشأن الوضع السياسي في المنطقة حيث أعلنت وكالة ستاندر أند بورز في مارس 2011 عن وجود مخاطر محتملة في خدمة الديون السيادية للمنطقة العربية نتيجة للاضطرابات السياسية وضعف المؤسسات بما ينذر بتخفيض التصنيف السيادي للجهات السيادية الحكومية المقترضة في دول المنطقة ، وأيضا ترتب على أجواء عدم اليقين السياسي والاقتصادي رفع تكلفة التأمين على الديون السيادية والسندات الحكومية والخاصة الصادرة عن عدد من دول المنطقة والمتداولة في الأسواق العالمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تراجع تصنيف تلك الدول على المدى القصير يمكن أن تنعكس ايجابيا على المدى المتوسط أو الطويل في صورة رفع لتصنيف تلك الدول بشرط استقرارها السياسي والامني والاجتماعي وتحولها نحو المزيد من الديمقراطية وتحسن مؤشراتهما الاقتصادية والمالية².

2- اتجاهات المستثمر العربي: ستدفع التغيرات الحادثة والمتوقعة إلى اعادة صياغة التوجهات الاستثمارية للشركات الراغبة في الاستثمار في المنطقة وتختلف تلك التوجهات والخطط الاستثمارية من شركة إلى أخرى بحسب كونها تعمل حاليا أو لديها استثمارات في المنطقة من جهة أو لديها نوايا للاستثمار فيها وبحسب جنسيتها وطبيعة استثمارها ومستوى المخاطر التي تقبلها والقطاع والسوق المستهدف، كما سيختلف ذلك من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة مناخ الاستثمار السائد و المتوقع فيها. فمثلا إذا كان مستثمرا حاليا داخل المنطقة فسيختلف سلوكه طبقا لمعايير عديدة، فالمستثمر صاحب الاستثمارات قصيرة الأجل ربما سيقارن بين خروجه حاليا بقدر من الخسائر وخروجه لاحقا في المدى المتوسط بخسائر اقل أو بأرباح رأسمالية، أما المستثمر صاحب الاستثمارات طويلة الأجل فمن الصعب ان يقدم على اتخاذ قرار الانسحاب في الأجل القصير إلا إذا كانت لديه مخاوف كبيرة من انعكاسات التغيرات السياسية على حجم النشاط وتحقيقه خسائر دائمة. وفي المقابل فإن المستثمر الجديد ربما لا يقدم على الاستثمار في الأجل القصير، ويفكر في اقتناص فرص استثمارية مغرية في الأسواق والدول التي ستشهد هبوطا كبيرا في قيم الأصول³.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الأول، الكويت، (جانفي - مارس) 2011، ص 11.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ، 2010 ص 128.

3- دور المؤسسات الاقليمية والدولية في تشجيع حركة الاستثمار إلى المنطقة العربية: من بين هذه المؤسسات الصندوق والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الاسلامي والمؤسسات المالية العربية، ويظهر دورها بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من خلال مجموعة من الاجراءات يتمثل أهمها في¹:

- توفير التمويل للمشاريع التنموية الضرورية لهيئة البنية التحتية والتشريعية اللازمة لجذب الاستثمار، حيث تعتبر تلك المؤسسات أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بقيمة تتراوح ما بين 30-50 مليار دولار سنويا، كما تعمل على توفير الضمانات التأمينية لمشاريع القطاعين العام والخاص؛

- المشاركة في رؤوس أموال مؤسسات الاستثمار المباشر التابعة للقطاع الخاص في عدد من الدول العربية من خلال مؤسسات محددة تعمل فقط لخدمة هذا القطاع مثل مؤسسة التمويل الدولية

- توفير الضمانات التأمينية لمشاريع القطاعين العام والخاص، من خلال مؤسسات متخصصة على المستوى الاقليمي والدولي مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وكذلك الوكالة الدولية لضمان الاستثمار "ميغا"

- القيام بدور وسيط المعرفة بين الحكومات العربية والمستثمرين، وخاصة في مجال التنمية والسياسات، من خلال إعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي والاستثمار، بالإضافة إلى التحليل الموضوعي للمؤشرات التي ترصد بيئة الاستثمار في كل دولة عربية، والتي غالبا ما تؤثر في قرارات المستثمرين وحجم الاستثمار الذي تنفذه في هذه الدول².

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع، ص 130.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أنه على الرغم من وجود الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يظهر تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية رغم تزايد حجم الاستثمارات العربية البينية خاصة خلال سنتي 2005 و 2006 إلا أن نسبتها لا تزال ضعيفة وأقل من المستوى المراد بلوغه. ولعل من أهم أسبابها ضعف الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لاستيعاب الفوائض المالية العربية، وافتقاد الاستقرار التشريعي بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية، ووجود أنظمة وقوانين اقتصادية معوقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية حيث أن هذه الأسباب لم تؤد فقط إلى ضعف حجم ونسبة الاستثمارات العربية، وإنما أدت أيضا إلى هجرة رؤوس الأموال العربية للخارج.

بالإضافة إلى ذلك تم اعتماد بعض المؤشرات لتقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية، فالمؤشر المركب يسمح بقياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار، أما مؤشرات تقييم المخاطر القطرية فتسمح بتقسيم الدول إلى مجموعات حسب درجة المخاطر ثم ترتيب هذه الدول، ومؤشر التنافسية العالمية.

كما واجهت الاستثمارات العربية البينية المباشرة العديد من المعوقات التي وقفت حاجزا أمام زيادة تدفقها، من أهمها: المعوقات السياسية كانهدام الاستقرار السياسي في الكثير من الدول العربية والذي يجعل مناخها الاستثماري غير جاذب للاستثمار، وكذا المعوقات الاقتصادية والمالية كانهدام الاستقرار الاقتصادي، وتدهور قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى، بالإضافة إلى المعوقات الادارية والتنظيمية منها تعقيد الاجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار، كما أن هناك معوقات تشريعية وقانونية ومعوقات البنية التحتية المتمثلة في النقص في خدمات البنية التحتية من طرق ومواصلات وموانئ... إلخ.

وقصد التغلب على كل هذه المعوقات كان لابد من اتباع بعض السياسات لعلاج هذه المعوقات كتهيئة البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية، تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الاقليمي والدولي، دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، تحسين النظام الضريبي وتحسين كفاءة النظام المالي والمصرفي.

الفصل الرابع:

**دراسة قياسية لتدفق
الاستثمارات العربية المباشرة
في ظل العولمة المالية**

تمهيد:

سعت العديد من الدول العربية لتحسين مناخها الاستثماري ومواكبة العولمة المالية، قصد جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل عام والاستثمارات العربية بشكل خاص، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل وباستخدام أساليب قياسية توضيح أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية المتمثلة في الجزائر، المغرب، تونس، السعودية، الامارات، البحرين، مصر، وخلال الفترة الزمنية 1985-2014.

إن تطبيق النماذج القياسية المستعملة لمعطيات بانيل تسمح بالربط ما بين السلاسل الزمنية والمقطع العرضي للمعطيات (الأفراد). لذا ارتأينا في البداية إعطاء نظرة تاريخية لكيفية نشأة نماذج بانيل، ومختلف النماذج الشائعة الاستعمال، ثم التطرق إلى مختلف النماذج التي سيتم الاعتماد عليها ، وفي الأخير التعرف على كيفية التعامل مع هذا النوع من النماذج القياسية. وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل لنماذج بانيل

المبحث الثاني : نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي

المبحث الثالث: أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية باستخدام نماذج البيانات الزمنية

المقطعية ((Les model données de panel))

المبحث الأول: مدخل لنماذج بانيل

عرف الاقتصاد القياسي لمعطيات بانيل تطور معتبر من حيث التطبيقات أو من حيث بناء النماذج الملائمة، ويعود أساس هذه النماذج إلى تحليل التباين والتباين المشترك والتي تسمى كذلك بالنماذج ذات الأثر الثابت؛ أما أول استعمال لنماذج بانيل يعود إلى القرن التاسع عشر وكان ذلك في ميدان علم الفلك و في علم الزراعة وفي هذه الأخيرة استعمل من أجل معرفة المرد ودية الزراعية حسب أنواع الأسمدة.

المطلب الأول: تحليل التباين ونماذج بانيل

سنحاول في هذا المطلب التعرف على النموذج القياسي لبانيل، وذلك بإعطاء كيفية المرور من تحليل التباين إلى نموذج بانيل.

أولاً: نموذج تحليل التباين

1- أنواع نماذج تحليل التباين: هناك عدة أنواع من نماذج تحليل التباين، من بينها نموذج ذو عامل واحد والنموذج الثنائي؛ الذي يتكون من عاملين، الأول أساسي و الثاني غير أساسي، أما النموذج الثلاثي وهو يحتوي على عامل أساسي و عاملين غير أساسيين¹.

2- تحليل التباين الأحادي: يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج حسب بعدين؛ البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في دراستنا، ويرمز لها بالمؤشر I ، وهو يتغير من $I=1...N$ ، والبعد الثاني هو البعد الزمني، أي أنه مرتبط بالزمن التي تم فيه مشاهدة الأفراد؛ وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد؛ ومنه نتحصل على ما يسمى (بانيل) لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$ ، أي لدينا مقطع لحظي لـ N مشاهدة؛ أي T مقطع و NT مشاهدة كلية².

وكل فرد مشاهد يعبر عنه بمؤشرين (I, t) ويكتب أبسط نموذج لتحليل التباين كالاتي :

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N; t = 1, 2, \dots, T$$

وبتجزئة التغير الكلي للبيانات إلى مركبتين نتحصل على :

$$\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T (y_{it} - \bar{y}_{..})^2 = T \sum_{i=1}^N (\bar{y}_{i.} - \bar{y}_{..})^2 + \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T (y_{it} - \bar{y}_{i.})^2$$

¹- أنظر

-Edouard B.Manoukian, **Guide de statistique appliquée**, Paris, Herman, 1986, pp160-180.

-Xavier Guyon, **Statistique et économétrie**, Paris, Ellipses Edition Marketing, 2001, pp27-31.

² - Alain Trognon, **L'économétrie des panels en perspective**, Revue d'économie politique, 113 (6) Nov/Déc. 2003, p130 .

$$\bar{y}_{..} = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T y_{it}}{NT}, \quad \bar{y}_{i.} = \frac{\sum_{t=1}^T y_{it}}{N}$$

ويقسم كل مركبة من المركبات السابقة على درجة حريتها نتحصل على المعادلة التالية :

التباين الكلي = تباين ما بين الأفراد (دائم) + تباين داخل الأفراد (انتقالي)

حيث: أن تباين الأفراد يعبر عن جزء دائم ما بين الأفراد Y_i .

أما التباين داخل الأفراد $Y_{it} - Y_i$ ، يعبر عن الجزء المتغير.

ثانيا: نموذج التباين الأحادي والانحدار البسيط

إذا قمنا بإدخال متغيرة خارجية (مستقلة) X_{it} على نموذج التباين نتحصل على ما يلي:¹

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \beta x_{it} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N; t = 1, 2, \dots, T$$

بحيث يتم تفكيك حسب طريقة المربعات الصغرى إلى جزء دائم:

$$y_{i.} = (\mu + \alpha_i) + \beta x_{i.} + \varepsilon_{i.}, \quad i = 1, 2, \dots, N$$

وإلى جزء انتقالي:

$$y_{it} - y_{i.} = \beta(x_{it} - x_{i.}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i.}), \quad i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, T$$

وعليه فإن التقديرات السابقة ناتجة عن التغير الكلي والذي بدوره ينقسم إلى تغير دائم (طويل المدى) و العنصر القصير المدى (انتقالي)، وما يمكن ملاحظته أن تقديرات معلمة المتغيرة الخارجية B يتغير حسب النموذج المقدر.

المطلب الثاني: نماذج بانيل الشائعة الاستعمال

عندما نقوم ببناء نموذج بانيل فإن الأثر النوعي α_i هو عامل ثابت في الزمن وخاص بكل فرد، بالإضافة إلى ذلك فإنه يلعب دور في تحديد المتغير التابع؛ حيث إذا كان العامل B هو نفسه لكل الأفراد وفي جميع الفترات، فإن الأثر النوعي يقوم بإزالة هذا التجانس؛ وباعتبار هذا العامل الثابت ففي هذه الحالة مقصد نموذج ذو أثر ثابت، وفي الحالة المعاكسة نقصد نموذج ذو أثر عشوائي.

¹ - IBID, p 731.

أولاً : نموذج بانيل ذو أثر ثابت

يمكن تقسيم هذا النوع من النماذج إلى:¹

1- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى آخر أي من بلد إلى آخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر آخر يتمثل في الأثر الفردي.

2- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما تغير المعامل الثابت متعلق بالزمن، أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد (البلدان) ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة ما بين هذه البلدان.

3- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما يتغير العامل الثابت متعلق بالزمن، ويتغير الأفراد (البلدان).

4- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد وبمعامل المتغير المستقل:

يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقل، أو بتغير إما العامل الثابت متعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد (البلدان)، أو الاثنان معاً.

يسمى النموذج الذي يتم مقارنته مع النماذج السابقة بالنموذج التجميعي للمعطيات؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية المتعلقة بالخطأ العشوائي في نموذج بانيل تتمثل في كون لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.²

¹ - Robert Yaffee, **A primer for panel data analysis**, Sociale science, Statistique and mapping, New York Université, Novembre 2003,p3-4. Source : http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf (consulter le 28/05/2016).

² - J. Johnston, **Méthodes Econométriques**, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara,Paris, Ed Economica , 1985, p 471.

ثانيا : نموذج بانيل ذو الأثر العشوائي

من أجل التفرقة بين النماذج ذات الأثر الثابت والأثر العشوائي، تنفق العديد من الدراسات في أن تطبيق نموذج الأثر الثابت عندما تكون N مشاهدة تشكل المجتمع ككل، ويمكن تبرير استعمال الأثر العشوائي لما تكون N فرد المشاهدة تشكل عينة من هذا المجتمع¹.

ويتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي و الزمني، نسمي هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب؛ تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، أو عن طريق طريقة تربط بين التقدير "ما بين الأفراد" والتقدير "داخل الأفراد".

بالإضافة إلى ذلك هناك نموذج آخر متمثل في نموذج ذو المعاملات العشوائية ، والمتمثل في وجود تغير العشوائي لكل من معالم المتغير المستقل والثابت.

ثالثا : نموذج بانيل الديناميكي

يتمثل هذا النموذج في تأخير المتغير التابع، وبإدخاله في النموذج؛ وبأخذ النموذج ذو الأثر الثابت، نظرا لاستعمالاته العديدة في الاقتصاد الكلي نتحصل على:²

$$y_{it} = \gamma y_{i,t-1} + x'_{i,t} \beta + \eta_i + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N; t = 1, 2, \dots, T$$

يعود استعمال نموذج الأثر الثابت في الاقتصاد الكلي لسببين:

- **السبب الأول :** يتمثل في كون الأثر الفردي يمثل المتغيرات غير المأخوذة في النموذج، بالإضافة إلى احتمال أن تكون خصوصيات هذه الأفراد (الدول) مرتبطة بالمتغيرات الأخرى.
- **السبب الثاني :** استعمال هذا النوع من النماذج على كل المجتمع وليس عينة عشوائية مستخرجة منه. ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج نستعمل ما يسمى بطريقة العزوم المعممة "GMM"؛ حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبة المعممة، والطريقة التي تأخذ المتغيرة الأدواتية³.

¹ - Alain Trognon, op cit , p733

² - Ruth A.Judson, Ann L.Owen, **Estimating Dynamic Panel Data Models**, A practical Guid for Macroeconomist, Federal Reserve Board of Governors , January 1996, p3, Source : http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf.

³ - Brigitte Dormont, **Introduction à l'économétrie**, Paris, Montchrestien, 1999, p406.

المطلب الثالث : نماذج بانيل الحديثة

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض النماذج الحديثة لنماذج بانيل، والمتمثلة في النماذج غير الخطية والتي من خصوصياتها أن المتغير التابع غير مستمر، بالإضافة إلى ذلك أن المعطيات المستعملة هي معطيات بانيل؛ وهي تستعمل كل من نماذج بروبيت (*Probit*) ولوجيت (*Logit*)^{*}.

أولا : نماذج بروبيت و نماذج لوجيت ذات الأثر الثابت

إن استعمال نموذج ذو الأثر الثابت يعطي تقدير متسق في حالة نموذج خطي، ذات المتغير التابع المستمر؛ بينما هذا غير صحيح في الحالة التي يكون فيها المتغير التابع نوعي؛ في هذه الحالة فإن نموذج لوجيت هو أحسن النماذج، حيث أنه يعطي تقدير متسق، عند استعمالنا لطريقة المعقولة العظمى، على عكس نموذج بروبيت الذي يعطي تقدير غير متسق¹.

ثانيا: نماذج بروبيت و نماذج لوجيت ذات الأثر العشوائي

عند استعمال النماذج ذات الأثر العشوائي فإن نموذج بروبيت هو الأكثر ملاءمة، وهذا راجع لكون استعمال نموذج لوجيت، يؤدي بالأخطاء إتباع التوزيع اللوجيستكي، مما يتطلب استعمال التوزيع اللوجيستكي المتعدد، بينما في نموذج بروبيت فإنه يتطلب استعمال التوزيع الطبيعي المتعدد؛ ولكن رغم التعميمات الممكنة فإن التوزيع اللوجيستكي لا يسمح بالكثير من المرونة؛ وهذا نظرا للخصائص الأساسية لنموذج بروبيت ذو الأثر العشوائي و المتمثلة في ما يلي²:

- التقديرات المتعلقة بهذا النموذج متسقة على عكس نموذج بروبيت ذو الأثر الثابت.
- تقدير نموذج بروبيت باستعمال المعطيات الجماعية، يعطي تقديرات متسقة.

* - للاطلاع على هذا النوع من النماذج وتطبيقاتها أنظر :

- Albain Thomas, **Econométrie des variables qualitatives**, Paris ,Dunod, 2000,p p54-78

¹ - Madala, G.S, **Limited Dependent Variable Models Using Panel Data** , The journal of Human Ressource Vol.22, No.3,Summer,1987, p315.

² - IBID, pp317-318.

المبحث الثاني : نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي

إن التغيرات التي تنتج في هذا النوع من النماذج نابعة من المعامل الثابت، حيث أنها تسمح من تحديد الأثر الفردي الغير ملاحظ في النموذج، والتي يتم استخراجها من الثابت؛ وعليه من أجل تحديد هذا الأثر سننظر في هذا المبحث إلى مختلف الطرق التي تسمح لنا من تقدير كل من نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي وكيفية التعامل معها، من خلال إعطاء مختلف الاختبارات التي تسمح من معرفة إن كان هناك فعلا أثر ثابت وأثر عشوائي، وكيفية اختيار أحسن نموذج.

المطلب الأول: نماذج بانيل ذات الأثر الثابت

من أجل تقدير هذا النموذج هناك طريقتين؛ الطريقة الأولى تتمثل في طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية، طريقة التفكيك الناتجة من تقدير "ما بين الأفراد" والتقدير "داخل الأفراد"؛ سننظر في هذا المطلب إلى الطريقة الأولى، ثم نقوم بتقديم النموذج الذي يتغير فيه كل من الزمن و الأفراد، وكيفية تقديره.

أولاً: تقدير نموذج ذو الأثر الثابت

1- طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)*

عادة ما نربط نموذج بانيل ذو الأثر الثابت بهذه الطريقة وهذا نظرا لإدخال المتغيرة الصورية في الثابت، حيث إذا قمنا بوضع α_i المعلمة التي نريد تقديرها؛ ونضع Y_i و X_i لمشاهدات T المتعلقة بالفرد I يصبح النموذج كما يلي¹:

$$Y_i = X_i\beta + i\alpha_i + \varepsilon_i$$

وبتجميع الأفراد نتحصل على :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & 0 \\ 0 & i & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

* LSDV : Least Squares Dummy Variable

¹ - Wiliam Green , Ecnonetric Analysis, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003,P-288.

نتحصل على: I المتغيرة الصورية المتعلقة بالفرد d_i وإذا وضعنا

$$Y = [X \ d_1 \ d_2 \ \dots \ d_n] \begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

وبتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة $D_{nT \times n}$ وبتجميع الأسطر نتحصل على :

$$Y = X\beta + D\alpha + \varepsilon$$

ومنه فإن تقدير معالم β لهذا النموذج يتم عن طريق طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$b = [X'M_D X]^{-1} [X'M_D Y]$$

مع: $M_D = I - D(D'D)^{-1}D'$

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 & \dots & 0 \\ & & \dots & & \\ 0 & 0 & 0 & & M^0 \end{bmatrix}$$

والتي تمثل المصفوفة القطرية التالية :

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كما يلي : $M^0 = I_T - \frac{1}{T}ii'$

نستنتج من العلاقة السابقة أن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع $M_D Y$ والمتغير المستقل $M_D X$ ؛ يكافئ تطبيق انحدار كل من $[y_{it} - \bar{y}_i]$ على $[x_{it} - \bar{x}_i]$ ، حيث تمثل \bar{y}_i و \bar{x}_i متوسط المشاهدات لشعاع العمودي ذات K سطر المتعلقة بالفرد i .

وعليه مما سبق يمكن تقدير معالم المتغيرات الصورية عن طريق تجزئة معادلة الانحدار كالاتي :
 $D'D\hat{\alpha} + D'XD = D'Y$ ؛ منه $\hat{\alpha} = [D'D]^{-1}D'(Y - Xb)$ ، وهذا يعني لكل فرد لدينا $\hat{\alpha}_i = \bar{y}_i - b'\bar{x}_i$.

2- مصفوفة التباين والتباين المشترك واختبار الأثر الفردي

2-1- مصفوفة التباين والتباين المشترك

تعطى مصفوفة التباين والتباين التقاربية المرافقة لمعلمة b هي: $Est.Asy.Var[b] = s^2 [X'M_D X]^{-1}$

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T (y_{it} - x'_{it}b - \hat{\alpha}_i)^2}{nT - n - K} = \frac{(y - M_D Xb)(y - M_D Xb)'}{nT - n - K}$$

حيث :

أما مصفوفة التباين التقاربية للأثر الفردي تعطى كما يلي:

$$Est.Asy.Var[\hat{\alpha}_i] = \frac{\sigma^2}{T} + \bar{x}_i' \{Asy.Var[b]\} \bar{x}_i$$

2-2- اختبار الأثر الفردي الجماعي

يسمح اختبار ستودنت من اختبار وجود أو عدم وجود α_i ، وعليه فهي تسمح من معرفة وجود أو عدم وجود الأثر لكل فرد من مجموعة معينة فقط، وهذا غير أساسي في هذا النوع من النماذج الانحدار؛ ولكن ما هو أساسي هو معرفة إن كان هناك اختلاف ما بين المجموعات، في هذه الحالة فإن الاختبار الملائم هو اختبار فيشر F والذي يعطى بالعلاقة التالية:¹

$$F(n-1, nT-n-K) = \frac{(R_{LSDV}^2 - R_{Pooled}^2)}{(1 - R_{LSDV}^2)/(nT-n-K)}$$

حيث تحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي، فإن أحسن التقديرات هو تقدير الإجمالي، أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.

ثانياً : تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن و الأثر الفردي

يمكن توسيع النموذج المتغيرات الصورية بإضافة الأثر الزمني ، ومنه يصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = x'_{it}\beta + \alpha_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

$$\text{تحت القيد التالي : } \sum_{i=1}^n \alpha_i = \sum_{t=1}^T \gamma_t = 0$$

وعليه من أجل تقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى نقوم بتحويل المتغيرات كما يلي :²

$$y^*_{it} = y_{it} - \bar{y}_i - \bar{y}_t + \bar{y} \quad \text{و} \quad x^*_{it} = x_{it} - \bar{x}_i - \bar{x}_t + \bar{x}$$

$$\text{حيث : } \bar{x} = \frac{1}{nT} \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T x_{it} \quad , \quad \bar{x}_t = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_{it} \quad , \quad \bar{y} = \frac{1}{nT} \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T y_{it} \quad , \quad \bar{y}_t = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n y_{it}$$

وبالنسبة للثوابت الأخرى يتم الحصول عليها عن طريق المعادلات التالية :

$$\hat{\mu} = \bar{y} - \bar{x}'b \quad ; \quad \hat{\alpha}_i = (\bar{y}_i - \bar{y}) - (\bar{x}_i - \bar{x})'b \quad ; \quad \hat{\gamma}_t = (\bar{y}_t - \bar{y}) - (\bar{x}_t - \bar{x})'b$$

¹ - IBID, p289.

² - IDEM, p291.

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ b متحصل عليه عن طريق مجموع المربعات المتحصل عليه من تقدير x_{it}^* كما يلي :

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T (y_{it} - x'_{it}b - \hat{\mu} - \hat{\alpha} - \hat{\gamma})^2}{nT - (n-1) - (T-1) - K - 1}$$

المطلب الثاني : نماذج بانيل ذات الأثر العشوائي

يتم استعمال هذا النوع من النماذج إذا كان التأثير الفردي غير مرتبط تماماً بالمتغيرات المقدره، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج هناك طريقتين للتقدير؛ متمثلتين في طريقة المربعات الصغرى المعممة و طريقة التفكيك الناتجة عن التقدير "ما بين الأفراد" والتقدير "داخل الأفراد"؛ سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة المربعات الصغرى المعممة و إلى كيفية اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي.

أولاً : طريقة التقدير

1- طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)

ليكن النموذج التالي¹ : $y_{it} = x'_{it}\beta + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{it}$

مع افتراض : $E(\varepsilon_{it}) = E(u_i) = 0$ ؛ $E(\varepsilon_{it}^2) = \sigma_{\varepsilon}^2$ ؛

؛ $E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js}) = 0, t \neq s, i \neq j$ ؛ $E(\varepsilon_{it}u_j) = 0, \forall i, t, j$ ؛ $E(u_i^2) = \sigma_u^2$ ؛
 $E(u_i u_j) = 0, i \neq j$

حيث : u_i يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة I و هو ثابت في الزمن.

ومن أجل المشاهدات T نضع : $\eta_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$ والذي يعبر عن الخطأ المركب.

حيث : $E[\eta_{it}^2] = \sigma_{\varepsilon}^2 + \sigma_u^2$ ، $E[\eta_{it}\eta_{is}] = \sigma_u^2 ; t \neq s$ ،

$$E[\eta_{it}\eta_{js}] = 0 ; \forall t \wedge s, i \neq s$$

ونضع لكل المشاهدات T المتعلقة بالفرد i : $\Sigma = E[\eta_i \eta_i']$ إذا :

¹ - Wiliam Green , op cit , PP294-295

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 \end{bmatrix} = \sigma_u^2 I_T + \sigma_\varepsilon^2 i_T i_T'$$

وعليه فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس nT هي :

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & \Sigma & 0 & \cdots & 0 \\ \cdots & \cdots & \vdots & \cdots & \cdots \\ 0 & 0 & 0 & \cdots & \Sigma \end{bmatrix} = I_n \otimes \Sigma$$

إذا تقدير معالم النموذج عن طريق طريقة المربعات الصغرى تعطى بالعلاقة التالية:

$$\hat{\beta} = (X \Omega^{-1} X)^{-1} X \Omega^{-1} y = \left(\sum_{i=1}^n X_i' \Omega^{-1} X_i \right)^{-1} \left(\sum_{i=1}^n X_i' \Omega^{-1} y_i \right)$$

ومن أجل إيجاد هذه المعالم عن طريق المربعات الصغرى العادية يجب تحويل المعطيات كما جرت العادة

في النموذج العادي^(*)؛ ولهذا يجب معرفة $\Omega^{-\frac{1}{2}} = [I_n \otimes \Sigma]^{-\frac{1}{2}}$ ، مما يتطلب إيجاد $\Sigma^{-\frac{1}{2}}$ والتي تقدر بـ:

$$\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{\sigma_\varepsilon^2 + T \sigma_u^2}} \quad \text{حيث} \quad \Sigma^{-\frac{1}{2}} = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \left[I - \frac{\theta}{T} i_T i_T' \right]$$

وعليه فإن التحويل اللازم لكلا من X_i و y_i هو كالتالي :

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}} y_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \begin{bmatrix} y_{i1} - \theta \bar{y}_i \\ y_{i2} - \theta \bar{y}_i \\ \vdots \\ y_{iT} - \theta \bar{y}_i \end{bmatrix} \quad \text{و} \quad \Sigma^{-\frac{1}{2}} X_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \begin{bmatrix} X_{i1} - \theta \bar{X}_i \\ X_{i2} - \theta \bar{X}_i \\ \vdots \\ X_{iT} - \theta \bar{X}_i \end{bmatrix}$$

إلا أن مصفوفة التباينات Σ غير معلومة، وعند القيام بحساب هذه المصفوفة يمكن تطبيق ما يسمى

بطريقة المربعات الصغرى الممكنة « FGLS » .

^(*) للمزيد من التفصيل في كيفية تفادي طريقة المربعات الصغرى المعممة والحصول على نفس النتيجة عن طريق المربعات الصغرى

بالقيام بالتحويلات على المتغيرات في النموذج العادي أنظر:

2- حساب مصفوفة التباينات

لحساب مصفوفة التباينات المركبة نتبع الخطوات التالية :

أ- حساب النموذج التالي : $y_{it} - \bar{y}_i = [x_{it} - \bar{x}_i] \beta + [\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i]$ والذي يسمح من إزالة عدم التجانس

$$E \left[\sum_{t=1}^T (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)^2 \right] = (T-1) \sigma_{\varepsilon}^2 :$$

فإن التقدير الغير متحيز لـ σ_{ε}^2 للملاحظات T والمتعلقة بالمجموعة i هو:

$$\sigma_{\varepsilon}^2(i) = \frac{\sum_{t=1}^T (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)^2}{T-1}$$

وعليه فإن تقدير بواقي $LSDV$ عن طريق درجة الحرية المصححة نتحصل على σ_{ε}^2 :

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2 = s_{LSDV}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T (e_{it} - \bar{e}_i)^2}{nT - n - K}$$

ب- تقدير قيمة σ_u^2 تتم كما يلي : نقوم بحساب تباين النموذج الإجمالي، الذي يضم الثابت المشترك فنتحصل على¹:

$$p \lim S_{Pooled}^2 = p \lim \frac{e'e}{nT - K - 1} = \sigma_{\varepsilon}^2 + \sigma_u^2$$

$$\Rightarrow \hat{\sigma}_u^2 = S_{Pooled}^2 - S_{LSDV}^2$$

¹ -William Green , op cit , PP297-298

ثانيا : اختبار التحديد

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانيل نستعمل ما يسمى باختبار التحديد والذي يتمثل فيما يلي¹:

1- اختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الأفراد):

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدينا اختبار "برش و باقن" (*Breusch and Pagan(1980)*)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاقرانج المتعلق بالأخطاء \hat{u}_{it} الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى حيث اختبار فرضية العدم والبديلة كما يلي :

$$H_0 : \sigma_u^2 = 0$$

$$H_1 : \sigma_u^2 \neq 0$$

والذي يتم اختبارها عن طريق الكمية التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n \left(\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right) \mapsto \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة.

2- اختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الزمن):

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي نتبع نفس الخطوات السابقة، غير أن اختبار فرضية العدم والبديلة تكونان كالآتي :

$$H_0 : \sigma_\lambda^2 = 0$$

$$H_1 : \sigma_\lambda^2 \neq 0$$

¹ - Madala, G.S, op cit , PP 311-312.

يتم عن طريق الكمية التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(n-1)} \left(\frac{\sum_{t=1}^T \left(\sum_{i=1}^n \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2 \mapsto \chi_1^2$$

والتي تتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه .

ثالثا: اختبار هوسمان (Hausman)

من أجل تحديد أحسن نموذج عندما نقوم بمقارنة نماذج ذات الأثر الثابت وذات الأثر العشوائي، نستعمل اختبار "هوسمان"، والذي يعطى بالعلاقة التالية:¹

$$H = \chi^2 (K - 1) = [b - \hat{B}]' \hat{\psi}^{-1} [b - \hat{B}]$$

حيث : $\hat{\psi} = Var[b - \hat{B}] = Var[b] - Var[\hat{B}]$ و تمثل كل من مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعالم الانحدارية b المتحصل عليها من طريقة LSDV ماعدا الثابت، ومصفوفة التباين والتباين المشترك لنموذج الأثر العشوائي \hat{B} بدون الثابت؛ وعليه تحت فرضية العدم فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر العشوائي وهذا يعني أن الأثر الفردي غير مرتبط بالمتغيرات الأخرى، في الحالة المعاكسة فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر الثابت.

المطلب الثالث : نماذج بانيل ومصفوفة التباين والتباين المشترك

إن فرضيات نموذج بانيل يمكن أن تكون غير محققة؛ حيث غياب تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك يؤدي إلى الحصول على تقدير غير كفؤ؛ نظر لإمكانية الوقوع في هذه الحالة سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية اختبار وجود عدم تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك، وإلى كيفية التخلص من الارتباط الموجود بين الأخطاء؛ حتى نتحصل على أحسن التقديرات.

¹ -Jerry A.Hausman, William E.Taylor, op cit ,PP1382-1383.

-Wiliam Green , op cit , PP300-301-

أولاً : اختبار التحديد

من أجل اختبار تساوي تباينات بين الأفراد في النموذج العام لبانيل نستعمل اختبار والد " *Wald* " *Test* " والذي يتبع توزيع كاي تربيع.¹

1- اختبار " والد " (*Wald Test*)

تتمثل فرضية العدم والفرضية البديلة فيما يلي :

$$H_0 : \sigma_i^2 = \sigma_j^2, \forall i \neq j$$

$$H_1 : \exists \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2, \forall i \neq j$$

ويعطي اختبار *Wald* بالعلاقة التالية :

$$W = \sum_{i=1}^n \frac{(\hat{\sigma}_i^2 - \sigma^2)^2}{\text{Var}(\hat{\sigma}_i^2)}$$

$$W \mapsto \chi^2[n] \quad \text{حيث :}$$

$$p \lim \hat{\sigma}^2 = \sigma^2 \quad \text{تحت فرضية التالية :}$$

بحيث $\hat{\sigma}^2$ تمثل تقدير التباين الناتج من التقدير عن طريق طريقة المربعات الصغرى للنموذج الإجمالي ،

و $\hat{\sigma}_i^2$ يتم حسابها كما يلي :

$$\hat{\sigma}_i^2 = \frac{1}{T} \sum_{it=1}^n e_{it}^2$$

2- اختبار " والد المعدل " (*The modified Wald Test*)

من أجل تسهيل الحساب نقوم بتعديل اختبار والد وذلك بحساب تباين $\hat{\sigma}_i^2$

($\text{Var}[\hat{\sigma}_i^2]$) بالاستعانة بالعلاقة التالية :

$$f_{ii} = \frac{1}{T} \frac{1}{T-1} \sum_{t=1}^T (e_{it}^2 - \hat{\sigma}_i^2)^2$$

وعليه نتحصل على اختبار والد المصحح كما يلي:

$$W' = \sum_{i=1}^n \frac{(\hat{\sigma}_i^2 - \hat{\sigma}^2)^2}{f_{ii}}$$

والذي بدوره يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية (n) .

من أجل اختبار تجانس أو عدم تجانس التباين، يمكن كذلك استعمال اختبار ¹White والذي يقوم بانحدار مربع الأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى مع المتغيرات المستقلة مربع، بالإضافة إلى الثابت؛ حيث أن التوزيع كاي تربيع الناتج هو $(nT)R^2$ ذات درجة حرية تساوي عدد المعالم المقدرة ماعدا الثابت.

ثانيا : تقدير النموذج ذو التباين غير المتجانس

من أجل تقدير نموذج ذات التباين الغير متجانس نستعمل طريقة المربعات الصغرى المعممة التالية:³

$$\hat{b} = (X\Omega^{-1}X)^{-1}(X'\Omega^{-1}y) = \left[\sum_{i=1}^n \frac{1}{\sigma_i^2} X_i'X_i \right]^{-1} \left[\sum_{i=1}^n \frac{1}{\sigma_i^2} X_i'y_i \right]$$

يمثل التباين لكل فرد σ_i^2 بحيث :

ثالثا ارتباط الأخطاء

سنحاول التعرف كيفية التعامل مع ارتباط الأخطاء في نموذج بانيل حتى نتحصل على أحسن التقديرات.

1- تقدير النموذج: لتكن الأخطاء كما يلي:⁴

$$\varepsilon_{it} = \rho_i \varepsilon_{i,t-1} + u_{it}$$

وهذا يعني أنه هناك ارتباط داخل المقطع العرضي للمعطيات، وبالتعويض المتتالي لهذه المعادلة نتحصل على :

¹- أنظر :

-Halbert White, **A Heteroskedasticity – Consistent Covariance Matrix Estimator and A Direct Test for Heteroskedasticity**, *Econometrica*, Vol 48,N°4, May 1980, p821-825.

² - Wiliam Green , op cit , p323

³ IDEM- , p323.

⁴ - IDEM, PP325-326.

$$\varepsilon_{it} = \rho_i(\rho_i\varepsilon_{i,t-2} + u_{it-1}) + u_{it} = \rho_i^2\varepsilon_{i,t-2} + (\rho_i u_{i,t-1} + u_{it})$$

$$\varepsilon_{it} = u_{it} + \rho_i u_{i,t-1} + \rho_i^2\varepsilon_{i,t-2} + \rho_i^3\varepsilon_{i,t-3} + \dots$$

وبتربيع هذه العلاقة و بإدخال التوقع الرياضي نتحصل على :

$$Var[\varepsilon_{it}] = \sigma_i^2 = \frac{\sigma_{ui}^2}{1 - \rho_i^2}$$

وباستعمال خصائص u_{it} نتحصل على :

$$E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it-2}) = \rho_i^2\sigma_i^2 \text{ و } E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it-1}) = \rho_i\sigma_i^2$$

وبصفة عامة لدينا :

$$E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it-T}) = \rho_i^T\sigma_i^2$$

مصفوفة التباين والتباين المشترك تعطى بـ:¹

$$\Omega_\varepsilon = \frac{\sigma_i^2}{1 - \rho_i^2} \begin{bmatrix} 1 & \rho_i & \rho_i^2 & \dots & \rho_i^{T-1} \\ \rho_i & 1 & \rho_i & \dots & \rho_i^{T-2} \\ & & \vdots & & \\ & & & \vdots & \\ \rho_i^{T-1} & \rho_i^{T-2} & \rho_i^{T-3} & & 1 \end{bmatrix}$$

مع: $\rho_i^2 \neq 1$

التقدير عن طريق المربعات الصغرى المعممة يعطينا ما يلي :

$$\hat{b} = (X\Omega_\varepsilon^{-1}X)^{-1}(X\Omega_\varepsilon^{-1}Y)$$

¹ - Patrick Sevestre, Econométrie des données de panel, Paris, Dunod, 2002, p35-37.

حيث :

$$\Omega_{\varepsilon}^{-1} = \frac{1}{\sigma_i^2} \begin{bmatrix} 1 & -\rho_i & 0 & 0 & \dots & \dots & 0 \\ -\rho_i & 1+\rho_i^2 & -\rho_i & 0 & \dots & \dots & 0 \\ 0 & -\rho_i & 1+\rho_i^2 & -\rho_i & \dots & \dots & 0 \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ 0 & \dots & \dots & \dots & \dots & 1+\rho_i^2 & -\rho_i \\ 0 & \dots & \dots & \dots & \dots & -\rho_i & 1 \end{bmatrix}$$

مع العام أن قيم ρ_i و σ_i^2 غير معلومة سنقوم بالتحويلات على المصفوفة، وهذا بافتراض أن قيمة r_i تمثل التقدير المتسق لقيمة ρ_i نتحصل على قيم X و Y الجديدة كما يلي:

$$Y_i^* = \begin{bmatrix} \sqrt{1-r_i^2} y_{i1} \\ y_{i2} - r_i y_{i1} \\ y_{i3} - r_i y_{i2} \\ \vdots \\ y_{iT} - r_i y_{i,T-1} \end{bmatrix}, X_i^* = \begin{bmatrix} \sqrt{1-r_i^2} x_{i1} \\ x_{i2} - r_i x_{i1} \\ x_{i3} - r_i x_{i2} \\ \vdots \\ x_{iT} - r_i x_{i,T-1} \end{bmatrix}$$

بعد تحصلنا على القيم الجديدة للمتغيرات سنقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى عليها، سنتحصل على أحسن التقدير الغير متحيزة (BLUE)، وبنفس الطريقة يمكن الحصول على التقدير ذات تباين للأخطاء متجانس.

2- تقدير قيمة الارتباط ρ_i

يمكن الحصول على تقدير قيمة ρ_i المتمثل في r_i بطريقتين مختلفتين متمثلتين فيما يلي :

- الطريقة الأولى : تتمثل في حساب الارتباط لكل مجموع من الأفراد إذا كان الارتباط يختلف من فرد إلى آخر، ويتم حسابه عن طريق العلاقة التالية:¹

¹ - IBID ,p329.

$$r_i = \frac{\sum_{t=2}^T e_{it} e_{i,t-1}}{\sum_{t=1}^T e_{it}^2}$$

- الطريقة الثانية: تتمثل في حساب الارتباط المشترك لكل الأفراد ρ إذا كان الارتباط نفسه، ويتم حسابه عن طريق العلاقة التالية:

$$r_i = \frac{\sum_{i=1}^n \sum_{t=2}^T e_{it} e_{i,t-1}}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T e_{it}^2}$$

المبحث الثالث: أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية (*Les model données de panel*)

سنحاول من خلال هذا المبحث وباستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وهو الأسلوب الأكثر استخداما في هذا النوع من الدراسات حيث يسمح بأخذ هذه الدول مرة واحدة وخلال فترة زمنية معينة دراسة أثر العولمة المالية بمؤشراتها الثلاثة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والانفتاح المالي على العولمة المالية.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال هذا المطلب ينبغي التعرف أولا على الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم اختبار استقرارية السلاسل.

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة : ولإسقاط الدراسة على بعض الدول العربية والمذكورة سابقا، يمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى قسمين:

1- المتغير المستقل: والمتمثل في العولمة المالية ، ونظرا لل صعوبات التي واجهتنا وفي ضبط المؤشرات

التي تعبر عن العولمة المالية اقتصرنا دراستنا على ثلاث متغيرات نستدل بها وهي كما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس بصافي التدفقات الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي؛

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقاس بصافي التدفقات الوافدة لحافضة أسهم رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي؛

- الانفتاح المالي: ويقاس بمؤشر KAOPEN؛

2- المتغير التابع: والممثل في الاستثمارات العربية البينية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. ونرمز لهذه المتغيرات بـ

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ IIDE: الاستثمار الأجنبي غير المباشر؛
OF: الانفتاح المالي؛ IIA: الاستثمارات العربية البينية

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: تقوم الدراسة الوصفية على عرض أهم الخصائص الاحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى وأدنى قيمة إضافة إلى الوسيط.

1- سلسلة الاستثمارات العربية البينية: (IIA): تتكون السلسلة من 210 مشاهدة بالنسبة لـ 7 دول (تمتد من سنة 1985 إلى سنة 2014)، بمتوسط 5561124، وقيمة عظمى 1.17 وقيمة صغرى 0.00000، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 0.096057، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 80588340¹.

2- سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE): تتكون السلسلة من 210 مشاهدة بالنسبة لـ 7 دول (تمتد من سنة 1985 إلى سنة 2014)، بمتوسط 2.201388، وقيمة عظمى 33.56602، وقيمة صغرى -5.288191، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 1.263619، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 3.556537².

- سلسلة الاستثمار الأجنبي غير المباشر: (IIDE): تتكون السلسلة من 210 مشاهدة بالنسبة لـ 7 دول (تمتد من سنة 1985 إلى سنة 2014)، بمتوسط 0.214680، وقيمة عظمى 11.27877، وقيمة صغرى -2.451660، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 0.000000، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 1.118923³.

- سلسلة الانفتاح المالي: (OF): تتكون السلسلة من 210 مشاهدة بالنسبة لـ 7 دول (تمتد من سنة 1985 إلى سنة 2014)، بمتوسط 0.513388، وقيمة عظمى 1.000000، وقيمة صغرى 0.000000، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 0.000000، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 0.414224⁴.

¹ - أنظر الملحق رقم (02).

² - أنظر نفس الملحق.

³ - أنظر نفس الملحق.

⁴ - أنظر نفس الملحق.

ثالثاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها من الاختبارات تم التوصل إلى أن سلاسل هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى، والجدول التالي يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (4 - 1): نتائج اختبارات الاستقرارية عند المستوى¹

القرار	النموذج 1			النموذج 2			النموذج 3			الاختبار	المتغير
	الاحتمال	قيمة الاحصائية	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة الاحصائية	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة الاحصائية	درجة التأخير		
مستقرة عند المستوى	0.0000	5.27-	6	0.0001	3.88-	6	0.0003	3.47-	6	Levin, Lin & Chu t*	IIA
	/	/		/	/		0.9811	2.07		Breitung t- stat	
	0.0000	66.61		0.0000	54.92		0.0000	48.60		ADF - Fisher Chi-square	
	0.0000	81.73		0.0000	65.97		0.0000	53.62		PP - Fisher Chi-square	
مستقرة عند المستوى	0.0000	4.19-	1	0.0022	2.84-	1	0.0201	2.05-	4	Levin, Lin & Chu t*	IDE
	/	/		/	/		0.0096	2.34-		Breitung t- stat	
	0.0003	39.50		0.0001	42.14		0.0004	38.70		ADF - Fisher Chi-square	
	0.0003	39.62		0.0004	38.71		0.0130	28.30		PP - Fisher Chi-square	
مستقرة عند المستوى	0.0000	7.25-	0	0.0000	7.44-	1	0.0000	8.01-	1	Levin, Lin & Chu t*	IIIE
	/	/		/	/		0.0000	5.89-		Breitung t- stat	
	0.0000	69.53		0.0000	55.19		0.0000	55.25		ADF - Fisher Chi-square	
	0.0000	80.72		0.0000	61.70		0.0000	65.46		PP - Fisher Chi-square	
غير مستقرة عند المستوى	0.1573	1.00-	1	0.4530	0.11-	0	0.2980	0.53-	3	Levin, Lin & Chu t*	OF
	/	/		/	/		0.7824	0.78		Breitung t- stat	
	0.2874	11.96		0.0213	20.97		0.0366	19.29		ADF - Fisher Chi-square	
	0.2882	11.95		0.0138	22.25		0.0653	17.43		PP - Fisher Chi-square	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

بما أن سلسلة المتغير (OF) غير مستقرة عند المستوى وبالتالي سيتم اختبار استقراريتها عند الفروق من الدرجة الأولى.

¹ - أنظر الملاحق (03-06).

الجدول رقم (4- 2): نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة الانفتاح المالي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى¹

القرار	النموذج 1			النموذج 2			النموذج 3			الاختبار	المتغير
	الاحتمال	قيمة الاحصائية	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة الاحصائية	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة الاحصائية	درجة التأخير		
مستقرة عند اجراء الفروق من الدرجة الأولى	0.0000	12.32-	3	0.0000	11.10-	3	0.0000	10.96-	0	Levin, Lin & Chu t*	OF
							0.0000	7.52-		Breitung t- stat	
	0.0000	135.19		0.0000	92.06		0.0000	89.87		ADF - Fisher Chi-square	
	0.0000	365.91		0.0000	96.12		0.0000	392.33		PP - Fisher Chi-square	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

المطلب الثاني: تقدير نماذج الأثر الثابت

يتم تقدير هذه النماذج من خلال تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول)، ونموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات).

أولاً: نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية²:

$$IIA_{it} = 5750387 + 725.2949 IDE_{it} - 1161.450 IIDE_{it} - 106202.1 D(OF_{it})$$

$$\begin{matrix} (26.21516) & (0.011297) & (-0.005508) & (-0.053371) \\ (0.0000) & (0.9910) & (0.9956) & (0.9575) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.034495 \quad F = 0.766165 (0.767833) \quad DW = 2.13$$

- جميع معاملات النموذج غير معنوية؛ - من خلال اختبار فيشر تتضح أن معاملات النموذج غير معنوية - احصائية "دريين واتسون" تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال النموذج نلاحظ أنه كلما ارتفعت درجة تحرير حساب رأس المال ارتفعت تدفقات الاستثمارات، بينما إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودرجة الانفتاح المالي انخفضت تدفقات

¹ - أنظر الملحق رقم (07).

² - أنظر الملحق رقم (08).

الاستثمارات العربية البنينة. أما نسبة التأثير تقدر بـ 3.44% وهي نسبة ضعيفة، وهذا راجع لآليات ومحددات أخرى تؤثر في هذه التدفقات.

ثانياً: اختبار وجود الأثر الثابت الفردي: يسمح اختبار فيشر بمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في التأثير الثابت في كل الدول أو أن هذا ثابت في مجموعة الدول المدروسة، وتعطى صيغة الإحصائية كما يلي:

$$F = \frac{(R_1^2 - R_0^2)}{(1 - R_1^2)/(nT - n - K)} \rightarrow F(n - 1, nT - n - K)$$

حيث: R_1^2 يمثل معامل التحديد للنموذج ذو الأثر الثابت بينما R_0^2 يمثل معامل التحديد للنموذج التجميعي. K تمثل عدد المتغيرات المفسرة.

إذا كان $F > F_{0.05}^{n-1, nT-n-K}$ نرفض الفرضية H_0 (عدم وجود أثر فردي). ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للأفراد (الدول)

Redundant Fixed Effects Tests			
Pool: PPPP			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.148762	(6,193)	0.3357

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

بما أن $F < F_{0.05}^{n-1, nT-n-K}$ أي $1.14 < 2.09$ ، نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود أثر ثابت للأفراد وبالتالي تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البنينة لا يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا التأثير موضح في الملحق رقم (09).

ثالثاً: نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية¹:

$$IIA_{it} = 5761664 + 1721874 IDE_{it} - 3115.507 IIDE_{it} + 796091.1 D(OF_{it})$$

$$\begin{matrix} (62.3922) & (0.0067) & (-0.0205) & (0.1904) \\ (0.0000) & (0.9946) & (0.9836) & (0.8492) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.143040 \quad F = 0.920730 (0.591485) \quad DW = 2.06$$

- جميع معاملات النموذج معنوية؛ - من خلال اختبار فيشر تتضح أن معاملات النموذج معنوية؛
- إحصائية "دريبن واتسون" تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

¹ - أنظر الملحق رقم (10).

من خلال النموذج نلاحظ أنه كلما ارتفعت درجة تحرير حساب رأس المال ودرجة الانفتاح المالي ارتفعت تدفقات الاستثمارات وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، بينما إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي غير المباشر انخفضت تدفقات الاستثمارات العربية البينية. أما نسبة التأثير تقدر بـ 14.30% وهي نسبة ضعيفة، وهذا راجع لآليات ومحددات أخرى تؤثر في هذه التدفقات.

رابعاً- اختبار وجود الأثر الثابت للسنوات: نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للزمن (للسنوات)

Redundant Fixed Effects Tests			
Pool: PPPP			
Test period fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Period F	1.018951	(28,171)	0.4466

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

بما أن $F < F_{0.05}^{n-1, nT-n-K}$ أي $1.01 < 2.09$ ، نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود أثر ثابت للسنوات، وبالتالي تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية لا يختلف من سنة إلى أخرى، وهذا التأثير موضحة في الملحق رقم (11).

المطلب الثالث: تقدير نماذج الأثر العشوائي

يتم تقدير هذه النماذج من خلال تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول)، ونموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات).

أولاً: نموذج الأثر العشوائي للأفراد (للدول): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية¹:

$$IIA_{it} = 4669835 + 327076.9 IDE_{it} - 1254749 IIDE_{it} - 58821646 D(OF_{it})$$

$$\begin{matrix} (0.5792) & (0.1975) & (-0.2394) & (-1.2396) \\ (0.5630) & (0.8436) & (0.8110) & (0.2166) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.0084 \quad F = 0.568449 (0.636414) \quad DW = 2.09$$

- جميع معاملات النموذج غير معنوية؛

- من خلال اختبار فيشر تتضح أن معاملات النموذج غير معنوية

¹ - أنظر الملحق رقم (12).

- احصائية "دريين واتسون" تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء
 - من خلال النموذج نلاحظ أنه كلما ارتفعت درجة تحرير حساب رأس المال ارتفعت تدفقات الاستثمارات وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، بينما إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودرجة الانفتاح المالي انخفضت تدفقات الاستثمارات العربية البينية. أما نسبة التأثير تقدر بـ 0.84% وهي نسبة ضعيفة من الناحية الاحصائية.

ثانيا: اختبار وجود الأثر العشوائي للأفراد (الدول): نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): اختبار وجود أو عدم وجود أثر عشوائي للأفراد (للدول)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: PPPP			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.184040	3	0.7568

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

بما أن $F < F_{0.05}^{n-1, nT-n-K}$ أي $1.18 < 2.09$ ، نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود أثر عشوائي للدول، من خلال اختبار هوسمان وهذا التأثير موضح في الملحق رقم (13).

ثالثا: نموذج الأثر العشوائي للزمن (للسنوات): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية¹

$$IIA_{it} = 4955453 + 219699.7 IDE_{it} - 1386385 IIDE_{it} - 57308800 D(OF_{it})$$

$$\begin{matrix} (0.7392) & (0.1393) & (-0.2781) & (-1.2393) \\ (0.4606) & (0.8893) & (0.7812) & (0.2167) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.0079 \quad F = 0.533306 (0.659954) \quad DW = 2.07$$

- جميع معاملات النموذج غير معنوية؛ - من خلال اختبار فيشر تتضح أن معاملات النموذج غير معنوية؛
 - احصائية "دريين واتسون" تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء
 - من خلال النموذج نلاحظ أنه كلما ارتفعت درجة تحرير حساب رأس المال ارتفعت تدفقات الاستثمارات وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، بينما إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودرجة الانفتاح المالي انخفضت تدفقات الاستثمارات العربية البينية. أما نسبة التأثير تقدر بـ 0.79% وهي نسبة ضعيفة من الناحية الاحصائية.

¹ - أنظر الملحق رقم (14).

رابعاً: اختبار وجود الأثر العشوائي للزمن (السنوات): نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:
الجدول رقم (4-6): اختبار وجود أو عدم وجود أثر عشوائي للزمن (السنوات)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: PPPP			
Test period random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	35.709356	3	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

بما أن $F > F_{0.05}^{n-1, nT-n-K}$ أي $35.70 > 2.09$ ، نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود أثر عشوائي للزمن من خلال اختبار هوسمان، وعليه ليس للزمن دور في تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية في مجموعة الدول العربية. وهذا التأثير موضح في الملحق رقم (15).

المطلب الرابع: تقدير النموذج التجميعي: يتكون النموذج من متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، الاستثمار الأجنبي غير المباشر (IIDE) والانفتاح المالي (OF)، كمتغيرات مستقلة، وتدفقات الاستثمارات العربية البينية كمتغير تابع (IIA)، وذلك خلال الفترة (1985-2014) لـ 7 دول. بعد دراسة الاستقرارية للسلاسل يمكن تقدير النموذج التالي:

$$IIA_{it} = b_0 + b_1 IDE_{it} + b_2 IIDE_{it} + b_3 D(OF_{it}) + \varepsilon_{it}$$

إن عملية التقدير أعطت النتائج التالية¹:

$$IIA_{it} = 4955453 + 219699.7 IDE_{it} - 1386385 IIDE_{it} - 57308800 D(OF_{it}) + \varepsilon_{it}$$

(0.7220)	(0.1360)	(-0.2716)	(-1.2104)
(0.4711)	(0.8919)	(0.7862)	(0.2276)
$R^2 = 0.007976$	$F = 0.533306$	(0.659954)	$DW = 2.07$

- اختبار تجانس التباين في النموذج التجميعي: يتم اختبار الكشف عن عدم تجانس التباين باستخدام اختبار "وايت" وفقاً للعلاقة التالية:

$$e_{it}^2 = b_0 + b_1 IIA_{it} + b_2 IIA_{it}^2$$

ومن خلال الأخطاء المتحصل عليها من النموذج يمكن حساب إحصائية "وايت" التي تتبع توزيع

"كاي مربع" كما يلي:

$$\chi^2 = NT \times R^2$$

$$\chi^2 = 7 * 30 * 0.007976 = 1.67496$$

¹ - أنظر الملحق رقم (16).

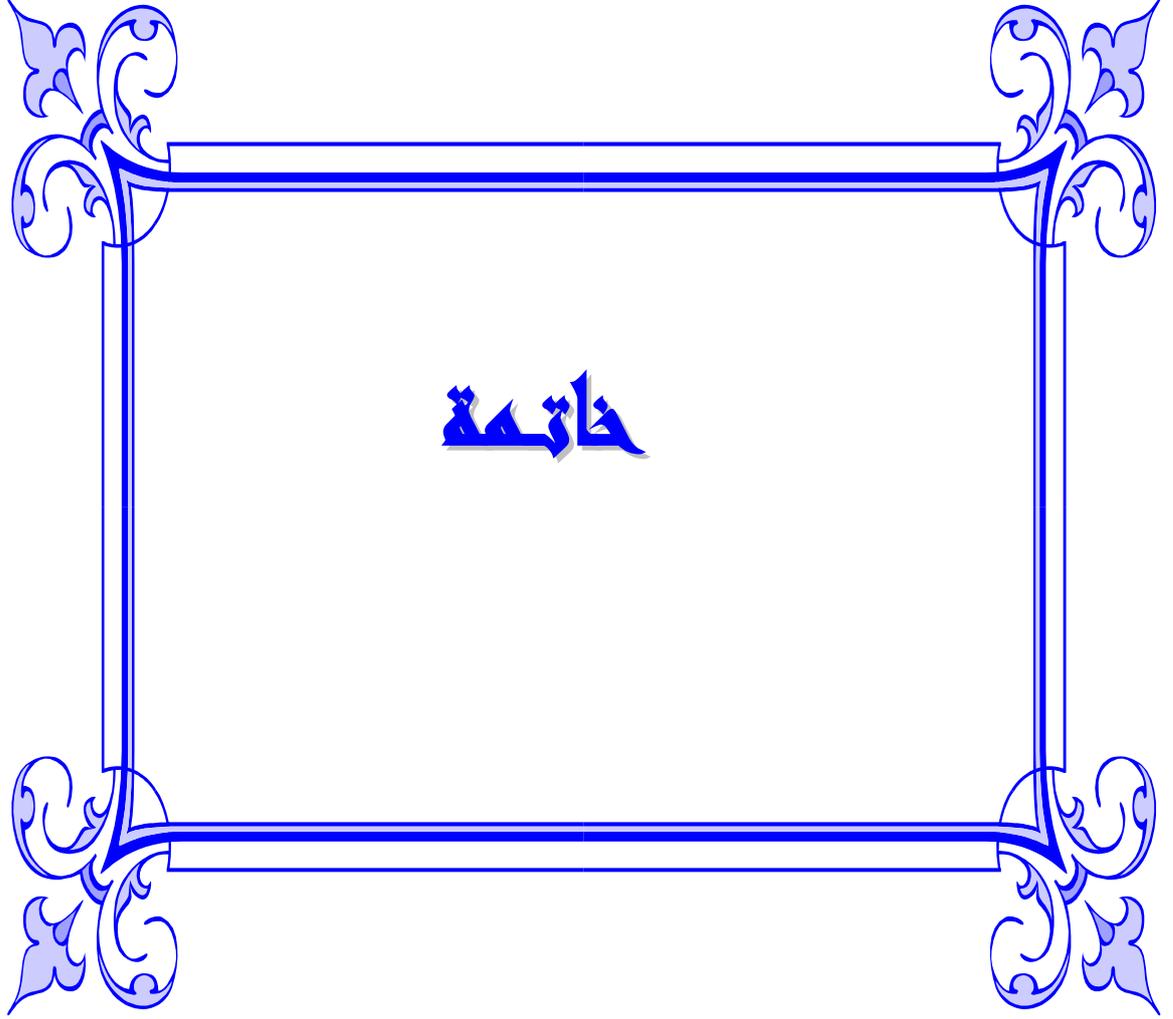
يلاحظ أن الإحصائية المحسوبة $F^2 = 1.67496$ وهي أقل من الإحصائية الجدولية (14.07) ، وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود تجانس في التباين.

- جميع معلمات النموذج غير معنوية؛ - من خلال اختبار فيشر تتضح أن معلمات النموذج غير معنوية
- احصائية "دربين واتسون" تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء
- هناك علاقة طردية بين تحرير حساب رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر) وتدفقات الاستثمار العربية البينية، وهذا مقبولا من الناحية الاقتصادية، حيث أن زيادة درجة تحرير حساب رأس المال تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار العربية البينية، بينما هناك علاقة عكسية بين مؤشري الاستثمار الأجنبي غير المباشر، الانفتاح المالي وتدفقات الاستثمار العربية البينية وهذا غير مقبول من الناحية الاقتصادية. كما أن درجة العولمة المالية تفسر 0.79 % الاستثمارات العربية البينية وهي نسبة ضعيفة جدا من الناحية الاحصائية ويعود ذلك إلى وجود آليات وعوامل أخرى للتحكم في هذه التدفقات.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم دراسة تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية من الناحية القياسية، بدءاً بدراسة نماذج بانيل من الناحية النظرية حيث تبين أنه الأسلوب الأكثر استخداماً، ويختلف تمام عن النماذج القياسية الكلاسيكية بحيث أن لكل نموذج طريقة معينة لتقديره؛ بحيث إذا كان أحسن نموذج للمعطيات مأخوذة هو نموذج ذو الأثر الثابت، فإن أحسن طريقة لتقدير هذه المعطيات تتمثل في طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية، أما إذا كان أحسن نموذج هو النموذج ذو الأثر العشوائي فإن أحسن طريقة تتمثل في طريقة المربعات الصغرى المعممة.

أما عن الدراسة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية فقد تبين وجود أثر ثابت للدول وللسنوات، مما يعني أن تأثير العولمة المالية بمؤشرات تدفقات الاستثمارات العربية البينية لا يختلف من دولة لأخرى، ولا من سنة لأخرى، ووجود أثر عشوائي للدول، وعدم وجود أثر عشوائي للسنوات من خلال اختبار هوسمان.



خاتمة

تعد العولمة المالية أهم أنواع العولمة الاقتصادية والتي ظهرت من خلال التحرير المالي وفتح الأسواق الدولية أمام تدفقات الأموال، فهي تضمن إقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال بحيث تتلاشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية تدفقات رؤوس الأموال من أجل ضمان أفضل تخصيص لها بين مختلف الدول. إلا أنه لا يجب الاهتمام بالجوانب المتوقعة منها فحسب بل يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضا المخاطر التي تنجم عنها وهي مخاطر لا يمكن التقليل من شأنها فهي تؤدي إلى كثير من الانعكاسات السلبية على استقرار الاقتصاد الكلي خاصة في حالة التقلبات التي تحدث في حركة رؤوس الأموال. ويعد الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار العربي بشكل خاص مظهر من مظاهر العولمة المالية.

كما أن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التي تحد من انسياب الأموال العربية، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعوقات من بينها الاختلالات الهيكلية الخارجية وأخرى القطرية مقترنة بضعف القاعدة الإنتاجية العربية، كما لا ننفي الجهود التي قامت بها الدول العربية لتشجيع وتحفيز الاستثمارات العربية البينية، إذ شهدت تدفقا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تصل إلى المستويات المتوقعة.

وعليه يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والقياسية فيما يلي:

- مرت ظاهرة العولمة المالية بمجموعة من المراحل تبدأ بعملية التحرير الداخلي للأسواق المحلية ثم مرحلة التحرير الخارجي للأسواق المالية وصولا إلى مرحلة الاندماج الكامل؛
- العولمة المالية هي ظاهرة تشكل وتبلور سوق مالية عالمية تركز على ثلاثة ركائز هي عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال، تقلص دور الوساطة في التمويل، وإزالة القيود التنظيمية فهي إذا عوامل رئيسية أدت إلى ظهورها؛
- يعتبر مناخ الاستثمار لبلد ما العامل الأساسي الذي يسمح بتسهيل تدفق الاستثمارات في البلد المعني، وحتى يصبح مناخا جذابا ينبغي أن تتوفر على مجموعة من العوامل المتمثلة كالأستقرار السياسي والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية الثقافية، وفرة الموارد وانخفاض تكلفة الإنتاج إلى غيرها من العوامل الأخرى المحفزة لاستقطاب الاستثمارات؛
- تكمن أهمية الاستثمارات العربية البينية المباشرة في كونها إحدى ركائز التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، باعتبار أن القدرات الاقتصادية للدول العربية من موارد وخدمات ويد عاملة ورؤوس الأموال تدعو إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية وتوظيفها في المنطقة العربية؛

خاتمة

- تتمثل مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية في المؤشر المركب الذي يسمح بقياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار، أما مؤشرات تقييم المخاطر القطرية فتسمح بتقسيم الدول إلى مجموعات حسب درجة المخاطر ثم ترتيب هذه الدول، ومؤشر التنافسية العالمية؛

- هناك العديد من المعوقات التي وقفت حاجزا أمام زيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية المباشرة ومن أهمها المعوقات السياسية كانهدام الاستقرار السياسي في الكثير من الدول العربية والذي يجعل مناخها الاستثماري غير جاذب للاستثمار، وكذا المعوقات الاقتصادية والمالية كانهدام الاستقرار الاقتصادي، وتدهور قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية والتنظيمية منها تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار، كما أن هناك معوقات تشريعية وقانونية ومعوقات البنية التحتية المتمثلة في النقص في خدمات البنية التحتية من طرق ومواصلات وموانئ، ولمواجه هذه المعوقات تم اتخاذ بعض السياسات لذلك منها تهيئة البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية، تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي والدولي، دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، تحسين النظام الضريبي وتحسين كفاءة النظام المالي والمصرفي؛

- أثبتت الدراسة من خلال تقدير النموذج التجميعي أن العلاقة بين العولمة المالية والاستثمارات العربية البينية تمثلت في التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات الاستثمارات العربية - العربية، والتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي غير المباشر والانفتاح المالي على تدفقات الاستثمارات العربية بالنسبة للدول العربية المذكورة ككتلة واحدة؛

- من خلال الدراسة باستخدام معطيات السلاسل الزمنية المقطعية توصلنا إلى وجود أثر ثابت للدول، وجود أثر ثابت للسنوات، وبالتالي تأثير العولمة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية البينية لا يختلف من دولة إلى أخرى، ولا من سنة إلى أخرى.

وبناء على النتائج المتوصل إليها تم اختبار الفرضيات كما يلي:

تم اثبات صحة الفرضية الأولى بالنسبة للدول: المغرب، تونس، الامارات السعودية ومصر، حيث أن تأثير العولمة المالية من خلال مؤشر الانفتاح المالي على تدفقات الاستثمارات العربية تأثير ايجابي، وتم نفيها في كل من الجزائر والبحرين حيث كان التأثير سلبي، أما بالنسبة لمؤشر تحرير حساب رأس المال فكان التأثير ايجابي في جميع الدول العربية؛

خاتمة

تم نفي الفرضية الثانية باعتبار أن التأثير كان ايجابيا بين العوامة المالية من خلال مؤشر الاستثمار الأجنبي غير المباشر وتدفقات الاستثمارات العربية البينية في كل من المغرب، تونس والبحرين، كما تم إثبات صحتها بالنسبة لمصر؛

تم نفي صحة الفرضية الثالثة من خلال الدراسة باستخدام معطيات السلاسل الزمنية المقطعية التي أثبتت وجود أثر ثابت للدول، ووجود أثر ثابت للسنوات، أي أن تأثير العوامة المالية على تدفقات الاستثمارات العربية- العربية لا يختلف من دولة إلى أخرى ولا من سنة لأخرى.

الاقتراحات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لتحفيز الاستثمارات العربية البينية في ظل العوامة المالية:

- يجب على الدول العربية أن تساير العوامة المالية بالقدر التي تميله ظروفها الخاصة والمشكلات التي تواجهها والأهداف التي تتطلع إليها، بحيث يمكن تعظيم منافع العوامة المالية وتجنب مخاطرها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد ككل، وعلى الاستثمار العربي بشكل خاص؛

- إمكانية توفير الشروط الضرورية للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية وإمكانية الحصول على التكنولوجيا المناسبة وبأقل الأسعار قصد التخفيض من تكاليف الإنتاج وإحداث تحسن في النوعية.

- تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية والاهتمام بدرجة كبيرة برؤوس الأموال المهاجرة وإعطائها الأولوية مقارنة برؤوس الأموال الأجنبية؛

- ينبغي على الدول العربية الاهتمام أكثر بالاستثمارات العربية البينية وخاصة المشروعات العربية المشروعات العربية المشتركة، والتي لها علاقة بالمجالات الانتاجية القادرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية للوطن العربي، ومن ثم تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية من جهة، وجذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة بالشكل الذي يوفر التمويل المطلوب للمشاريع الاستثمارية؛

- التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي؛

- تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين ومعاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية؛

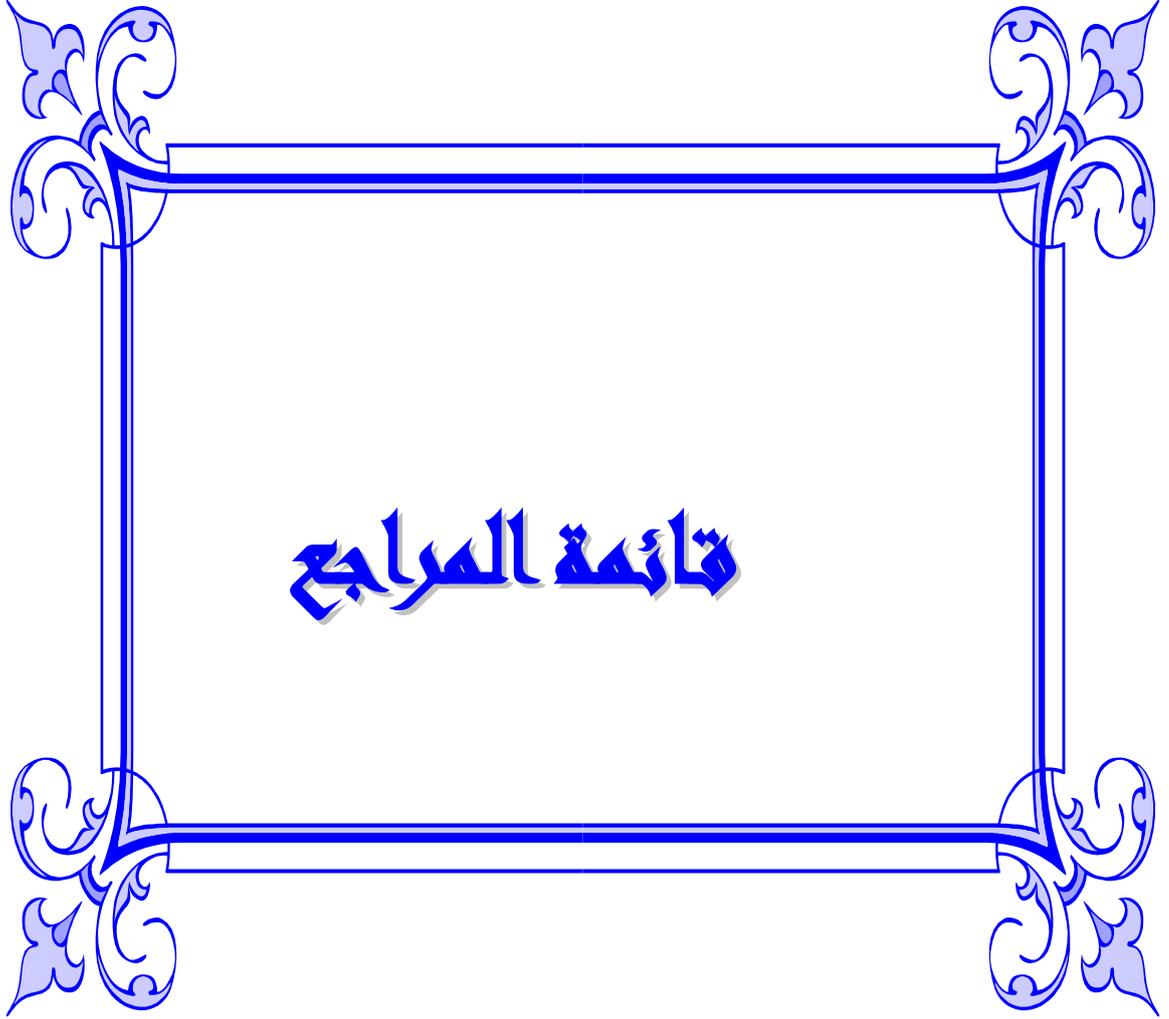
- استحداث وكالات تصنيف عربية للاستثمار، ووضع معايير لتجنب أثر الدوافع السياسية في تصنيف مخاطر الاستثمار في الدول العربية؛

- ينبغي على الهيئات الرسمية توفير الاحصائيات اللازمة والضرورية لإجراء الدراسات والبحوث العلمية من خلال إنشاء وتطوير مواقع إلكترونية تسمح بذلك.

خاتمة

الآفاق: استنادا إلى الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم مواضيع كأفاق بحث:

- أثر العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية غير المباشرة؛
- الاستثمار العربي البيني كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي؛
- نمذجة قياسية لتأثير الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية؛
- آفاق تكامل الأسواق المالية العربية في ظل العولمة المالية.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

➤ الكتب:

- 1_ أبو قحف عبد السلام، سياسات الأعمال، المفهوم والأهمية النسبية ونطاق الدراسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1992 .
- 2- أحمد فضل سماح ، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2010.
- 3_ أحمد بخوش، الاتصال والعولمة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
- 4_ أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1992.
- 5_ أحمد مجدي الحجازي، العولمة بين التفكير و إعادة التركيب: دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية، القاهرة، مصر، 2004.
- 6_ أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996 .
- 7_ أسامة أمين الخولي ،العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- 8_ إسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.
- 9_ إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
- 10_ اتحاد المصارف العربية، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت لبنان، 1996.
- 11_ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2002.
- 12_ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 13_ السيد يسن، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

قائمة المراجع

- 14- السيد يسين، مفهوم العولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، لبنان، 2000.
- 15_ النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.
- 16_ برقاي سميح مسعود ، المشروعات العربية المشتركة (الواقع والآفاق)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، العدد 17، بيروت، لبنان، 1988.
- 17_ بركات عبد الله، معوقات الاستثمار في اليمن، الثوابت للنشر، صنعاء، 1999.
- 18_ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار مجد، بيروت، لبنان، 2003.
- 19_ توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية و الدولية بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 20_ تومي عبد القادر، العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 21_ جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 22_ جميل الزيدتين، السياسات في الجهاز المالي المتطور العملي، دار وائل للنشر، الأردن، بدون سنة نشر.
- 23_ جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992.
- 24_ جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي ، القاهرة، مصر، 1985.
- 25_ جيل برتن، ترجمة مقلد علي، الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.
- 26_ حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998.
- 27_ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 28_ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 29_ حميد الجميلي، عمليات غسل الأموال تحتاج للاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، 2001.
- 30_ حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

قائمة المراجع

- 31_ حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 32_ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- 33_ رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2000.
- 34_ رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1994.
- 35_ رمزي زكي، العولمة المالية والاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، دار المستقبل، القاهرة، مصر، 1999.
- 36_ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة العالم العربي، الكويت، 1987.
- 37_ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1998.
- 38_ زياد عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها، كتاب التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1998.
- 39_ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 40_ سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة، مصر، 1996.
- 41_ سعيقان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا.
- 42_ سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 43_ سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 44_ سهيل حسين الفتلاوي، العولمة و آثارها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 45_ سهيل حسين الفتلاوي، العولمة و آثارها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

قائمة المراجع

- 46_ شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا للنشر، 2002، بدون بلد.
- 47_ شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002.
- 48_ شهاب محمد محمود، المنظمات الدولية، دار الجامعة، القاهرة، مصر، 1990.
- 49_ صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، الطبعة الثالثة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- 50_ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.
- 51_ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004.
- 52_ عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 53_ عبد الحافظ بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.
- 54_ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وامكانية التحكم: عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 55_ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها و تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 56_ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010.
- 57_ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الادارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1993.
- 58_ عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012.
- 59_ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 60_ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 61_ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

قائمة المراجع

- 62_ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 63_ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 64_ عبدالله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 65- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية "تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 66_ عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها: رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص 53-60.
- 67_ عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 68_ عزت السيد أحمد، انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات و صراعاتها، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2000.
- 69_ علي عبد الوهاب نجح، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 70_ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2009.
- 71_ عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة ، بغداد، العراق، 2002.
- 72_ عماد محمد علي، عبد اللطيف العاني، إندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.
- 73_ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- 74_ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2002 .
- 75_ عمرو عبد الكريم، قضايا العولمة: إشكالية قرن قادم، دار سيما للنشر، القاهرة، مصر، 1999.
- 76_ غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

قائمة المراجع

- 77_ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000.
- 78_ فضلي علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، اليمن، 2000.
- 79_ فضيل دليو وآخرون، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.
- 80_ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، مارس 1990.
- 81_ محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.
- 82_ محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.
- 83_ محسن أحمد الخضيرى، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000.
- 84_ محمد الفرجاني، حصن إفريقيا و تحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
- 85_ محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 86_ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي في ميزان المدفوعات و العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- 87_ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، بدون سنة نشر.
- 88_ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 89_ محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003-2004.
- 90_ محمد عبد الشفيق، قضية الصنع في إطار النظام العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1981.
- 91_ محمد عبد الشفيق، العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
- 92_ محمد علي حوات، العرب والعولمة: شجون الحاضر و غموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002.

قائمة المراجع

- 91_ محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية في البلدان النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.
- 93_ محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 94_ محمد محمد علي إبراهيم، الجات: لآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
- 95_ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
- 96_ مصطفى أحمد حامد رضوان، العولمة (إشكالية معاصرة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 97_ ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم ، الظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 98_ موسى سعيد مطر، ياسر مومني، شقير نوري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
- 99_ نبيل حشاد، العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار إيجي مصر للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2006.
- 100_ هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، ترجمة عدنان عباس علي، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1998.
- 101_ هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 102_ هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009. 98
- 103_ هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003.
- الأطروحات:
- 1_ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.

قائمة المراجع

- 2_ أوكيل نسيمه، الأزمات المالية وامكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها، دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
 - 3_ عادل أحمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة و آثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2006.
 - 4_ محمد عفيفي محمود، عولمة الأسواق المالية و أثرها على الأداء الاقتصادي- دراسة بالتطبيق على الاقتصاد المصري-، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2002.
 - 5_ مزبود ابراهيم، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية -واقع وتحديات، حالة بعض البلدان العربية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010 - 2011.
- **المجلات:**
- 1_ إبراهيم قادي، الشراكات العربية الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية المستدامة، مقال منشور على موقع إلكتروني .
 - 2_ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد الثالث، ديسمبر 2005.
 - 3_ أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد2، الكويت، ديسمبر 1999.
 - 4_ أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة - مفهوم ومظاهر - ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 420، 1996.
 - 5_ أحمد منير نجار، الخصخصة بين التقليدية والعالمية المعاصرة وأثرها على مشاريع الأعمال، مجلة الكويت الاقتصادية، 2003.
 - 6_ إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، بيروت، لبنان، 1997.
 - 7_ إسماعيل حسن، لماذا لا يستثمر العرب أموالهم في الدول العربية، الأهرام الاقتصادي، أسبوعية اقتصادية، العدد 1764، أكتوبر 2002.
 - 8_ البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثاني، المجلد الخامس والأربعين، القاهرة، مصر، 1992.

قائمة المراجع

- 9_ الربيعي فلاح خلف، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثانية، العدد 23، 2005.
- 10_ العزى غسان، جذور العولمة واشكالياتها، منبر الحوار، العدد 37، بيروت، لبنان، 1999.
- 11_ الفرجاني سالم أحمد، الاستثمارات العربية البينية مسيرة عقد من الزمن، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد الحادي والعشرون، الكويت، 2003.
- 12_ المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 21 و 22، بغداد، العراق، 1989.
- 13_ ايهاب كوزي، وآخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة القاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد الأول، مارس. 2007.
- 14_ باري جونسون، تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1998.
- 15_ بلعوج العيد، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، مجلة العلوم الانسانية، العدد 03، جامعة بسكرة، أكتوبر 2002.
- 16_ بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 17_ بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 18_ بيار إشنجرين، ومايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد العربي، واشنطن، ديسمبر 1998.
- 19_ جهود التكامل الاقتصادي في مسيرة التعاون لدول الخليج العربية، مقال منشور على الموقع الالكتروني.
- 20_ جويل بير غسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الانجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996.
- 21_ حسين توفيق ابراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995.
- 22_ حمدي عبد الرحمان، العولمة و آثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، بيروت، لبنان، أوت 2000.
- 23_ حمزة حجار، العولمة المالية، مجلة المال والاستثمار، وكالة مكة الاعلامية، العدد 12، 2007.
- 24_ حميد الجميلي، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الزحف الكبير، العدد الثاني، 1999، بغداد، العراق.

قائمة المراجع

- 25_ حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين، مجلة شؤون عربية، العدد 100، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ديسمبر 1999.
- 26_ حيدر نعمت نجيت، نصر حمود مزنان، سياسات التحرير المالي في البلدان العربية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 25، نوفمبر 2005، بسكرة.
- 27_ خالد سعد زغلول حلمي، العولمة و التحديات الاقتصادية و موقف الدول النامية، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة السادسة و العشرون، جامعة الكويت، مارس 2002.
- 28_ خربوش حسني علي، الاستثمارات العربية في الخارج (المحددات والحلول)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 19، القاهرة، 2000.
- 29_ ديباك ميشرا، اشوكاي مودي وأنتوبانيي مرشد، تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان، 2001.
- 30_ رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2000.
- 31_ زياد بن علي عربية، مدخل المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - دراسة تقويمية-، مجلة المال والصناعة، العدد 14، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 1996.
- 32_ سالم أحمد الفرجاني، الاستثمارات العربية البينية مسيرة عقد من الزمن، مجلة المال والصناعة، العدد 21، 2003.
- 33_ سكاذر سوزان، الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال، أهي نعمة أم نقمة؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31) العدد 01، واشنطن، مارس 1994.
- 34_ سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق شرق أوسطية، القاهرة، مصر، 1993.
- 35_ شريف بقة، مجلة رسالة الأطلس، العدد 24، 1999.
- 36_ صادق راشد الشمري، فاتح داوود سلمان، غسيل الأموال - الآثار والمعالجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 16، 2008.
- 37_ صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد الأول، الجزائر، 1999.
- 38_ صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 7، جوان 2002.

قائمة المراجع

- 39_ صلاح سالم، العولمة و الطريق الثالث، مجلة شؤون عربية، العدد 107، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، سبتمبر 2001.
- 40_ عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، بيروت، لبنان، جانفي 2002.
- 41_ عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 278، بيروت، لبنان، 2002.
- 42_ عبد الرحمن حمادي، المشروعات المشتركة في مسيرة التكامل العربي، مجلة الوحدة، العدد 89، المجلس القومي للثقافة القومية، الرباط، المغرب، 1992.
- 43_ عبد المطلب، محمد عبد الحافظ وآخرون، دراسة اقتصادية لمناخ الاستثمارات في العالم العربي مع التركيز على مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مصر المعاصرة، 1995، العددان 475-476، أكتوبر 2004.
- 44_ عبد الهادي رفاعي، وليد عامر، علي ديب، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد 01، 2005.
- 45_ عثمان ادريس يوسف، تحرير حساب رأس المال المزاي والمخاطر تجربة الدول النامية، مجلة المصري، العدد 35، مارس 2006.
- 46_ فضيل فارس، هل يشكل الاستثمار الأجنبي مظهرا للعولمة الاقتصادية؟، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، منشورات كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة الجزائر، 2008.
- 47- فيصل أكرم نصوري، عامر عبود جابر، عبد الرزاق حمد حسين، اتجاهات الاستثمار العربية البينية للمدة 2000-2005، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق، المجلد 8، العدد 24، 2012.
- 48_ كويرك بيتر ، غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000.
- 49_ محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 7، ديسمبر 2002.
- 50_ محمد الأطرش، العرب و العولمة ما العمل؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 1998.
- 51_ محمد أمين، الفكر العربي بين العولمة والحدائثة وما بعد الحدائثة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، العدد 629، 1999.

قائمة المراجع

52_ محمد عابد الجابري، العولمة و الهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، بيروت، لبنان، فيفري 1998.

53_ مرزوق نبيل، حول العولمة والنظام الاقتصادي الجديد، مجلة العمل العربية، العدد 68.

54_ مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، مقال منشور على موقع الكتروني.

55_ منصور الزين، دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 34، 2007/10/01.

56_ ناصر مراد، تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة، للبحوث والدراسات الانسانية، الجزائر، العدد 7 جانفي 2006.

57- يحيوي سمير، الاستثمار العربي البيني والآفاق المستقبلية، دراسات اقتصادية، العدد 18، بدون سنة نشر.

➤ الملتقيات والندوات:

1- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، المؤتمر العلمي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مصر، 1995.

2_ أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15-16 مارس 2005.

3_ أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الكويت، 15-16 مارس 2005.

4_ أسماء دردور، نسرين بن زواي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

5_ آسيا مرابط، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

6_ العدل محمد رضا ، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة ، ندوة عن الاقتصاد العربي والمصري في مواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، مصر، فيفري 2003.

قائمة المراجع

- 7_ حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي (الواقع، العقبات والآفاق المستقبلية)، المؤتمر العلمي الخامس حول : نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 2007/07/5-4.
- 8_ خالد سعد، زغلول حلمي، العولمة والتحديات الاقتصادية والقانونية وموقف الدول النامية، المؤتمر السنوي السادس، جامعة المنصورة، القاهرة، 26-27 مارس 2002.
- 9_ شرف الدين أحمد، المعوقات القانونية للاستثمار تشخيص الحالة المصرية، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995 .
- 10_ صالح الحميدان، مداخلة حول ورقة الشيخ صالح كامل عن : معوقات الاستثمار في الوطن العربي في ضوء تجربة الشركة العربية للاستثمار، مؤتمر النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج، البحرين، بدون سنة النشر.
- 11_ عبد الرحمان صبري، أثر اتفاقية الجات على القطاع المالي (المصارف، التأمين، أسواق المال)، أشغال اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة، مصر 4-9 جويلية 1994.
- 12_ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، ملتقى دولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004.
- 13_ عبدالله، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل العربي، المنظمة العربية الإدارية، الجزء الأول، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004 .
- 14_ محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية- دراسة حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
- 15_ محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي آلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.
- 16_ مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية (حالة الأردن)، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل، الجامعة الأردنية، 20-22/09/2004.

قائمة المراجع

17_ نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين؟، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.

➤ التقارير:

- 1_ الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حالة الاقتصاد العالمي، نيويورك، 1988 .
- 2_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الأول، الكويت، (جانفي - مارس) 2011.
- 3_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والعربي البيئي، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثاني، 2009، الكويت.
- 4_ النجار سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت، 11-13 ديسمبر 1989.
- 5_ صندوق النقد الدولي ، العولمة (الفرص والتحديات)، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، واشنطن، 1997 .
- 6_ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، الترجمة العربية، ماي 1997.
- 7_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.
- 8_ عبد القادر معاشو، الأوبك منظمة اقليمية للتعاون العربي للتكامل الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 1982.

ثانيا: باللغة الأجنبية

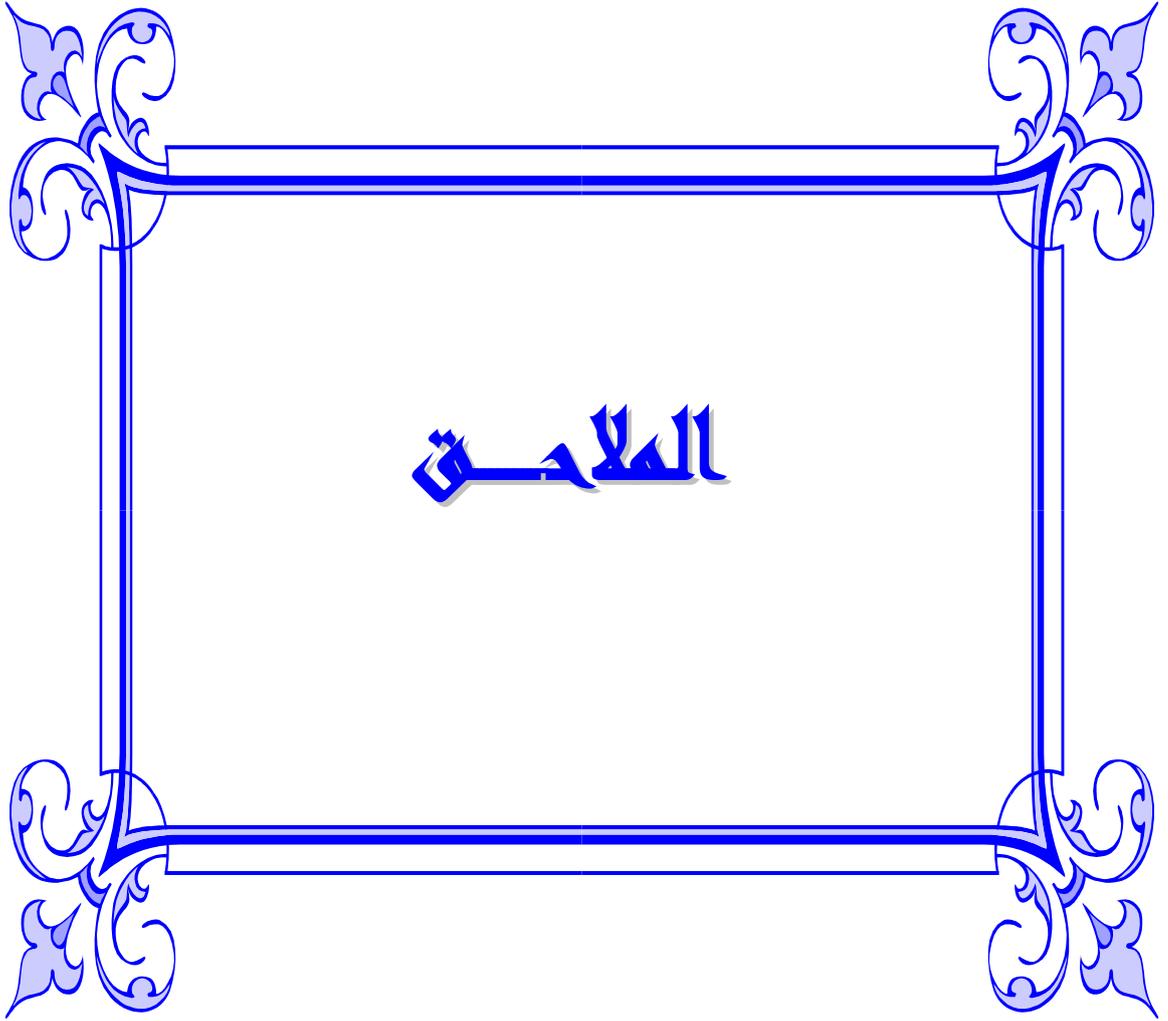
- 1_ Abdellah Boughaba, Analyse et Evaluation de projets, Berti édition, imprimé en France, Paris, 1999 .
- 2_ Adda Jaque, La Mondialisation, génés casbah, éditions, Alger, 1998.
- 3_ Bourgunat Henri, Finance internationale, press universitaire de france, paris, 1997.
- 4_ Byron G . Auguste, what'sso new about globalization ?, New perspectives quarterly, January 1998 .
- 5_ Catherine Karyotis, Mondialisation des marché et circulation des titres, Revue banque, edition 2005.
- 6_ Caudington , Capital Flight : Issues, Estimates, and Explanations, Princeton Essays in International
- 7_ Claude Nehmé, Strategies et Techniques Internationales, Ed : organisation, Paris, 1992 .
- 8_ Dominique Plihon, Les Enjeux de la Globalisation Financière, Mondialisation au dela des mythes, Alger, Ed Casbah, 1997.
- 9_ François – Xavier Simin, Martine Trabelsi, Préparer et Défendre un projet d'investissement, Dunod, France, 2005.

- 10_ Gerdhausler, **La mondialisation de la finance**, revue finance et développement, volume 39, N 01, Mars 2002.
- 11_ Harman E. Daly, **Globalization Versus Internationalization: some implications. Global policy forum**, New York, 1999.
- 12_ Hélène Rey, **La mondialisation financière**, site: <http://www.princeton.edu> consulté, 15/7/2009.
- 13_ Hori Androuais Anne, **Les investissements japonais dans les pays de l'ASEAN**, Bulletin de la maison France- japonaise, Nouvelles séries, Tome X, N:02, 1^{er} ed, Ed puf, Paris, France, 1979.
- 14_ Jacques Margerin, Gérard Ausset, **Choix des investissements**, les éditions d'organisation, Paris, Juin 1987.
- 15_ James H. Mittelman, **How Does Globalization Really Work ?**, Lynne Renner publishers, Boulder, London, 1996 .
- 16_ James Tobin, **Financial globalization can national currencies survive**, Washington, April 20-21- 1998.
- 17_ Jean Pierre Allegret, **Monnaie Finance et Mondialisation**, 3^{ème} édition, Librairie Vuibert, 2008.
- 18_ Marc Flandreau, **Le début de l'histoire : globalisation financière et relations internationales**, 2000, site : <http://www.ifri.org> consulté 15/7/2009 .
- 19- M. Beaud, **économie mondiale dans les années 80**, PUF, 1998 .
- 20_ Nadir Krim, **stratégie d'attractivité des investissements étrangers et marketing international**, In Gestion et entreprise N:1, Octobre, 1997.
- 21_ OCDE, **fiscalité et investissement direct étranger**, l'expérience de économies en transition, 1995.
- 22- Philippe Dalvisement Jean et Piète, **Economie internationale la place des banques**, Paris, 1999.
- 23_ Pierre Gron, **Mondialisation Financière**, Site <http://www.c3ed.uvsq.fr/c3ed/axc6/gom.plf>
- 24_ R. Bien, **Global Financial Integration: The End of Geography**, The Royal Institute of International Affairs, London, 1999.
- 25_ Samir Amin, **les défis de la mondialisation**, éditions l'harmattan, Paris, 1996. .
- 26_ Yawwiga Forowicz, **Economie internationale à l'heure des grands transformations**, Edition beau chemin, Itée, Paris, 1995.
- 27 - Edouard B. Manoukian, **Guide de statistique appliquée**, Paris, Herman, 1986.
- 28 - Xavier Guyon, **Statistique et économétrie**, Paris, Ellipses Edition Marketing, 2001.
- Alain Trognon, **L'économétrie des panels en perspective**, Revue d'économie politique, 113 (6) Nov/Déc. 2003.
- 29- Robert Yaffee, **A primer for panel data analysis**, Sociale science, Statistique and mapping, New York Université, Novembre 2003.
- 30- J. Johnston, **Méthodes Econométriques**, Tome 2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara, Paris, Ed Economica, 1985.
- 31- Ruth A. Judson, Ann L. Owen, **Estimating Dynamic Panel Data Models**, A practical Guide for Macroeconomist, Federal Reserve Board of Governors, January 1996.
- 32 - Brigitte Dormont, **Introduction à l'économétrie**, Paris, Montchrestien, 1999.
- 33 - Albain Thomas, **Econométrie des variables qualitatives**, Paris, Dunod, 2000, p54-78
- 34 - Madala, G.S, **Limited Dependent Variable Models Using Panel Data**, The journal of Human Resource Vol.22, No.3, Summer, 1987.
- 35 - William Green, **Econometric Analysis**, 5th ed, New Jersey, Prentice Hall, Upper Saddle River, 2003.
- 36- Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3 édition, Paris, Dunod, 2000, PP126-129
- 37- Halbert White, **A Heteroskedasticity – Consistent Covariance Matrix Estimator and A Direct Test for Heteroskedasticity**, Econometrica, Vol 48, N°4, May 1980.
- 38 - Patrick Sevestre, **Econométrie des données de panel**, Paris, Dunod, 2002.

قائمة المراجع

ثالثا: المواقع الالكترونية

- _ <http://www.aljazeera.net>
- _ [http:// www.arablegalnet.org](http://www.arablegalnet.org)
- _ http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/gcc_20years/Documents/part_3.htm
- _ [http:// www.maktoob.com](http://www.maktoob.com)
- _ <http://www.iaigc.net/>
- _ <http://data.albankaldawli.org/>
- .. http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf



الملاحق

الملحق رقم (01): معطيات الدراسة القياسية

obs	IIA?	IDE?	IIIDE?	OF?
_ALG-1985	0.000000	0.000700	0.000000	0.000000
_ALG-1986	0.000000	0.008300	0.000000	0.000000
_ALG-1987	0.000000	0.005600	0.000000	0.000000
_ALG-1988	0.000000	0.022000	0.000000	0.161500
_ALG-1989	0.000000	0.021700	0.000000	0.161500
_ALG-1990	0.000000	0.000500	0.000000	0.161500
_ALG-1991	0.000000	0.025500	0.000000	0.161500
_ALG-1992	0.000000	0.062500	0.000000	0.161500
_ALG-1993	0.000000	0.000000	0.000000	0.161500
_ALG-1994	0.000000	0.000000	0.000000	0.161500
_ALG-1995	0.008400	0.000000	0.000000	0.161500
_ALG-1996	0.000000	0.575200	0.000000	0.161500
_ALG-1997	0.000000	0.539700	0.000000	0.161500
_ALG-1998	0.253200	1.258800	0.000000	0.161500
_ALG-1999	0.176400	0.599500	0.000000	0.161500
_ALG-2000	0.634200	0.511200	0.000000	0.161500
_ALG-2001	0.639300	2.023800	0.000000	0.161500
_ALG-2002	0.096200	1.876300	0.000000	0.161500
_ALG-2003	0.118500	0.933800	0.000000	0.161500
_ALG-2004	0.308600	1.033600	0.000000	0.161500
_ALG-2005	0.252500	1.120200	0.000000	0.161500
_ALG-2006	0.302600	1.573100	0.000000	0.161500
_ALG-2007	0.352700	1.249600	0.000000	0.161500
_ALG-2008	3.313400	1.543000	0.000000	0.161500
_ALG-2009	1.882850	2.002100	0.000000	0.161500
_ALG-2010	0.452300	1.426800	0.000000	0.161500
_ALG-2011	2.685400	1.291600	0.000000	0.161500
_ALG-2012	0.007200	0.734300	0.000000	0.000000
_ALG-2013	0.016200	0.803700	0.000000	0.000000

obs	IIA?	IDE?	IIIDE?	OF?
_TUN-1985	0.000000	1.282368	0.427456	0.161549
_TUN-1986	0.000000	0.712252	0.432937	0.161549
_TUN-1987	0.154691	0.945824	0.174231	0.161549
_TUN-1988	0.412032	0.800417	0.092372	0.161549
_TUN-1989	0.000000	0.771645	0.156414	0.161549
_TUN-1990	0.000000	0.620645	0.037053	0.161549
_TUN-1991	0.000000	0.959533	0.256427	0.161549
_TUN-1992	0.000000	3.392596	0.306428	0.406929
_TUN-1993	0.000000	3.846256	0.136392	0.406929
_TUN-1994	0.000000	2.763534	0.037943	0.406929
_TUN-1995	0.303369	1.466043	0.064506	0.406929
_TUN-1996	0.358395	1.216796	0.146855	0.161549
_TUN-1997	0.650717	1.634445	0.265870	0.161549
_TUN-1998	1.330069	2.980500	0.265828	0.161549
_TUN-1999	2.205400	1.524817	-0.011023	0.161549
_TUN-2000	0.228657	3.502878	-0.081541	0.161549
_TUN-2001	0.313150	2.047767	-0.065148	0.161549
_TUN-2002	0.324089	3.417179	0.027354	0.161549
_TUN-2003	0.245510	1.970194	0.050887	0.161549
_TUN-2004	0.344096	1.903827	0.077245	0.161549
_TUN-2005	0.476571	2.208450	0.037496	0.161549
_TUN-2006	6.875951	9.424425	0.188602	0.161549
_TUN-2007	0.425348	3.894554	0.077021	0.161549
_TUN-2008	0.475309	5.797951	-0.087031	0.161549
_TUN-2009	0.332752	3.509881	-0.203997	0.161549
_TUN-2010	0.372529	3.003865	-0.058341	0.161549
_TUN-2011	0.263104	0.941573	-0.095224	0.161549
_TUN-2012	1.377135	3.435695	-0.033966	0.000000
_TUN-2013	0.000000	2.252638	0.170267	0.000000
_TUN-2014	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

obs	IIA?	IDE?	IIIDE?	OF?
_UAE-1985	0.000000	-0.544188	0.000000	1.000000
_UAE-1986	0.000000	0.324686	0.000000	1.000000
_UAE-1987	0.071458	0.128405	0.000000	1.000000
_UAE-1988	0.043004	0.520707	0.000000	1.000000
_UAE-1989	0.052333	0.093549	0.000000	1.000000
_UAE-1990	0.000000	-0.228435	0.000000	1.000000
_UAE-1991	0.000000	0.050319	0.000000	1.000000
_UAE-1992	0.000000	0.239163	0.000000	1.000000
_UAE-1993	0.000000	0.721472	0.000000	1.000000
_UAE-1994	0.000000	0.105320	0.000000	1.000000
_UAE-1995	0.000000	0.608196	0.000000	1.000000
_UAE-1996	0.000000	0.408475	0.000000	1.000000
_UAE-1997	0.000000	0.294816	0.000000	1.000000
_UAE-1998	0.502152	0.340485	0.000000	1.000000
_UAE-1999	0.208419	-1.166836	0.000000	1.000000
_UAE-2000	0.187852	-0.485282	0.000000	1.000000
_UAE-2001	0.208108	1.145892	0.000000	1.000000
_UAE-2002	0.198058	0.086781	0.000000	1.000000
_UAE-2003	0.522894	3.422663	0.000000	1.000000
_UAE-2004	0.355151	6.767152	0.000000	1.000000
_UAE-2005	0.000000	6.034831	0.000000	1.000000
_UAE-2006	1.042746	5.765713	0.000000	1.000000
_UAE-2007	0.000000	5.500440	0.000000	1.000000
_UAE-2008	1.128363	4.350144	0.000000	1.000000
_UAE-2009	1.190705	1.978679	0.000000	1.000000
_UAE-2010	0.000000	1.922864	0.000000	1.000000
_UAE-2011	0.000000	2.209988	0.000000	1.000000
_UAE-2012	0.000000	2.578981	0.000000	0.000000
_UAE-2013	0.000000	2.606737	0.000000	0.000000
_UAE-2014	0.000000	2.689737	0.000000	0.000000

obs	IIA?	IDE?	IIIDE?	OF?
_MOR-1985	0.000000	0.139743	0.000000	0.000000
_MOR-1986	0.000000	0.002933	0.000000	0.161549
_MOR-1987	0.088106	0.288401	0.000000	0.161549
_MOR-1988	0.157913	0.343680	0.000000	0.161549
_MOR-1989	0.033239	0.651041	0.000000	0.161549
_MOR-1990	0.000000	0.572561	0.000000	0.161549
_MOR-1991	0.000000	1.023594	0.000000	0.161549
_MOR-1992	0.000000	1.318483	0.000000	0.161549
_MOR-1993	0.000000	1.630767	0.078505	0.406929
_MOR-1994	0.000000	1.616306	0.697530	0.406929
_MOR-1995	0.160822	0.248457	0.054793	0.406929
_MOR-1996	0.147884	0.184643	0.342670	0.161549
_MOR-1997	0.128812	0.009577	0.101123	0.161549
_MOR-1998	0.121434	0.029658	0.059836	0.161549
_MOR-1999	0.055872	0.006674	0.015145	0.161549
_MOR-2000	0.066990	0.596262	0.047970	0.161549
_MOR-2001	0.104706	0.381284	-0.018551	0.161549
_MOR-2002	0.031671	0.195865	-0.018859	0.161549
_MOR-2003	1.348985	4.641830	0.015910	0.161549
_MOR-2004	1.941069	1.382057	1.048027	0.161549
_MOR-2005	1.883952	2.806625	0.106936	0.161549
_MOR-2006	0.533363	3.748909	-0.453649	0.161549
_MOR-2007	1.106834	3.756537	-0.084993	0.161549
_MOR-2008	0.946337	2.774867	0.166860	0.161549
_MOR-2009	0.669473	2.167400	-0.004790	0.161549
_MOR-2010	0.678637	1.366777	0.145315	0.161549
_MOR-2011	0.923236	2.541414	0.167458	0.161549
_MOR-2012	1.17E+09	2.963336	-0.112935	0.000000
_MOR-2013	0.000000	3.234293	0.041479	0.000000
_MOR-2014	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

obs	IIA?	IDE?	IIIDE?	OF?
_BAH-1985	0.000000	2.774743	0.000000	1.000000
_BAH-1986	0.000000	-1.045569	0.000000	1.000000
_BAH-1987	1.081951	-1.058491	0.000000	1.000000
_BAH-1988	0.091832	5.998132	0.000000	1.000000
_BAH-1989	0.367536	4.680939	0.000000	1.000000
_BAH-1990	0.000000	-4.319668	0.000000	1.000000
_BAH-1991	0.000000	13.41822	0.000000	1.000000
_BAH-1992	0.000000	18.282553	0.000000	1.000000
_BAH-1993	0.000000	-5.288191	0.000000	1.000000
_BAH-1994	0.000000	3.740327	0.000000	1.000000
_BAH-1995	0.222242	7.361126	0.000000	1.000000
_BAH-1996	0.000000	33.56602	0.000000	0.754621
_BAH-1997	0.000000	15.86229	0.000000	1.000000
_BAH-1998	0.258735	2.901942	0.000000	1.000000
_BAH-1999	0.211442	6.852818	0.000000	1.000000
_BAH-2000	1.316668	4.011436	0.000000	1.000000
_BAH-2001	2.022878	0.895219	0.013691	1.000000
_BAH-2002	1.656906	2.252675	3.799537	1.000000
_BAH-2003	1.730907	4.665416	2.153187	1.000000
_BAH-2004	2.085089	6.580031	0.158744	0.938707
_BAH-2005	7.022476	6.566593	11.27877	0.938707
_BAH-2006	0.000000	15.75062	0.723208	0.938707
_BAH-2007	0.000000	8.082432	0.638586	0.938707
_BAH-2008	0.000000	6.977585	0.608237	0.938707
_BAH-2009	0.000000	1.121053	-2.124115	1.000000
_BAH-2010	0.000000	0.605800	6.427263	1.000000
_BAH-2011	0.000000	2.688504	3.380776	1.000000
_BAH-2012	0.095915	2.897678	4.496547	1.000000
_BAH-2013	0.040000	3.005780	4.211973	1.000000
_BAH-2014	0.004650	3.006790	4.050000	1.000000

obs	IIA?	IDE?	IIIDE?	OF?
_SAO-1985	0.000000	0.472986	0.000000	1.000000
_SAO-1986	0.000000	1.110757	0.000000	1.000000
_SAO-1987	0.000467	-1.369183	0.000000	1.000000
_SAO-1988	0.012917	-0.371546	0.000000	1.000000
_SAO-1989	0.097122	-0.685235	0.000000	1.000000
_SAO-1990	0.000000	1.593906	0.000000	1.000000
_SAO-1991	0.000000	0.121825	0.000000	1.000000
_SAO-1992	0.000000	-0.057910	0.000000	1.000000
_SAO-1993	0.000000	1.034571	0.000000	1.000000
_SAO-1994	0.000000	0.260062	0.000000	1.000000
_SAO-1995	0.008564	-1.315946	0.000000	1.000000
_SAO-1996	0.130594	-0.714749	0.000000	0.938707
_SAO-1997	0.016364	1.842170	0.000000	0.877413
_SAO-1998	0.135828	2.938454	0.000000	0.816120
_SAO-1999	0.050945	-0.483939	0.000000	0.754827
_SAO-2000	0.040755	-0.998221	0.000000	0.693533
_SAO-2001	0.355932	0.101732	0.000000	0.693533
_SAO-2002	0.380215	-0.325712	0.000000	0.693533
_SAO-2003	0.138554	-0.273337	0.000000	0.693533
_SAO-2004	0.370253	-0.129210	0.000000	0.693533
_SAO-2005	8.767249	3.685901	0.	

الملاحق

EGY-1985	0.000000	3.394599	0.000000	0.000000
EGY-1986	0.000000	3.393031	0.000000	0.000000
EGY-1987	0.078256	2.339577	0.000000	0.000000
EGY-1988	0.148097	3.395670	0.000000	0.000000
EGY-1989	0.001962	3.153167	0.000000	0.000000
EGY-1990	0.000000	1.701815	0.000000	0.000000
EGY-1991	0.000000	0.684328	0.000000	0.000000
EGY-1992	0.000000	1.096630	0.000000	0.000000
EGY-1993	0.000000	1.058425	0.000000	0.000000
EGY-1994	0.000000	2.420133	0.000000	0.286605
EGY-1995	0.756326	0.994028	0.000000	0.286605
EGY-1996	1.051313	0.940415	0.000000	0.593277
EGY-1997	0.678255	1.135376	0.655944	0.654571
EGY-1998	0.459750	1.268437	-0.188615	0.715864
EGY-1999	0.305366	1.174393	0.725163	0.777157
EGY-2000	0.113183	1.236997	0.269435	0.838451
EGY-2001	0.098841	0.522267	0.040151	1.000000
EGY-2002	0.114285	0.736363	-0.246896	1.000000
EGY-2003	0.151344	0.286287	0.044378	0.713396
EGY-2004	0.530153	1.589571	0.033103	1.000000
EGY-2005	0.404858	5.993819	0.813284	1.000000
EGY-2006	0.254549	9.343527	0.466953	1.000000
EGY-2007	1.436707	8.873538	-2.451660	1.000000
EGY-2008	1.487549	5.831413	-0.413713	1.000000
EGY-2009	0.905746	3.551442	0.207956	0.938707
EGY-2010	0.849703	2.917287	0.787799	0.877413
EGY-2011	0.446013	-0.204532	-0.301396	0.816120
EGY-2012	0.374243	1.064476	-0.374166	0.000000
EGY-2013	0.412240	1.541404	-0.158619	0.000000
EGY-2014	0.450237	1.669307	0.169227	0.000000

المصدر: البنك الدولي، 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أعداد مختلفة.

الملحق رقم (02): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (باستخدام معطيات panel)

	IIA	IDE	IIDE	OF
Mean	5561124.	2.201388	0.214680	0.513388
Median	0.096057	1.263619	0.000000	0.406929
Maximum	1.17E+09	33.56602	11.27877	1.000000
Minimum	0.000000	-5.288191	-2.451660	0.000000
Std. Dev.	80588340	3.556537	1.118923	0.414224
Skewness	14.38766	4.278818	6.317112	0.103648
Kurtosis	208.0048	33.26411	54.11855	1.211932
Jarque-Bera	374981.1	8655.056	24261.39	28.35138
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000001
Sum	1.17E+09	462.2916	45.08282	107.8116
Sum Sq. Dev.	1.36E+18	2643.632	261.6657	35.86060
Observations	210	210	210	210
Cross sections	7	7	7	7

الملحق رقم (03) : نتائج دراسة الاستقرارية لسلسلة الاستثمارات العربية البينية

Pool Unit Root Test on IIA

تقدير النموذج 3

Pool unit root test: Summary				
Series: IIA				
Date: 02/04/16 Time: 23:28				
Sample: 1985 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu *	-3.47917	0.0003	6	163
Breitung t-stat	2.07731	0.9811	6	157
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.19791	0.0000	6	163
ADF - Fisher Chi-square	48.6078	0.0000	6	163
PP - Fisher Chi-square	53.6228	0.0000	6	174
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

Pool Unit Root Test on IIA

تقدير النموذج 2

الملاحق

Pool unit root test: Summary
Series: IIA
Date: 02/04/16 Time: 23:41
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.88201	0.0001	6	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.79102	0.0001	6	168
ADF - Fisher Chi-square	54.9260	0.0000	6	168
PP - Fisher Chi-square	65.9759	0.0000	6	174

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 1 Pool Unit Root Test on IIA

Pool unit root test: Summary
Series: IIA
Date: 02/04/16 Time: 23:48
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.27711	0.0000	6	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	66.6184	0.0000	6	168
PP - Fisher Chi-square	81.7303	0.0000	6	174

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (04): نتائج دراسة الاستقرار لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر

تقدير النموذج 3 Pool Unit Root Test on IDE

Pool unit root test: Summary
Series: IDE
Date: 02/04/16 Time: 23:52
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.05189	0.0201	7	195
Breitung t-stat	-2.34154	0.0096	7	188
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.77606	0.0001	7	195
ADF - Fisher Chi-square	38.7004	0.0004	7	195
PP - Fisher Chi-square	28.3006	0.0130	7	203

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 2 Pool Unit Root Test on IDE

الملاحق

Pool unit root test: Summary
Series: IDE

Date: 02/05/16 Time: 00:00
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.84856	0.0022	7	201
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.90414	0.0000	7	201
ADF - Fisher Chi-square	42.1426	0.0001	7	201
PP - Fisher Chi-square	38.7179	0.0004	7	203

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 1 Pool Unit Root Test on IDE

Pool unit root test: Summary
Series: IDE

Date: 02/05/16 Time: 00:04
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.19316	0.0000	7	200
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	39.5023	0.0003	7	200
PP - Fisher Chi-square	39.6296	0.0003	7	203

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (05): نتائج دراسة الاستقرار لسلسلة الاستثمار الأجنبي غير المباشر

تقدير النموذج 3 Pool Unit Root Test on IIDE

Pool unit root test: Summary
Series: IIDE

Date: 02/05/16 Time: 00:07
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.01858	0.0000	4	115
Breitung t-stat	-5.89679	0.0000	4	111
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.38467	0.0000	4	115
ADF - Fisher Chi-square	55.2508	0.0000	4	115
PP - Fisher Chi-square	65.4651	0.0000	4	116

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 2 Pool Unit Root Test on IIDE

الملاحق

Pool unit root test: Summary
Series: IIDE

Date: 02/05/16 Time: 00:12
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.44308	0.0000	4	115
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.84213	0.0000	4	115
ADF - Fisher Chi-square	55.1925	0.0000	4	115
PP - Fisher Chi-square	61.7001	0.0000	4	116

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 1 Pool Unit Root Test on IIDE

Pool unit root test: Summary
Series: IIDE

Date: 02/05/16 Time: 00:14
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.25641	0.0000	4	116
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	69.5391	0.0000	4	116
PP - Fisher Chi-square	80.7227	0.0000	4	116

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (06): نتائج دراسة الاستقرار لسلسلة الانفتاح المالي

تقدير النموذج 3 Pool Unit Root Test on OF

Pool unit root test: Summary
Series: OF

Date: 02/05/16 Time: 00:20
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.53027	0.2980	5	140
Breitung t-stat	0.78047	0.7824	5	135
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.93457	0.1750	5	140
ADF - Fisher Chi-square	19.2972	0.0366	5	140
PP - Fisher Chi-square	17.4347	0.0653	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملاحق

تقدير النموذج 2 Pool Unit Root Test on OF

Pool unit root test: Summary
 Series: OF
 Date: 02/05/16 Time: 00:23
 Sample: 1985 2014
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.11813	0.4530	5	145
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.05364	0.1460	5	145
ADF - Fisher Chi-square	20.9725	0.0213	5	145
PP - Fisher Chi-square	22.2566	0.0138	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 1 Pool Unit Root Test on OF

Pool unit root test: Summary
 Series: OF
 Date: 02/05/16 Time: 00:25
 Sample: 1985 2014
 Exogenous variables: None
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.00554	0.1573	5	144
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	11.9644	0.2874	5	144
PP - Fisher Chi-square	11.9529	0.2882	5	145

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (07): نتائج دراسة الاستقرارية لسلسلة الانفتاح المالي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

تقدير النموذج 3 Pool Unit Root Test on D(OF?)

Pool unit root test: Summary
 Series: OF
 Date: 02/05/16 Time: 01:49
 Sample: 1985 2014
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.9688	0.0000	5	140
Breitung t-stat	-7.52782	0.0000	5	135
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.3771	0.0000	5	140
ADF - Fisher Chi-square	89.8730	0.0000	5	140
PP - Fisher Chi-square	392.335	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 2 Pool Unit Root Test on D(OF?)

الملاحق

Pool unit root test: Summary
Series: OF
Date: 02/05/16 Time: 01:57
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.1084	0.0000	5	137
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.0724	0.0000	5	137
ADF - Fisher Chi-square	92.0656	0.0000	5	137
PP - Fisher Chi-square	96.1258	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

تقدير النموذج 1 Pool Unit Root Test on D(OF?)

Pool unit root test: Summary
Series: OF
Date: 02/05/16 Time: 02:01
Sample: 1985 2014
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.3274	0.0000	5	137
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	135.193	0.0000	5	137
PP - Fisher Chi-square	365.918	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (08): تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول)

Dependent Variable: IIA
Method: Pooled EGLS (Cross-section weights)
Date: 02/06/16 Time: 15:32
Sample (adjusted): 1986 2014
Included observations: 29 after adjustments
Cross-sections included: 7
Total pool (balanced) observations: 203
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5750387.	215248.1	26.71516	0.0000
IDE	725.2949	64204.25	0.011297	0.9910
IIDE	-1161.450	210864.5	-0.005508	0.9956
D(OF)	-106202.1	1989886.	-0.053371	0.9575

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics			
R-squared	0.034495	Mean dependent var	2184656.
Adjusted R-squared	-0.010528	S.D. dependent var	31126469
S.E. of regression	31367194	Sum squared resid	1.90E+17
F-statistic	0.766165	Durbin-Watson stat	2.134524
Prob(F-statistic)	0.647833		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.029735	Mean dependent var	5752887.
Sum squared resid	1.32E+18	Durbin-Watson stat	2.134524

الملحق رقم (09): أثر الأفراد (الدول)

Fixed Effects (Cross)	
_ALG--C	-5750918.
_MOR--C	34518903
_TUN--C	-5752653.
_BAH--C	-5752778.
_UAE--C	-5755265.
_SAO--C	-5755163
_EGY--C	-5752127.

الملاحق

الملحق رقم (10): تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)

Dependent Variable: IIA				
Method: Pooled EGLS (Period weights)				
Date: 02/06/16 Time: 20:52				
Sample (adjusted): 1986 2014				
Included observations: 29 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 203				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5761664.	92345.87	62.39222	0.0000
IDE	172.1874	25534.80	0.006743	0.9946
IIDE	-3115.507	151553.8	-0.020557	0.9836
D(OF)	796091.1	4180963.	0.190409	0.8492

Effects Specification			
Period fixed (dummy variables)			
Weighted Statistics			
R-squared	0.143040	Mean dependent var	1084792.
Adjusted R-squared	-0.012315	S.D. dependent var	15455823
S.E. of regression	15589144	Sum squared resid	4.16E+16
F-statistic	0.920730	Durbin-Watson stat	2.061992
Prob(F-statistic)	0.591485		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.138982	Mean dependent var	5752887.
Sum squared resid	1.17E+18	Durbin-Watson stat	2.060934

الملحق رقم (11): أثر الزمن (السنوات)

Fixed Effects (Period)	
2001--C	-5780222.
2002--C	-5760281.
2003--C	-5728445.
2004--C	-5787171.
2005--C	-5756914
2006--C	-5762492.
2007--C	-5763389.
2008--C	-5762398
2009--C	-5763160.
2010--C	-5751855.
2011--C	-5753582.
2012--C	1.61E+08
2013--C	-5760125.
2014--C	-5759993.

Fixed Effects (Period)	
1986--C	-5779954.
1987--C	-5761617.
1988--C	-5780248.
1989--C	-5761808
1990--C	-5761646.
1991--C	-5761950
1992--C	-5790032.
1993--C	-5789548.
1994--C	-5794199.
1995--C	-5761841.
1996--C	-5706523
1997--C	-5789376
1998--C	-5761890
1999--C	-5761548.
2000--C	-5761764.

الملاحق

الملحق رقم (12): تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد (للدول)

Dependent Variable: IIA				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 02/06/16 Time: 22:21				
Sample (adjusted): 1986 2014				
Included observations: 29 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 203				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4669835.	8061229.	0.579296	0.5630
IDE	327076.9	1655552.	0.197564	0.8436
IIDE	-1254749.	5241230.	-0.239400	0.8110
D(OF)	-58821646	47450389	-1.239645	0.2166
Effects Specification		S.D.	Rho	
Cross-section random		10848983	0.0171	
Idiosyncratic random		82194914	0.9829	
Weighted Statistics				
R-squared	0.008497	Mean dependent var	4689051.	
Adjusted R-squared	-0.006451	S.D. dependent var	81556405	
S.E. of regression	81819022	Sum squared resid	1.33E+18	
F-statistic	0.568449	Durbin-Watson stat	2.092303	
Prob(F-statistic)	0.636414			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.007942	Mean dependent var	5752887.	
Sum squared resid	1.35E+18	Durbin-Watson stat	2.070286	

الملحق رقم (13): أثر الأفراد (الدول)

Random Effects (Cross)	
<u>_ALG--C</u>	-1647837
<u>_MOR--C</u>	11830697
<u>_TUN--C</u>	-1910879
<u>_BAH--C</u>	-1592552
<u>_UAE--C</u>	-2432268
<u>_SAO--C</u>	-2416988
<u>_EGY--C</u>	-1830174

الملحق رقم (14): تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن (للسنوات)

Dependent Variable: IIA				
Method: Pooled EGLS (Period random effects)				
Date: 02/06/16 Time: 22:35				
Sample (adjusted): 1986 2014				
Included observations: 29 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 203				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4955453.	6703115.	0.739276	0.4606
IDE	219699.7	1577049.	0.139311	0.8893
IIDE	-1386385.	4984149.	-0.278159	0.7812
D(OF)	-57308800	46240884	-1.239353	0.2167

الملاحق

Effects Specification		S.D.	Rho
Period random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		80331271	1.0000
Weighted Statistics			
R-squared	0.007976	Mean dependent var	5752887.
Adjusted R-squared	-0.006979	S.D. dependent var	81966018
S.E. of regression	82251561	Sum squared resid	1.35E+18
F-statistic	0.533306	Durbin-Watson stat	2.070056
Prob(F-statistic)	0.659954		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.007976	Mean dependent var	5752887.
Sum squared resid	1.35E+18	Durbin-Watson stat	2.070056

الملحق رقم (15): أثر الزمن (السنوات)

Random Effects (Period)	
2001--C	0.000000
2002--C	0.000000
2003--C	0.000000
2004--C	0.000000
2005--C	0.000000
2006--C	0.000000
2007--C	0.000000
2008--C	0.000000
2009--C	0.000000
2010--C	0.000000
2011--C	0.000000
2012--C	0.000000
2013--C	0.000000
2014--C	0.000000

Random Effects (Period)	
1986--C	0.000000
1987--C	0.000000
1988--C	0.000000
1989--C	0.000000
1990--C	0.000000
1991--C	0.000000
1992--C	0.000000
1993--C	0.000000
1994--C	0.000000
1995--C	0.000000
1996--C	0.000000
1997--C	0.000000
1998--C	0.000000
1999--C	0.000000
2000--C	0.000000

الملحق رقم (16): نتائج تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: IIA				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 02/05/16 Time: 22:10				
Sample (adjusted): 1986 2014				
Included observations: 29 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 203				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4955453.	6863351.	0.722017	0.4711
IDE	219699.7	1614748.	0.136058	0.8919
IIDE	-1386385.	5103294.	-0.271665	0.7862
D(OFF)	-57308800	47346256	-1.210419	0.2276
R-squared	0.007976	Mean dependent var	5752887.	
Adjusted R-squared	-0.006979	S.D. dependent var	81966018	
S.E. of regression	82251561	Akaike info criterion	39.30797	
Sum squared resid	1.35E+18	Schwarz criterion	39.37326	
Log likelihood	-3985.759	Hannan-Quinn criter.	39.33438	
F-statistic	0.533306	Durbin-Watson stat	2.070056	
Prob(F-statistic)	0.659954			